

زُبْدَةُ شَرْحِ مُعَانِي الْأَثَرِ

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

مُخَضَّصَةٌ وَعُلِّقَ عَلَيْهِ

سَيِّدُ الْعُرُ الْبَايُكِيُّ الْبُورِي

أَسَاز مَادَّة الْحَدِيث الشَّرِيف
بِجَامِعَةِ دَارِ الْعُلُومِ دِينُوبَنْدِ

النَّاسِر

مِکْتَبِ حَاجَزِ دِیُونِبَنْدِ (یُوبِی)
(الهند)

SYED SHAMSUL ISLAM

D 2

daira

وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

زُبْدَةُ شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ

لِلإِمَامِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(كِتَابُ الطَّهَارَةِ)

SYED SHAMSUL ISLAM

مَخْضَه وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

سَعِيدُ أَحْمَدُ الْبَالَن بُورِي

أَسْتَاذُ مَادَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ

بِجَامِعَةِ صَارِ الْعُلُومِ دِيُوبَنْدِ

النَّاشِرُ

مَكْتَبَةُ حِجَازِ دِيُوبَنْدِ (يُوبِي، الْهِنْدِ)

طبع سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م

المحتوى

٥	بين يدي الكتاب
٧	الإمام الطحاوى (حياته ومكانته العلمية)
٧	عصره الذهبى
٩	ثناء أهل العلم عليه
١١	مؤلفاته
١٧	بدءة الكتاب
١٩	١- باب الماء تقع فيه النجاسة
٢٦	٢- باب سؤر الهر
٢٨	٣- باب سؤر الكلب
٣٠	٤- باب سؤر بنى آدم
٣٢	٥- باب التسمية على الوضوء
٣٥	٦- باب الوضوء مرة مرة وثلاثا ثلاثا
٣٥	٧- باب فرض مسح الرأس فى الوضوء
٣٧	٨- باب حكم الأذنين فى وضوء الصلاة
٣٨	٩- باب فرض الرجلين فى وضوء الصلاة
٤١	١٠- باب الوضوء، هل يجب لكل صلاة أم لا؟
٤٤	١١- باب الرجل يخرج من ذكره المذى، كيف يفعل؟
٤٦	١٢- باب حكم المنى، هل هو طاهر أم نجس؟
٤٩	١٣- باب الذى يُجامع ولا يُنزّل
٥٣	١٤- باب أكل ما غيّرت النار، هل يوجب الوضوء أم لا؟

٥٤	الوضوء من أكل لحوم الإبل
٥٥	١٥- باب مَسَّ الفرج، هل يجب فيه الوضوء أم لا؟
٦٠	١٦- باب المسح على الخفين: كم وقته للمقيم والمسافر؟
٦٣	١٧- باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء، وقراءتهم القرآن
٦٨	١٨- باب حكم بول الغلام والجارية، قبل أن يأكلا الطعام
٧١	١٩- باب الرجل لا يجد إلا نبذ التمر، هل يتوضأ به أو يتيمم؟
٧٥	٢٠- باب المسح على النعلين
٧٧	٢١- باب المستحاضة، كيف تتطهر للصلاة؟
٨٦	هل الوضوء لكل صلاة أم لوقت كل صلاة؟
٨٧	٢٢- باب حكم بول ما يؤكل لحمه
٩٠	٢٣- باب صفة التيمم، كيف هي؟
٩٤	٢٤- باب غُسل يوم الجمعة
١٠٠	٢٥- باب الاستجمار
١٠٣	٢٦- باب الاستنجاء بالعظام
١٠٥	٢٧- باب الجنب يريد النوم، أو الأكل، أو الشرب، أو الجماع
١٠٥	الجنب إذا أراد النوم
١٠٨	الجنب يريد الأكل والشرب
١٠٩	الجنب يريد المعاودة
١١١	مقالة: شرط الإمام البخاري في صحيحه



بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

أحمد الله تعالى على آلائه الجمة الكاملة، ونعمائه المتكاثرة التامة. وأصلى وأسلم على سيدنا ومولانا محمد صفوة البرية، وعلى آله وصحبه مرشدى الأمة، وبعد:

فالإمام أبو جعفر الطحاوى رحمه الله (٢٣٩-٣٢١هـ) صنّف "شرح معانى الآثار" لبعض أصحابه فى الرد على الملحدين الذين يتوهمون التناقض فى الآثار، وهو أحسن مصنفاته، وأنفع مؤلفاته، فائق على غيره، مشمّل على فوائد جسيمة، إذا روى حديثاً بطرقه وأسانيده فهو كبحر متلاطم أمواجاً، وإذا بحث فى مسألة فقهية فقد ينال منها ما لا ينال غيره، ولهذا كان لأهل العلم عناية خاصة بكتابه هذا: تلخيصه وشرحه، والكلام فى رجاله، فمنن لخصه حافظ المغرب، العلامة ابن عبد البر، وبه امتلأ قلبه إجلالاً للطحاوى، ويكثر النقل عنه فى كتبه، لا سيما فى تمهيده.

ومنن لخصه الحافظ الزيلعى صاحب نصب الراية، وملخصه محفوظ بمكتبة رواق الأتراك بالأزهر، وكذا بمكتبة كوبريلى بالآستانة) كما فى مقدمة المحقق السيد يوسف أحمد على الحاوى فى بيان آثار الطحاوى للقرشى) ولم أظفر بهذين التلخيصين.

وقد درّستُ كتابَ الإمام الطحاوى قبل ثلاثين عاماً فى الجامعة الأشرفية براندير فى مديرية سورت (غجرات، الهند) فكتبتُ زُبدةً مباحثه إلى تمام كتاب الطهارة، وكان المقرر فى الدرس كتاب الطهارة فحسب، فانتهى الكلام إليه، ثم لما فوض إلىّ تدريس الكتاب بجامعة دار العلوم بدوبوند سنة ١٤٠٤هـ فبيّضتُ ما كتبت، وكان الدرس ينتهى فى هذه الدار كذلك إلى تمام كتاب الطهارة فلم أتجاوز منه إلا قليلاً، وكانت الأوراق

عندى أستفيد منها أنا وبعض أصحابي، حتى وهنت الأوراق، وكادت أن تضيع، فرأيت المصلحة في طبع الكتاب، رغم كونه ناقصاً، رجاء أن يتحفظ فلا يضيع.

وألحقت في آخر الكتاب مقالة: "شرط الإمام البخارى في صحيحه" كتبها للمذاكرة المنعقدة في سمرقند قبل أعوام، لأنها مفيدة لطلاب الحديث الشريف. وإذ أقدم هذا العمل المتواضع إلى الإخوة القراء، أسأل الله تعالى أن ينفع به الطلاب، ويوفقنى لإتمام الكتاب، وهو على ما يشاء قدير، وصلى الله تعالى على النبى الكريم، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً.

وكتبه

سعيد أحمد عفا الله عنه البالن بورى

خادم الحديث الشريف

بدار العلوم ديوبند (الهند)

١٤٢٢/٤/١٥ هـ



الإمام الطحاوى

(حياته ، ومكانته العلمية)

لقد منَّ الله سبحانه وتعالى على الأمة، إذ نشأ فيهم جهابذة وعابرة في كل فن، قاموا بأعمال جلييلة، دهشت منها العقول، وتحيرت منها الأفهام، لاسيما في الفنون الثلاثة: التفسير، والحديث الشريف، والفقه الإسلامى. وصاحبنا من الذين جمعوا بينها جمعاً حسناً، فقد أوتي موهبة عظيمة، ومقدرة كبيرة في تفسير القرآن الحكيم، ومعرفة الحديث الشريف بعِلَلِها ورجالها ومعانيها، وفاق الأقران في استخراج المسائل واستنباط الدلائل.

ألا وهو الإمام الحافظ الحجة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ثم الحَجْرِي، الطحاوى، عَدَّاهُ في حَجَرِ الأَزْد، من قبائل اليمن، سكن أجداده مصر بعد الفتح الإسلامى، والحَجْر — بفتح الحاء وسكون الجيم — : فَنَحَدُّ من أفخاذ قبيلة الأزد؛ ويقال للأزد هذه: أَرْدُ الحَجْر، تمييزاً لها من أزد شُؤْءة، والطحاوى نسبة إلى "طَحَاء" قرية بصعيد مصر، ينسب إليها جماعة.

واختلفوا في تاريخ ميلاده، والصحيح الراجح أنه وُلِدَ ليلة الأحد لعشر خلون من ربيع الأول سنة تسع وثلاثين ومائتين، من الهجرة النبوية، على صاحبها ألف سلام وتحية^(١).

239

عصره الذهبى

وُلِدَ رحمه الله تعالى في حياة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله، فإنه توفي سنة ٢٤١ هـ، وكان عمره حين مات أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل (١) ولفضيلة الشيخ الطبيب الأستاذ محمد أيوب السهارن بورى رحمه الله جزء لطيف في تاريخ ميلاده، **كَلِمَاهُ**: "الفتح السماوى في تحقيق مولد الطحاوى" "حقَّق فيه تاريخ ميلاده هذا، والرسالة لم تُطبع بعدُ.

البخارى رحمه الله سبع عشرة سنة، فإنه توفى سنة ٢٥٦ هـ. وحين مات الإمام مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح كان عمره اثنتين وعشرين سنة، فإنه توفى سنة ٢٦١ هـ، وقد شاركه الطحاوى فى روايته عن بعض شيوخه. وكان عمره حين مات الإمام سليمان بن أشعث السجستاني ستا وثلاثين سنة، فإنه توفى سنة ٢٧٥ هـ، وقد شاركه كذلك فى روايته عن بعض شيوخه. وكان عمره حين مات الإمام محمد بن عيسى الترمذى أربعين سنة، فإنه توفى سنة ٣٧٩ هـ، وحين مات الإمام أحمد بن شعيب النسائي أربعاً وستين سنة، فإنه توفى سنة ٣٠٣ هـ، وشاركه كذلك فى روايته عن بعض شيوخه، وروى الطحاوى عنه أيضاً. وكان عمره حين مات الإمام محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني أربعاً وثلاثين سنة، فإنه توفى سنة ٢٧٣ هـ وشاركه كذلك فى روايته عن بعض شيوخه، فهكذا عاصر الطحاوى هؤلاء الأئمة الحفاظ الكبار، وشارك بعضهم فى روايتهم عن شيوخهم.

وُلد ونشأ فى "طحاء" وعاش بمصر، ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ واتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفى بالقاهرة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ليلة الخميس مستهل ذى القعدة، ودفن بالقرافة.

تفقه أولاً على مذهب الشافعى رحمه الله، ثم تحول حنفياً، لأنه أخذ — فى بدأ أمره — يتفقه على خاله أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى — أفقه أصحاب الإمام الشافعى، وأحدّهم ذكاء — فكلما تقدم فى الفقه وجد نفسه بين تدافع مذهبين وجزر فى التأصيل والتفريع، وبين إقدام وإحجام فى النقض والإبرام، فى قديم المسائل وحديثها، وكان لا يجد عند خاله ما يشفى غُلته فى بحوثه، فأخذ يترصد ما يعمله خاله فى المسائل الخلافية، فإذا هو كثير المطالعة لكتب أبى حنيفة، فينفرد عن إمامه منحازاً إلى رأى أبى حنيفة، فاجتذبه، حتى أخذ يتفقه على أبى جعفر أحمد بن أبى عمران البغدادى، القادم من العراق قاضياً بديار مصر، بعد أن اطلع على رد بكار بن قتيبة على كتاب المزنى، فأصبح فى عداد المتخيرين لهذا المنهج، نابذاً منهجه القديم.

هذا هو الوجه الصحيح، والقول الصدق فى تحوله من مذهب الإمام الشافعى رحمه الله إلى مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله. ولكن أثار تحوله هذا بعض ضجّة،

جِئْتُ حولها حكايات، ساقها الباحثة الكبير الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله في "الحاوي في سيرة الإمام الطحاوي" في فصل مستقل، مع مالها وما عليها.

ثناء أهل العلم عليه

١- قال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (٢٨١-٣٣٧هـ) في تاريخه المعوّل عليه:

“كان الطحاوي ثقةً ثبّتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله”

٢- وقال مسلمة بن القاسم القرطبي (٢٩٣-٣٥٣هـ) في تاريخه المعروف بالصلة^(١):

“كان ثقةً جليل القدر، فقيه البدن، عالماً باختلاف العلماء، بصيراً بالتصنيف”

٣- وقال حافظ المغرب، شارح الموطأ العلامة أبو عمر بن عبد البر القرطبي:

“كان الطحاوي كوفي المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء”

٤- وقال العلامة البدر العيني:

“أما الطحاوي فإنه مُجمّع عليه في ثقته وديانته وأمانته، وفضيلته التامة، ويده

الطولي في الحديث وعِلِّله، وناسخه ومنسوخه، ولم يخلفه في ذلك أحد”

٥- وروى العلامة المحدث الكبير يوسف بن زكريا البُنُوري، عن شيخه إمام

العصر العلامة المحدث الكبير الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (من كبار الأئمة) بدار العلوم ديوبند سابقاً:

الإمام الطحاوي أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة، بل أعلم الناس بالمذاهب كلها،

وهو يروى عن الشافعي بواسطة، وعن مالك بواسطتين، وعن أبي حنيفة بثلاث وسائط، وفي كتاب الحج من كتابه: “شرح معاني الآثار” عن أحمد بواسطة.

٦- وقال أيضاً:

“هو إمام مجتهد ومجدّد — كما قال ابن الأثير الجزري — قال: وأريد بكونه

مجدّداً من حيث شرح الحديث، ومعامله وغوامضه، والبحث والتحقيق، فهو إمام طريقته المبتكرة، حيث أن القدماء كانوا يقتنعون برواية الأحاديث في كتبهم، من غير أن يستعرضوا للبحث والتحقيق كثيراً.

(١) سماه صلة لكونه ذليلاً لتاريخ البخاري الكبير.

٧- وقال العلامة البنورى رحمه الله:

”لَا يَنْتَظِحُ عَنَزَانٍ فِي فَضْلِهِ، وَسَعَةِ حِفْظِهِ، وَاتِّسَاعِ عِلْمِهِ فِي الرِّجَالِ، وَتَبَحُّرِهِ فِي الْحَدِيثِ، وَسَعَةِ اطِّلَاعِهِ بِمَذَاهِبِ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ، لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ — كَمَا قَالَ الْإِتْقَانِيُّ فِي ”غَايَةِ الْبَيَانِ“ — اتِّسَاعًا وَتَحْقِيقًا، وَتَدْقِيقًا وَتَفْقَهُا“^(١)

٨- وقال أبو المحاسن يوسف بن تَغْرَى بَرْدَى (٨١٣-٨٧٤هـ) في ”النجوم الزاهرة“:

”كَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ بِلَامِدَافَعَةٍ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ، وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَصَنَّفَ الْمَصْنُفَاتِ الْحَسَنَ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ“

٩- وقال العلامة محمد زاهد الكوثرى في ”الحاوى“:

”إِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَقَدْ خَلَفَ مَوْلَاتٍ عَظِيمَةَ النِّفْعِ لِلْغَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ وَالْدِّرَايَةِ؛ وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ بَرَاعَتَيْنِ: الْبَرَاعَةِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالْبَرَاعَةِ فِي الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ، جَمْعًا قَلَّ مِنْ جَمْعٍ بَيْنَهُمَا جَمْعُهُ فِي عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَمَا يَعْتَرَفُ بِذَلِكَ مَنْ نَهَلَ مِنْ مَنَاهِلِ آثَارِهِ الصَّافِيَّةِ“

١٠- وقال الحافظ البدر العيني بعد أن ذكر نصوصًا كثيرةً ممن أثنوا على الطحاوى:

”وَلَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ، كَالطَّبْرَانِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيِّ، وَالْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ، كَالْحَافِظِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمِزْنَى، وَالْحَافِظِ الدَّهْبِيِّ، وَعَمَادِ الدِّينِ ابْنِ كَثِيرَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ التَّصَانِيفِ.

وَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ مَنْصُفٌ أَنَّ الطَّحَاوِيَّ أَثْبَتَ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمِنْ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَقْعَدَ فِي الْفَقْهِ مِنْ غَيْرِهِ مَنْ عَاصَرَهُ سَنًا، أَوْ شَارَكَهُ رَوَايَةً مِنْ أَصْحَابِ الصَّحَاحِ وَالسَّنَنِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنَّظَرِ فِي كَلَامِهِ وَكَلَامِهِمْ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَيَقْوِي مَا ادَّعَيْنَاهُ تَصَانِيفُهُ الْغَزِيرَةُ فِي سَائِرِ الْفُنُونِ مِنَ الْعِلْمِ الْعَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ.

وَأَمَّا فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَكَثْرَةِ الشُّيُوخِ، فَهُوَ كَمَا تَرَى إِمَامًا عَظِيمًا، ثِقَةً، نُبَّتْ حُجَّةُ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ الصَّحَاحِ وَالسَّنَنِ. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اتِّسَاعُ رَوَايَتِهِ، وَمِشَارَكَتُهُ فِيهَا أُمَّةَ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِينَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُمْ“

(١) معارف السنن بشرح جامع الترمذى (١: ١١٤-١١٥)

مؤلفاته

تصانيفه كثيرة في غاية الحسن والجمع والتحقيق، وكثرة الفوائد، لم تُطبع منها، إلا قلائل، نذكر بعضاً منها.

١- بيان مشكل الآثار

موضوعه: نفى التضاد عن الأحاديث، واستخراج الأحكام منها؛ قال الطحاوي في بدء كتابه:

”إنى نظرتُ في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم، بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها، والعلم بما فيها، عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفى الإحالات عنها“^(١)

وقال المحدث الكبير محمد بدر عالم الميرتهى، ثم المدنى (خريج دار العلوم بديوبند):

”بلغت نهاية الدقة، ولعمري قد أتى في الأبواب كلها على غرائب، بوجازة، لم أر غيره أتى بمثلها، كيف لا! وهو إمام الحديث، قلما سمح الزمان بمثلها“^(٢)

وقال العلامة الكوثري، البحاث المصري:

ومن اطلع على ”اختلاف الحديث“ للإمام الشافعي رضي الله عنه، و”مختلف الحديث“ لابن قتيبة، ثم اطلع على كتاب الطحاوي هذا، يزداد إجلالاً له، ومعرفة لمقداره العظيم

وقال العلامة عبد القادر القرشي في الجواهر المضيئة: ”وهو آخر تصانيف الإمام“

وقال الكوثري: وهو من محفوظات مكتبة فيض الله شيخ الإسلام في اصطنبول تحت أرقام (٢٧٣-٢٧٩) في سبعة مجلدات ضخام، وهي نسخة صحيحة مفروءة، من رواية أبي القاسم هشام بن محمد بن أبي خليفة الرعيني، عن الطحاوي؛ قابلها وصحها ابن السابق — المترجم له في الضوء اللامع — والقسم المطبوع منه في

(١) مشكل الآثار (١: ٣) طبع دائرة المعارف بحيدرآباد.

(٢) فيض الباري بشرح صحيح البخاري (٤: ٤٨)

حيدر آباد فى أربعة أجزاء ربما لا يكون نصف الكتاب، على سقم الطبع:

وقد اختصر أبو الوليد بن رشد الجد كتاب مشكل الآثار، مع بعض اعتراضات منه عليه، واختصاره محفوظ بدار الكتب المصرية، ثم اختصر هذا المختصر قاضى القضاة جمال الدين يوسف بن موسى المملطى، من شيوخ البدر العينى فى كتاب سماه: (المختصر من المختصر) فأجاد فى التلخيص والإجابة عما أورده ابن رشد^(١)

قال المحدث البدر الميرتهى ثم المدنى:

ولقد أجاد القاضى فى تلخيصه — فبرد الله مضجعه — مع أنه (يعنى الطحاوى) قد رتب كتابه (يعنى شرح معانى الآثار) على الأبواب الفقهية، فصار كأنه الماء العذب، وأما مشكل الآثار فلا ترتيب فيه، ولا تجد فيه حديثاً إلا بعد عناء تام^(٢) وممن اختصر مشكل الآثار أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى، الإمام المشهور، ومختصره فى المتحف البريطانى.

٢- مختصر الطحاوى

صنف الإمام هذا المختصر فى فروع المذهب الحنفى، على شاكلة مختصر المزنى فى مذهب الشافعى: فبدأ فيه بذكر المياه، دون فرائض الوضوء، كما هو دأب أكثر كتب الفقه عندنا، لأن أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى رحمه الله كان خاله، وكان الطحاوى فى بدء أمره يتفقه عليه، فانتقل منه إلى أبى جعفر أحمد بن أبى عمران، وتفقه عليه، وكذلك تفقه على القاضى بكار، ثم سافر إلى الشام، وتفقه على القاضى أبى خازم عبد الحميد، وكذلك أخذ الفقه عن سليمان بن شعيب الكيسانى، وهو يروى عن أبيه شعيب، عن الإمام محمد بن الحسن الشيبانى عن أبى حنيفة رحمه الله.

(١) طبع هذا المختصر بحيدر آباد (الهند) مع الخطأ فى اسم مؤلفه، واسم مختصره، ونفذت نسخه حتى صارت كالكبريت الأحمر فلو قام أحد من الأثرياء أو ناشر الكتب الدينية بطبع مشكل الآثار من نسخة اصطنبول طبعاً جيداً، مضبوطاً، مصححاً لكان له أجر جليل فى الدنيا والآخرة، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين. وقد طبعه سنة ١٤١٥ هـ - والحمد لله - مؤسسة الرسالة ببيروت فى ستة عشر مجلدات بتحقيق الشيخ المحدث شعيب الأرناؤوط فجزاهما الله خيراً.

(٢) فيض البارى (٤: ٤٨)

وأما ابن عمران وصاحباہ فأخذوا الفقه عن محمد بن سماعة، وهو تفقه على الإمام أبي يوسف والإمام محمد رحمهم الله.

والطحاوی هو أول من جمع مختصراً في الفقه من أصحابنا^(١) بذكر أمهات المسائل وعيونها، ورواياتها المعتبرة، ومختاراته الظاهرة، المعول عليها عند الفقهاء، لأمر كان له مع خاله المزنی رحمه الله. وذلك أنه لما تحول إلى المذهب الحنفي صَجَرَ منه المزنی، وقال: "والله! لا جاء منك شيء" فلما أَيْنَعَتْ أثمار علمه، صنف هذا المختصر، وقال: "لو كان المزنی حياً لكُفِّر عن يمينه!" يعني لو كان حياً ورأى هذا المختصر، لا عترف بفضله وكُفِّر عن يمينه.

ومختصره هذا مع صغر حجمه تجد فيه مسائل، لا تجدها فيما سواه من المتون، بل لا تجد لها في كثير من المطولات المؤلفات بعده، وهو مع اختصاره لا يخلو من حجج من الكتاب والسنة والقياس. ويروى المسائل فيه على وجهها، معزوة إلى أئمة المذهب: كأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسئلة فيها أقوال يرجح (١) ثم صنف الإمام الكرخي البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ) مختصره، ثم صنف بعده الإمام الجصاص الرازي البغدادي (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) مختصره، ثم صنف الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القادوري البغدادي (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) مختصره، وبعده صنف الإمام علاء الدين السمرقندي مختصراً، وسماه "تحفة الفقهاء" وبعده صنف الإمام برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الفرغاني، المُرْغِينَانِي (المتوفى سنة ٥٩٣ هـ) مختصره المعروف ببداية المبتدى ثم شرحه بشرحه المعروف المتداول المسمى بالهداية إلى البداية، وبعده صنف نجم الدين أبو شجاع بكترس التركي (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ) مختصراً وسماه الطحاوی، وبعده الإمام ناصر الدين أبو القاسم السمرقندي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) صنف "الفقه النافع"

ثم كثرت المتون كالمختار لابن مودود الموصلی (المتوفى سنة ٦٨٣ هـ) و"الوقاية" لتاج الشريعة محمود المحبوبي البخاري الكرماني، و"مجمع البحرين" لابن الساعاتي البغدادي (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) وكثر الدقائق للحافظ عبد الله بن أحمد النسفي (المتوفى سنة ٧١٠ هـ) والنقاية لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله المحبوبي، و"ملتقى الأبحر" للعلامة إبراهيم بن محمد الحلبي (المتوفى سنة ٩٥٦ هـ)

واعلم أن أشهر المتون ذكراً وأقواها اعتماداً: الوقاية، والكنز، ومختصر القادوري، وهي المراد بقلوبهم: المتون الثلاثة، وإذا أطلقوا: المتون الأربعة، يعنون هذه الثلاثة، والمختار أو المجمع. وهذا عند المتأخرين، وأما المتقدمون فيعنون بالمتون مختصرات الطحاوی، والكرخي، والجصاص الرازي والخفاف، والحاكم الشهيد.

الطحاوى بعضها على بعض، ويختاره بقوله: "وبه نأخذ" كما هو دأب أصحاب الإمام فى كتبهم، وهذا مسلك لم يسلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلاً.

وعنيت بنشر هذا المختصر (سنة ١٣٧٠ هـ) لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد (الهند) بتحقيق العلامة الشيخ أبو الوفاء الأفغانى رحمه الله، وتعليقه عليه تعليقاً ممتعاً فجزاه الله تعالى عن الأمة الإسلامية خير الجزاء. وقد جاء الكتاب فى ٤٧٨ صفحة من القطع المتوسط.

٣- اختلاف العلماء

هو فى الخلافات فى نحو مائة وثلاثين جزءاً حديثياً ولم يكمل وقد اختصره الجصاص الرازى، واختصاره هو الموجود فى مكتبة جاز الله ولى الدين فى اصطنبول، والجصاص يذكر فى المختصر أقوال الأئمة الأربعة، وأصحابهم، وأقوال النخعى، وعثمان البتّى، والأوزاعى، والثورى، والليث بن سعد، وابن شبرمة، وابن أبى ليلى، والحسن بن حى، وغيرهم من المجتهدين الأقدمين، الذين صُعب اليوم الاطلاع على آرائهم فى المسائل الخلافية. فباليت باحث مجدّ، لا يعرف التعب ببحث عن أصل الكتاب، أو على الأقل سعى فى طبع مختصر الجصاص الرازى رحمه الله!

٤- التسوية بين حدثنا وأخبرنا

اختلف أهل العلم فى الرجل يقرأ على العالم ويقرّ له العالم به، كيف يقول فيه: يقول: أخبرنا أو حدثنا؟ فقالت طائفة منهم: لا فرق بين أخبرنا وحدثنا، وله أن يقول: أخبرنا أو حدثنا. ومن قال بذلك أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله.

وقيل: يقول: أخبرنا، ولا يجوز "حدثنا" إلا إذا سمع لفظ الحديث من فى الشيخ.

وقيل: لا يجوز حدثنا ولا أخبرنا بل يقول: "قُرئ على فلان"

ثم أيد الطحاوى القول الأول بسبع آيات وثمانية أحاديث، بحيث لم يُبق مجالاً للفارس، ولم تطع هذه الرسالة، ولكن جزى الله العلامة أبو عمر ابن عبد البر القرطبى، فقد جاء بزيادة ما فيها فى كتابه الشهير بجامع بيان العلم وفضله (ج ٢: ٢١٤-٢١٦)

٥- عقيدة الإمام الطحاوى

متنّ شهير، مسمى ببيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، على مذهب فقهاء الملة:

أبى حنيفة، وأبى يوسف الأنصارى، ومحمد بن الحسن.

عاصر الإمام الطحاوى (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) أئمة علم الكلام: الإمام أبا الحسن الأشعري (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ) والإمام أبا منصور الماتريدى (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ)، وكان له مساهمة كبيرة فى علم التوحيد والصفات، ولكن غلب عليه الحديث الشريف، فُعرف به.

ومن يطالع كتب هؤلاء الأئمة الثلاثة فى علم الكلام، وجد كتب الأشعري مملوءة بالرد على المعتزلة، وممزوجة بالمنهج الفلسفى، بالنسبة إلى كتب الماتريدى، وأما عقيدة الطحاوى فعين صافية ومنهل عذب للراغبين فى الوقوف على عقيدة السلف الصالح، والتوحيد الخالص، ولذلك مدحها عدد كبير من العلماء، ومما يدل على ذلك كلمة العلامة الشيخ عبد الوهاب السبكي فى كتابه: "مُعِيد النِّعَم، ومُيِيد النِّقَم"، وهى:

"وهذه المذاهب الأربعة — والله الحمد — فى العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال، والتجسيم، وإلا فجمهورُها على الحق، يقرؤن عقيدة أبى جعفر الطحاوى، التى تلقّاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول" (١)

لأنها على صغر حجمها غزيرة النفع، كثيرة الفوائد، تجمع بين دفتيها كل ما يحتاج إليه المسلم فى عقيدته، ولها شروح، وعليها حواشٍ؛ منها حاشية لشيخنا أبى سالم محمد طيب بن الشيخ أحمد بن الإمام الكبير محمد قاسم النانوتوى، الديوبندى رحمهم الله؛ وهى فى غاية النفع، فجزاه الله عنا خيراً.

وللطحاوى رحمه الله سوى ما ذكرنا من المؤلفات زهاء عشرين كتاباً، طوينا الكشح عن ذكرها، ونذكر فيما يلى كتابه الشهير الممتعة: "شرح معانى الآثار" وبالله التوفيق.

٦- شرح معانى الآثار المختلفة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأحكام.

وهو باكورة تصانيفه — كما قال القُرشي فى "الجواهر" — وآخرها "بيان مشكل الآثار" موضوعه: الردُّ على الملحدين الزائغين، المنكرين لحجية الحديث، ونفى التضاد عن الأحاديث، ورفع التعارض فيما بينهما، يقول الطحاوى فى سبب تأليفه فى مبدأ كتابه:

(١) نقلنا النص من مقدمة الشيخ زهير الشاويس على شرح العقيدة الطحاوية.

”سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له كتاباً، أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام؛ التي يتوهم أهل الإلحاد، والضَّعْفُ من أهل الإسلام: أن بعضها ينقُض بعضاً، لقلة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها، لما يشهد له من الكتاب الناطق، والسنة المجتمعة عليها، وأجعل لذلك أبواباً، أذكر في كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتاويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض، وإقامة الحجة لمن صح عندي قوله منهم، بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة، أو تابعيهم.

وإني نظرتُ في ذلك، وبحثتُ عنه بحثاً شديداً، فاستخرجتُ منه أبواباً على النحو الذي سألتُ، وجعلتُ ذلك كتاباً، ذكرتُ في كل كتاب منها جنساً من تلك الأجناس”
وملخص ما قاله: أن كتابه هذا وُضع إصالةً للرد على أهل الإلحاد، ولكن يأتي فيه تبعاً بالمحاكمة بين أدلة المسائل الخلافية، يسوق الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من بحوثه بعد نقدها إسناداً ومتناً، روايةً ونظراً، بما يقنع به الباحث المنصف. المتبرئ عن التقليد الأعمى.

وقال العلامة الكوثري رحمه الله:

”وكان الحامل له على استجماع الروايات ما لمس في منهجه الجديد من الحاجة الماسة في استعراض جميع ما ورد في كل موضوع فقهي، من خبر مرفوع أو موقوف، أو مرسل، أو أثر من السلف، أو رأى منهم، بأسانيد مختلفة المراتب، ليستخلص من بينهما الحق الصريح، لأن من قصر في جمع الروايات، واكتفى بخبر يعده صحيحاً لا يكون وفي العلم حقه؛ لأن الروايات تختلف زيادةً ونقصاً، ومحافظةً على الأصل وروايةً بالمعنى، واختصاراً، فلا تحصل طمأنينة في قلب الباحث، إلا باستعراض جميعها مع آراء فقهاء الصحابة والتابعين، ومن بعدهم؛ فيتمكن بذلك من رد المردود، وتأييد المقبول.

وهذا ما فعله الطحاوي في كتبه، وقد أهله علمه الواسع لحمل هذه الأعباء المضنية، بمقدرة فائقة، أثارت نفوس بعض المخالفين، فتقوّلوا عليه، فازداد رفعة عند الله وعند الناس، ولولا هذه الهمة القعساء عنده، لكان في إمكانه أن يكتفى بكتاب من كتب الصحاح أو السنن، فيعكف عليه وحده، ظاناً أنه هو العلم كله، ولكن مواهبه أبت إلا هذا الاعتلاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء“

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي رحمة الله عليه: سألتني بعض أصحابنا من أهل العلم^(١) أن أضع له كتاباً، أذكر فيه الآثار الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام، التي^(٢) يتوهم أهل الإلحاد والضعة من أهل الإسلام: أن بعضها ينقض بعضاً، لقلة علمهم^(٣) بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها، لما يشهد له^(٤) من الكتاب الناطق والسنة المجتمعة عليها، وأجعل^(٥) لذلك أبواباً، أذكر في كل كتاب منها: ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض^(٦)، وإقامة الحجة لمن صحَّ عنده قولهم^(٧) بما يصحُّ به^(٨) مثله: من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم.

(١) أى: كان تلميذاً بالأمس، وأما اليوم فهو صاحب العلم؛ سأل الإمام الطحاوي: أن يصنف له كتاباً، يذكر فيه الآثار؛ وهى جمع الأثر، وهو الخبر والحديث والسنة الفاظ مترادفة عند المتقدمين، قوله: الماثورة أى المنقولة والمروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام.

(٢) صفة للآثار، وتوهمه أى تخيله، كان فى الوجود أو لم يكن، والإلحاد: من ألحد الرجل: إذا مال عن القصد، فهو ملحد، ولا يقال لأحد ملحد حتى يميل عن الحق إلى الباطل. والضعة: جمع ضعيف، عطف على قوله: أهل الإلحاد، والعطف عطف التفسير، فمعناه: يظن الملحدون الزائغون عن الدين والذين فى قلوبهم مرض إلخ وهؤلاء هم المنكرون لحجية الحديث، كالنظام والنجار وهاشم الأوقص وغيرهم، الذين ادعوا التناقض فى الروايات، فتركوها، وقالوا بالرأى ما قالوا.

(٣) أى هم يزعمون التناقض فى الروايات، لأنهم لا يعرفون الناسخ والمنسوخ، ولا يعرفون الآثار التى يجب بها العمل فى صورة التعارض، فقوله: وما يجب معطوف على قوله: ناسخها، وضمير منها يرجع إلى الآثار، وهو بيان لما.

(٤) تعليل لقوله: لما يشهد له، فإلام أجلية، وما موصولة، وضمير له يرجع إلى الوجوب المفهوم من قوله: يجب، وقوله: من الكتاب إلخ بيان لما فى قوله: لما يشهد، فمعناه: الذى يجب به العمل من الآثار لأجل الكتاب والسنة الذين يشهدان للوجوب.

→ (٥) عطف على قوله: أَضَع، وقوله: لذلك أى لما سأله.

(٦) التأويل: بيان معنى النص على سبيل الاحتمال، والمراد ههنا: مافهم المجتهدون من معنى النص، واستدلوا به على من خالفهم.

(٧) أى يُقيم الإمام المصنف الدليل الناصع للمجتهد الذى صَحَّ عنده قوله منهم.

(٨) متعلق بقوله: إقامة أى يقيم الحجة بالدليل الذى يثبت به مثل ذلك القول، فالفرض يحتاج إلى دليل قطعى، والواجب إلى ما دونه، والندب إلى أدون منه، وكذا الحرمة تحتاج إلى دليل قاطع، والكرهية إلى ما دونه، فقوله: من كتاب إلخ بيان لما.

تنبيه:

كلام الإمام المصنف هذا فى فاتحة كتابه صريح فى أن موضوعه الرد على منكري الحديث، بأن إنكارهم حجية الحديث ظناً منهم أن الآثار متعارضة، إنكاراً لجهااتهم الآثار المعولة بها فى صورة التعارض. وليس موضوع كتابه الخلافات كما يظن كثير من الناس، ولذا يتكلم الإمام فى كثير من المسائل الإجماعية، لأن الآثار فيها متعارضة، فلا بد من رفع التعارض.

علم الخلافات: قال العلامة ابن خلدون فى مقدمته (ص ٢٤٨): اعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين، باختلاف مداركهم وأنظارهم، خلافاً لا بد من وقوعه لما قدّمناه، واتسع ذلك فى الملة اتساعاً عظيماً، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم. ثم لما انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة من علماء الأمصار، وكانوا بمكان من حسن الظن بهم، اقتصر الناس على تقليدهم، ومنعوا من تقليد سواهم، لذهاب الاجتهاد لصعوبته، وتشعب العلوم التى هى موادّه..... فأقيمت هذه المذاهب الأربعة أصولاً للملة، وأجرى الخلاف بين المتمسكين بها، والآخذين بأحكامها مجرى الخلاف فى النصوص الشرعية والأصول الفقهية، وجرت بينهم المناظرات فى تصحيح كل منهم مذهب إمامه، تجرى على أصول صحيحة وطرائق قويمه، يحتج بها كل على مذهبه الذى تقلّده وتمسك به، وأجريت فى مسائل الشريعة كلها، وفى كل باب من أبواب الفقه، فتارة يكون الخلاف بين الشافعى ومالك، وأبو حنيفة يوافق أحدهما، وتارة بين مالك وأبى حنيفة، والشافعى يوافق أحدهما، وتارة بين الشافعى وأبى حنيفة، ومالك يوافق أحدهما. وكان فى المناظرات بيان ماخذ هؤلاء الأئمة، ومثارب اختلافهم، ومواقع اجتهادهم، وكان هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافات..... وهو لعمرى علم جليل الفائدة فى معرفة ماخذ الأئمة وأدلتهم، ومراعاة المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدال عليه اه

فليس هذا الفن موضوع كتاب الإمام الطحاوى، ولا مطمح نظره، فكن على بصيرة، ولا تتبع

سبيل الواهمين الظانين غير الحق، واللّه يهدى السبيل!

وإني نظرتُ في ذلك وبحثتُ عنه بحثاً شديداً فاستخرجتُ منه أبواباً على النحو الذي سأل، وجعلتُ ذلك كتباً، ذكرتُ في كل كتاب منها جنساً من تلك الأجناس.

فأول ما ابتدأتُ بذكره من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطهارة فمن ذلك:

١ — باب الماء تقع فيه النجاسة

(أجمع العلماء على أن الماء إذا تغيرَ أحدُ أوصافه بوقوع النجاسة لا تجوز به الطهارة، قليلاً كان أو كثيراً، جارياً كان أو راكداً. وإن لم يتغير، فاتفق الجمهور منهم على أن القليل ينجسُ دون الكثير؛ ثم اختلفوا في حد القليل والكثير؛ فالعبرة عند الإمام أبي حنيفة — على ما هو ظاهر الرواية — لخُلوص أثر النجاسة إلى الجانب الآخر وعدمه، فإذا خَلَصَ أثرها إلى الجهة الأخرى فقليل وإلا فكثير. وعند مالك: العبرة لظهور أثر النجاسة حساً وعدمه، فإذا ظهر أثرها فقليل وإلا فكثير. وقال الشافعي وأحمد: المدار على القلتين، فمقدارُهما فصاعداً، كثيرٌ وما دونهما قليلٌ)

خرَّج الإمام حديثُ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بثلاثة طرق، فحديثُ سهل بن سعد الساعدي في بئرٍ يُضَاعَةُ — وهي: بئر كانت معروفة بالمدينة المنورة — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأُ منها، ويشرب من مائها، فقليل: يارسول الله! إنه يُلْقَى فيه (١) الجِيفُ، والمَصْحَاضُ، وعَذْرَةُ النَّاسِ، ولَحْمُ الْكِلَابِ، والنتن؟ فقال: "إن الماء لا ينجسُ!" وفي رواية: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء!"

ثم خرَّج حديثُ أبي سعيد أو جابر رضي الله عنهما في الغدير الذي فيه جِيفَةٌ: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "استَقُوا، فإن الماء لا ينجسه شيء"

فذهب قوم (٢) إلى هذه الآثار، وقالوا: لا ينجس الماء شيء من النجاسات إذا

(١) الضمير يرجع إلى البئر، حملاً على اللفظ، وإن كانت البئر مؤنثة، كذا في العناية بشرح الهداية (٧٣: ١) بهامش فتح القدير.

(٢) عني به مالكا وغيره، ولم يغب أصحاب الظواهر، فإنهم ليسوا قائلين بهذا الحكم، بل يقولون: إن الماء لا ينجسه شيء أصلاً، ولو تغير أحد أوصافه كما قال ابن حزم.

وقعت فيه، إلا أن يُغَيَّرَ لونُ الماء، أو طَعْمُهُ، أو رِيحُهُ؛

وخالفهم في ذلك آخرون ^(١) وقالوا: إن حديثَ بشر بُضاعة لا يصح حجة للمالكية، ومن سلك مسلكتهم لوجهين:

الأول: إن بشر بُضاعة كانت في حكم الماء الجارى، وكلامنا في الماء اليسير، غير الجارى، وأسند القول عن الواقدي ^(٢): "أنها كانت طريقاً للماء إلى البساتين" ونعلم أن بشر بُضاعة كانت قليلة الماء ^(٣)، فإذا سُقِيَتْ منها البساتين، لم يبق فيها شئ من تلك النجاسات، ولا هذا الماء، فكان الماء لا يستقر فيها، فكان حكمُ مائها كحكم ماء الأنهار في الطهارات والنجاسات.

وأنت تعلم أن ماء الأنهار وما يجري مجراه لا يَنْجَسُ حتى يُغْلَبَ على طعمه أو لونه أو ريحه أو يُعْتَبَر ظهور الأثر فيه، سواء كانت النجاسة مرئية أو غير مرئية، كما إذا كانت في الماء الجارى جيفة، أو بال فيه رجال فتوضأ آخرون من أسفله جاز ما لم يُرَ في الجرية أثره من طعم أو لون أو ريح.

(١) وهم الأحناف، والشوافع، والحنابلة، وغيرهم، على اختلاف فيما بينهم.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، المدني، القاضى (المتوفى ببغداد سنة ٢٠٧ هـ) وثقه جماعة وضَّعفه آخرون، وكذبه بعض. والقول الفصل فيه: أنه ليس بكذاب، بل يحشد في كنهه كل ما يجد من غير نقد، فمن ثم لم يحتجوا به في الحديث (فيض البارى ٤: ١٢٦).

وأما الإخبار عن أحوال بشر بُضاعة فليس هو من باب رواية الحديث وإسناده، بل هو من وإد آخر، وقد ذكر الحافظ في التلخيص الحبير في غير موضع: أنهم اتفقوا على أن الواقدي حجة في السير والمغازى كلها، وظاهر أن حكاية بشر بُضاعة مما يتعلق بأخبار المدينة وآبارها وأحوالها وآثارها فيقبل قوله ^١ ومعنى قوله: "كانت طريقاً للماء إلى البساتين" أن ماءها يُخرج بالدلاء كل حين، فكان الماء لا يستقر فيها، يُسْقَى منها البساتين فكانت جارية بهذا المعنى ^١ معارف السنن (١: ٢٢٦) وقال العيني في البناية (١: ١٩٩ طبع نولكشور): يُسْقَى منه خمسُ بساتين ^١ وراجع فيض البارى (٤: ٤١٠).

(٣) روى الإمام أبو داود في سننه عن شيخه قتيبة بن سعيد أنه سأل قِيَمَ بشر بُضاعة عن عُمُقِها حينما يكون الماء فيها أكثر؟ فقال: إلى العانة! وعاد سائلاً: فإذا نَقَصَ؟ قال: دون العورة! قال أبو داود: قُدِّرَت أنا بشر بُضاعة بردائى: مددته عليها ثم ذَرَعْتُهُ، فإذا عَرَضَهَا سَتَةً أذَرَع، وسألت الذى فتح لى باب البستان فأدخلنى إليه: هل غَيَّرَ بناءها عما كانت عليه؟ قال: لا (١: ١١) فى باب ماجاء فى بشر بُضاعة ولقد طُمْتُ تلك البئر اليوم فلم يبقَ رَسْمُها.

والثاني: أن سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ماءها؛ وجوابه صلى الله عليه وسلم إياهم، لم يكن في حال كانت النجاسات فيها، بل كان بعد أن أخرجت النجاسة من البئر لأننا نعلم بدهاء أن سقوط مثل ما ذكر من المحائض ولحوم الكلاب والنتن يوجب تغيير الماء قطعاً، فكيف يكون طاهراً عندهم؟ لأنهم قد أجمعوا على نجاسة الماء إذا تغير أحد أوصافه؛ فحينئذ معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الماء لا ينجسه شيء" أي لا يبقى نجسا بعد إخراج النجاسة منها بالنزح، وليس قوله صلى الله عليه وسلم حال كون النجاسة موجودة فيها.

إزاحة شبهة:

وإنما سألو عنه لأنه محل إشكال واشتباه: لأن حيطان البئر لم تغسل، وطينها لم يُخرج، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك يُغنى للضرورة، والماء الذي اجتمع فيها بعد إخراج النجاسة طاهر.

والحاصل: أنه طهور لأنه أخرجت النجاسة منها، فلم تبق فيها، لأنه طهور مع بقاء النجاسة فيها، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إن المسلم لا ينجس" مع أنه قد ينجس إذا أصابته النجاسة، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الأرض لا تنجس" مع أنها قد تنجس إذا أصابتها النجاسة، ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بصب الماء وحفر الأرض حينما بال الأعرابي في مسجده صلى الله عليه وسلم.

فليس المراد أن المسلم لا ينجس أبداً وإن أصابته نجاسة، وأن الأرض لا تنجس وإن أصابتها نجاسة، بل يريد أنهما لا ينجسان لغير ذلك المعنى^(١) فكذلك حكّم صلى الله عليه وسلم بطهارة بئر بضاعة التي أخرجت منها^(٢)

ثم استدلل للمذهب المختار عنده (أي للجمهور: الحنفية والشافعية والحنابلة

(١) "المسلم لا ينجس" معناه: بحيث لا يجوز مسّه، لأن النجاسة الحكمية لا تؤثر تلويثاً في غيره ولا تنجيساً، مالم تكن ثمة نجاسة حقيقية، و"الأرض لا تنجس" معناه: بملامسة الكافر إياها.

(٢) ذكر المصنف وجه ماورد في بئر بضاعة، ولم يذكر محمل حديث أبي سعيد أو جابر في الغدير الذي فيه جيفة، بناءً على أن هذا أيضاً محمول على الماء الجاري. كما قال الجصاص في أحكام القرآن: "وأما قصة الغدير فجائز أن تكون الجيفة كانت في جانب منه، فأباح صلى الله عليه وسلم الوضوء من الجانب الآخر، وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في اعتبار الغدير اهـ (كذا في الأمانى ١: ٢٧)

القائلين بنجاسة الماء القليل بوقوع النجاسة فيه، وإن لم يتغير أحد أوصافه) بحديثين:

الأول: الذى ورد فى النهى عن البول فى الماء الراكد قال: فلما خَصَّ النبى صلى الله عليه وسلم بالراكد من الماء دون الجارى عُلِمَ أن الراكد ينجس لتداخل النجاسة فيه دون الجارى^(١).

والثانى: الذى ورد فى غَسَل الإناء من ولوغ الكلب قال: فلما أمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب مع أنه لا يغير وصفا من الأوصاف الثلاثة عُلِمَ أن الماء القليل قد ينجس وإن لم يتغير أحد أوصافه^(٢).

ثم قال: وقد ذهب آخرون^(٣) إلى التوقيت فى الماء غير الجارى، فقالوا: إذا كان الماء مقدارَ قلتين لم يحمل الخَبَثُ إلا إذا تغير؛ فَخَرَجَ حديثُ القلتين الذى هو مستدلُّهم عن الوليد بن كثير المخزومي عن محمد بن جعفر بن الزبير وكذا عن محمد بن إسحاق وحماد بن سلمة، مرفوعاً وموقوفاً.

ثم أجاب عن حديث القلتين بجوابين.

الجواب الأول:

إن الحديث مضطرب معنى، لاشتراك لفظ "القلة" فى عِدَّة معان: فقد تكون "القلة"

(١) قال الخطابى: فى الحديث دليل على أن حكم الماء الجارى بخلاف الراكد، لأن الشئ إذا دُكر بأخص أوصافه كان حكمُ ماعداه بخلافه، والمعنى فيه: أن الماء الجارى إذا خالطه النجس دَفَعَه الجزء الثانى الذى يتلوّه فيه فيغلبه فيصير فى معنى المستهلك، ويخلفه الطاهر الذى لم يخالطه النجس، والماء الراكد لا يدفع النجس عن نفسه إذا خالطه لكن يداخله ويقاره، فمهما أراد استعمال شئ منه كان النجس فيه، والماء فى حد القلة فكان محرماً أه

(٢) واستدل الحصاص بقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها الإناء، فإنه لا يدري أين باتت يده؟" (وهذا حديث صحيح) فلما أمر بغسل اليد احتياطاً من نجاسة أصابته من موضع الاستنجاء — ومعلوم أن مثلها إذا حَلَّت الماء لم يغيره — فلو لا أنها تفسد الماء لما كان للاحتياط معنى!

(٣) وهم إمامان: الشافعى وأحمد، ومن سلك مسلكتهما كابن راهويه وأبى ثور وجماعة من أهل الحديث، وقال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة: فَرَّقَ الإمام أحمد بين بول الآدمى ومافى معناه وبين غيره من النجاسات فقال: يَنْجَسُ الماءُ من بول الآدمى وإن كان أكثر من القلتين، وأما غيره من النجاسات فتعتبر فيها القلتان.

بمعنى الجرة الكبيرة من قلال هجر، وقد تكون بمعنى قامة الرجل^(١)

فإن قالوا في دفع اضطراب الحديث من جهة المعنى : إن حديث القلتين على ظاهره، والمراد من القلال هي قلال الحجاز المعروفة.

قلنا : فحينئذ يلزم من العمل بظاهر الحديث أن لا ينجس الماء إذا بلغ القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن تغير أحد أوصافه، لأن مؤذى حديث القلتين هو هذا، فمن أين قيدتم الحديث بالتغير؟

فإن قالوا : قيد التغير وإن لم يذكر في حديث القلتين، ولكنه مذكور في حديث آخر، وهو حديث راشد بن سعد.

قلنا : حديث راشد حديث منقطع^(٢) وأنتم لا تثبتون المنقطع ولا تحتجون به، فكيف يجوز الاستدلال به؟

وملخص ما قال المصنف في الجواب عن حديث القلتين : أن معنى " القلة " لم يتعين، فتطلق على الجرة والقربة ورأس الرجل والجبل وغير ذلك فكيف يعمل بالحديث؟ ولو حُمِلت على قلال هجر — المعروفة في الحجاز — لكونها ظاهرة، يلزم منه أن لا ينجس الماء إذا بلغ ذلك المقدار، وإن تغير أحد أوصافه بالنجاسة؛ ولو أخذت نجاسة المتغير بحديث راشد فلا يصح الاستدلال به لأنه حديث مرسل، والشوافع لا يحتجون به.

الجواب الثاني:

لو سُئِلَ كُلُّ مَا قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ لِحَمَلِنَا حَدِيثَ الْقَلْتَيْنِ عَلَى مُحْمَلٍ وَجِيهٍ

(١) قيل: القلة: الجرة التي يُسْتَقَى بها، سميت بذلك لأنها تُقَلُّ أي تُرْفَعُ بالأيدى، وقيل القلة: ما يرفعه البعير، وقيل: " القلة " الإناء الصغير الذي ينقله الأيدى، ويتعاطى فيه الشرب كالكيزان ونحوها وما إلى ذلك حتى قال ابن عبد البر: لم يُوقَفْ على حقيقة مبلغ القلتين في أثر ثابت ولا إجماع اهـ والحافظ ابن حجر يعترف بأن مقدار القلتين لم يُتَّفَقْ عليه (عند الشافعية) وقال ابن دقيق العيد: لم يثبت عندنا بطريق استقلالي، يجب الرجوع إليه شرعاً، في تعيين مقدار القلتين شيء اهـ

(٢) أراد بالمنقطع المرسل؛ والقدماء من المحدثين يسمون المرسل بالمنقطع. وهذا الحديث وإن أسنده وأوصله ابن ماجه: عن راشد عن أبي أمامة، والدارقطني: عن راشد عن ثوبان ولكن قال الدارقطني: لم يرفعه غير رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح (عن راشد إلخ) وليس (رشدين) بالقوى، والصواب قول راشداه وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: ورشدين ليس بقوى والصحيح أنه مرسل.

لا يخالف سائر الأحاديث، ويكون على طباق نظائره وأشباهه، فيقال: كما جاز لكم التخصيص بقلال هجر، فكذلك يجوز لنا أيضاً أن نخص الماء، فنجعل حديثي القلتين محمولاً على الماء الجاري، كما حملنا حديث النهي عن البول في الماء الراكد، وحديث غسل الإناء بولوغ الكلب، على الماء غير الجاري^(١)

الاستدلال بالآثار على المذهب المختار:

ثم قد روى عن الصحابة والتابعين ما يوافق مذهب الأحناف، فساق آثاراً عن ابن الزبير وأبي الطفيل وعلى وأبي هريرة والشعبي والنخعي وحماد بن أبي سليمان فهؤلاء كلهم جعلوا مياه الآبار نجسة بوقوع النجاسات فيها، ولم يراعوا كثرة مائها ولا قلتها، وإنما راعوا دوامها ورُكودها، فإلى هذه الآثار، وإلى تلك الأحاديث التي تقدمت (في النهي عن البول في الماء الراكد وفي غسل الإناء من ولوغ الكلب وفي المستقيظ من النوم) ذهب أصحابنا الحنفية رحمهم الله تعالى.

فإن قيل: إذا صار البشر نجسا بوقوع النجاسة فيها ينبغي أن لا تطهر تلك البشر أبداً: لأن حيطانها قد تشرب الماء النجس، فكان ينبغي أن تطم وتُدْفَن.

قلنا: مسائل الآبار مبناها على اتباع الآثار، لا على القياس، وقد فعل ابن الزبير ما قد ذكرنا في بئر زمزم بحضرة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فلم ينكروا ذلك عليه، ولا أنكره أحد من بعدهم، ولم نر أحداً منهم طمها وكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل الإناء الذي قد نجس من ولوغ الكلب فيه، ولم يأمر بكسره، مع أنه

(١) سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن قوله عليه السلام: "إذا بلغ الماء قلتين؟" فقال: معناه: إذا كان جارياً. فقبل أبو يوسف رأس أبي حنيفة وبكى من الفرح (حكاه السمعاني كما في فتح الملهم) عَنِ أَبُو حَنِيفَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّلاً حَسَنًا، وَأَوْضَحَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ قَلِيلًا، وَبَيْنَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ أَنُورُ شَاهِ الْكُشْمِيرِيِّ بِتَقْرِيْبٍ تَامٍ، يَنْشُرُ لَهُ الصَّدْرُ فَقَالَ: أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنْ طَرَفِهِ: "يُسَالُ عَنْ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَنْتَوِيهِ مِنَ السَّبَاعِ وَالْذَوَابِ الْخ" فَلَفْظُ: "الْمَاءُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ" يُشِيرُ إِلَى مَاءٍ دَائِمٍ لَا يَنْقَطِعُ، فَلَيْسَ هُوَ مَاءُ الصَّهَارِيَجِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهَا مِنْ مِيَاهِ الْأَمْطَارِ، وَلَا هُوَ الْمَاءُ الرَّائِدُ فِي الْحِيَاظِ، وَلَا هُوَ مَاءُ الْآبَارِ، وَلَا الْأَنْهَارِ. بَلْ (هُوَ) مَاءُ الْعِيُونِ وَالْبِنَايِعِ (فِي الْهِنْدِيَّةِ: جَمْشَاوَرُ آبْشَارِي) الَّتِي تَقَعُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَهَذَا مَاءٌ يَجْتَمِعُ فِي مَعْدِنِهِ، وَيَبْلُغُ غَالِبًا إِلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ، يَجْرِي مِنْ مَعْدِنِهِ أحيانًا فِي شَكْلِ جَدَاوِلَ، وَيَنْبَعُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَلَهُ نَبْعٌ مِنَ التَّحْتِ وَجَرِيَانٌ مِنَ الْفَوْقِ، ←

قد شرب من الماء النجس (إذا كان الإناء مصنوعاً من الطين) فكما لم يؤمر بكسر الإناء فكذلك لا يؤمر بَطَمِّ البئر.

فان قال قائل: رأينا أن الإناء الذى ولغ فيه الكلب يُغسل فَلِمَ لا يُغسل حيطان البئر؟ قلنا: طهارة الآبار ينزح ماؤها أيضاً مبنية على اتباع الآثار (التي رويها من قبل) لا على القياس. لأن القياس يقتضى ثلاثة أمور: تُغسل حيطانها، ويُخرج طينها، ويُحفر، فلما كان الإجماع على أن نزح طينها وحفرها غير واجب مع أنه متبدور، فغسل حيطانها أخرى أن لا يكون واجباً، لأن البئر لا يُستطاع غسلها، لأن ما يُغسل به يرجع فيها.

→ فهو ماء لا ينفد لمدد ونبع من معدنه ولا يستقر فيه لجريان منه إلى خارج، فالنجاسة إن وقعت في مثله فلا يحمله حتى يستقر على ظهره، بل يدفعه إلى الخارج للجريان.

وأما هذه العيون موارد لسقى الدواب وشرب السباع، فيتفق أن تقع فيها نجاسة حيث أنها مظنة لوقوعها في مثل ذلك.

وَيُسْتَأْنَسُ له بأن الفلاة كما يقال للمفازة التي لا ماء فيها، فكذلك يقال للمفازة التي فيها ماء، أقلها للإبل رُبْع وللحمير والغنم غَبٌّ، وأيضاً: النوب بما كان منك بمسير يوم وليلة معروف في اللغة فظهر إذن للفلاة مع النوب ملائمة أخرى، فظاهر أن مثل هذه المياه ما يأتى إليه الدواب من نوب، ويكون أقلها للإبل ربع وللحمير غب لا يكون إلا مياه العيون النابعة والمناهل الجارية ذات نبع وفيضان (الرُبْع من أظماء الإبل: أن تَرَدَّ الماء يوماً، وتمنع منه يومين، ثم ترد اليوم الرابع، وغَبَّت الماشية في الورد غَبًّا: شربت يوماً وتركت يوماً).

فالتحديد بالقلتين نظراً إلى الواقع غالباً، ويؤيده قوله: "أو ثلاثاً" عند حماد بن سلمة، فإذا هو تنوع من صاحب الشريعة وتقريب، فربما يكون كذا، وتارة كذا، لأنه تحديد حقيقى لا يزيد ولا ينقص. ثم إن النجاسة لم يشاهد وقوعها، والسباع لم يشاهد ورودها، والنجاسة غير مرئية والمياه جارية دائمة فكيف يحتمل خبثاً؟ فهذا الماء طاهر بلاريب عندنا، وإن كان المجتمع حول المعدن المَعِينِ أَقْلَ من القلتين. حيث عُلِمَ أن المدار ليس عليها، وجوابه صلى الله عليه وسلم هنا أيضاً من قبيل أسلوب الحكيم كما كان جوابه في بئر بضاعة من ذلك القبيل. نعم تختلف الواقعتان سؤالاً وصورة، فإن صورة بئر بضاعة: اختلجت أوهاهم في وقوع النجاسة المرئية ذات أجرام، وأما هنا فالنجاسة غير مرئية فإنها من قبيل الآسار والله أعلم.

وَلَحَقًا ما قال العلامة البنورى: لو لم يَبَيِّنْهُ الشَّيْخُ (يعنى الإمام الكشميرى) لأشكَل فهم ما حكى عن الإمام، وما كان يقوله أبو جعفر الحافظ البحر. فحصر الأمر الآن واستبان والله الحمد (ما فى هذا الهامش كله ملتقاة من معارف السنن للعلامة البنورى ١: ٢٣٥-٢٣٨)

٢ — باب سور الهرّ

[قال الشافعى ومالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد فى روايتهما: سورُها طاهر. وقال أبو حنيفة ومحمد فى المشهور عنه وزفر والحسن بن زياد وغيرهم: إنه طاهر لكنه مكروه، ثم اختلفوا فى الكراهة، هل هى تحريرية أو تنزيهية؟ فمال الطحاوى إلى الأول ورجح الكرخى الثانى؛ والحق ما ذهب إليه الكرخى، كما سيأتى، فيجوز الوضوء به، لكنه يكره تنزيها عند وجود ماءٍ غيره]

أخرج المصنف أو لا حديث أبى قتادة، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم أو الطوافات" فحديث عائشة أنها ورسول الله صلى الله عليه وسلم كانا يفتسلان من الإناء الواحد، وقد أصابت الهر منه قبل ذلك، فحديث عائشة آخر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُصفى الإناء للهر، ويتوضأ بفضلها"

فقال: ذهب قوم إلى هذه الآثار، وقالوا: لا بأس بسور الهر أى هو طاهر من غير كراهة، وخالفهم فى ذلك آخرون، فكرهوا سور الهرة.

ثم أجاب عن حديث أبى قتادة: بأنه ليس فصلاً فى الباب، لأن المرفوع منه، هو قوله صلى الله عليه وسلم: "إنها ليست بنجس إلخ" فحسب، وهو لا يُثبت طهارة السور، بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد به كونها فى البيوت، ومما سَتَّها الثياب، كما رخص صلى الله عليه وسلم فى كلب الصيد والزرع، وهو لا يُثبت طهارة سوره، فكذلك الترخيص فى الهرة لا يثبت طهارة سورها.

وأما فعل أبى قتادة رضى الله عنه (يعنى إصغاء الإناء لها ثم التوضى بفضلها) فهو أيضاً ليس فصلاً فى الباب، حيث صح عن أبى هريرة وابن عمر رضى الله عنهما ما يخالفه.

بقى حديث عائشة، فإنه يدل على طهارة سورها صراحة، ولكنه ضعيف (١) ومع هذا هو معارض لحديث أبى هريرة (٢) فنرجح حديثه على حديث عائشة رضى الله عنها، (١) روى الطحاوى الحديث بثلاث طرق أو لها: طريق مؤمل وسنده صحيح ولكن أخطأ فيه مؤمل وهو كثير الخطأ قال الطحاوى فى مشكل الآثار: أخطأ مؤمل فى إسناده على الثورى، فرواه عنه ←

فساق حديث أبي هريرة بسند قُرّة مرفوعاً.

فإن قيل: كيف يُفَضَّل حديث أبي هريرة على حديث عائشة مع أن حديثه موقوف لأن هشام بن حسان رواه موقوفاً على أبي هريرة؟ فساق الحديث الموقوف بسند هشام. قلنا: لا يلزم من رواية هشام موقوفاً تضعيف حديث قُرّة عن ابن سيرين مرفوعاً. لأن من عادة ابن سيرين أنه لا يرفع حديث أبي هريرة كل مرة، وكان قد أعلم أصحابه ونبيه تلامذته أن كل حديث أرويه عن أبي هريرة فهو دائماً يكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن أبا هريرة لا يحدثهم سوى المرفوع. فأغنى ابن سيرين ذلك الإعلام عن رفع كل حديث. ثم أخرج آثاراً عن أبي هريرة وابن عمر وابن المسيب والحسن البصري في نجاسة سور الهرة^(١) ثم ذكر النظر فرجح كراهة سورها لحرمة لحمها فقال:

اللحمان على أربعة أوجه: ١: طاهر مأكول ٢: وطاهر غير مأكول ٣: وغير طاهر حرام بالكتاب ٤: وغير طاهر حرام بالسنة فقط. فأما الأول والثاني فسور ذلك كله طاهر لمماسته لحمًا طاهرًا، والثالث: سوره حرام لمماسته لحما حراماً، فعلم من ذلك أن السور دائماً يأخذ حكم اللحمان في الطهارة والنجاسة، فنقول في القسم الرابع (وهو الحمر الأهلية وكل ذى ناب من السباع ومنها الهرة التي نهى عن أكل لحومها بالسنة النبوية فقط لا بالقرآن) أن حكمه ينزل عن القسم الثالث (للتفاوت في الأدلة) فيكون مكروها بكراهة تحريرية وهو قول أبي حنيفة^(٢)

→ عن أبي الرجال، وأبو الرجال الثقة المأمون، وإنما هو عن حارثة بن أبي الرجال وهو ممن يتكلم في حديثه، ويضعف غاية الضعف. وثانيها: طريق حارثة بن أبي الرجال، وخارثة ضعيف وإبهام منكر الحديث بل متروكه، وثالثها: طريق صالح بن حسان، وصالح أيضاً ضعيف منكر الحديث، متروك ولهذا الحديث أسانيد أخر كلها ضعيفة.

(٢) وحديث أبي هريرة حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين. قاله الحاكم ووافقه على ذلك الذهبي.

(١) وهذه الآثار، لو سلم ضعفها بآفرادها فبمجموعها يتقوى بعضها ببعض، وتدل على نجاسة سورها. فلو لا مخالفة الأحاديث التي تدل على طهارة سورها؛ وهي أقوى من هذه الآثار، ولو لا مخالفة الإجماع، الذي انعقد في زمان أتباع التابعين، لكان القول بنجاسة سورها أولى. فترك هذه الآثار التي تدل على نجاسة سورها، وبقي الاختلاف في الكراهة وعدمها.

(٢) هذا ما ذهب إليه المصنف رحمه الله ولكن عبارة محمد في موطأه وفي كتاب الآثار تدل ←

٣ — باب سؤر الكلب

١: ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى التسبيح، فقالوا: يُغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، وقال أبو حنيفة: حكمه كحكم سائر النجاسات: يطهر بالثلاث.

٢: قال الشافعي وأحمد بالترتيب والتعفير، وجعله من جملة السبع، وفي رواية عن أحمد: التعفير مرة ثامنة مستقلة (ورجحه ابن دقيق العيد) وأما أبو حنيفة ومالك فلم يقولوا بالترتيب.

٣: قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: الغسل من ولوغه لأجل نجاسة سؤره، والمشهور من مذهب مالك أن الغسل تعبدى، وسؤره طاهر]

ذكر أولاً حديث أبي هريرة بطريق شعبة وحفص بن غياث (وفيها ذكر التسبيح فقط) وأيوب السخيتاني وقرّة بن خالد وقتادة بن دعامة (وفيها ذكر التسبيح والترتيب) فقال: ذهب قوم إلى هذا الحديث فقالوا: بالتسبيح والترتيب.

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: يُغسل الإناء من ولوغ الكلب كما يُغسل من سائر النجاسات^(١) واحتجوا بحديثي أبي هريرة (أخرجه بخمس طرق) وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قام أحدكم من الليل، فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليه مرتين أو ثلاثاً، فإنه لا يدرى أحدكم أين باتت يده"

وملخص ما قال: أن الأمر بغسل اليدين بعد النوم كان لتطهيرهما من البول

→ على الكراهة التنزيهية، فالحق ما ذهب إليه الكرخي كما قدمناه قال محمد في الموطأ: "لا بأس بأن يتوضأ بفضل سؤر الهرة، وغيره أحب إلينا منه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اه" وقال في كتاب الآثار: "قال أبو حنيفة: غيره أحب إلى منه، وإن توضأ منه أجزاءه، وإن شربه فلا بأس به، قال محمد: ويقول أبي حنيفة نأخذ اه"

(١) قال في البحر (١: ١٢٩) اعلم إن الطحاوي والوبري نقلًا: أن أصحابنا لم يحدوا بغسل الإناء من ولوغ الكلب حدًا، بل العبرة لأكبر الرأي، ولو مرة، كما هو في غسل غيره من النجاسات، وهذا مخالف لما في الهداية وغيرها: أنه يُغسل الإناء من ولوغه ثلاثاً اه (ملخصاً) وفي التقرير شرح التحرير عن الوبري عن أبي حنيفة: أن التسبيح للاستحباب عنده.

والغائط: لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يستنجون بالماء، لعدم احتياجهم إلى ذلك، ثم ينامون على هذه الحالة، وربما كانت أيديهم تُصيب المواضع النجسة فأمرُوا بغسل اليدين بعد النوم ثلاثاً، فلما كانت الطهارة تحصل بهذا العدد من الغائط والبول — وهما أغلظ النجاسات — كان أولى وأحرى أن تحصل الطهارة مما هو دونهما، وهو سؤر الكلب.

ثم أجاب عن حديث التسبيح بأنه منسوخ، لأنه روى عن أبي هريرة: أن الغسل ثلاثاً يطهر الإناء من ولوغ الكلب^(١) وكان قد روى حديث التسبيح أيضاً، فلما أفتى بخلافه ثبت بذلك نسخ التسبيح، وإلا يلزم سقوط عدالة الراوى (كما تقرر في الأصول)^(٢)

ثم ألزم القائلين بالتسبيح: أن لو وجب العمل بالسَّبع، ولا يُجعل منسوخاً لكان ماروى ابنُ المغفل من الثميين أولى بالقبول من حديث أبي هريرة: لأن ابن المغفل زاد عليه، والزائد أولى بالقبول، لأن زيادة الثقة مقبولة، فإن تركتم العمل بحديث ابن المغفل فقد لزمكم ما ألزمتونا في ترك العمل بالحديث الوارد بالسبع (فساق حديث عبد الله بن المغفل)

فإن قيل: إن الإجماع انعقد على ترك حديث ابن المغفل فلا إلزام!

قلنا: أين الإجماع على تركه، فهذا الحسن البصرى أخذ بحديث ابن

المغفل^(٣) فبطل دعوى الإجماع!

(١) اعلم أن غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً روى عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً. ولما كان بعض المحدثين يضعفون الحديث المرفوع عدل المصنف إلى الرواية الموقوفة الصحيحة.

(٢) وقيل في تقرير النسخ: إن حكم التسبيح كان في أول الإسلام تشديداً وزجراً عن اقتناع الكلاب حية ما أمر صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب. فلما تنفّر طباغهم عن حب الكلاب نهى عن قتلها، ورفع هذا التشديد في غسل الإناء أيضاً.

ولكن قَدَّمنا عن الوبرى: أن أباحنيفة قال: باستحباب التسبيح. فلعل وجهه ما قال بعض المالكية: أن التسبيح لاحتمال أن يكون الكلب الذى ولغ في الإناء كلباً (بكسر اللام) أى المُصَاب بداء الكلب (داء يسه الجنون يأخذ الكلاب فتعض الناس فيكلب الناس أيضاً) فيخاف من ذلك السم فلذا أمر بالغسل سبعاً فإن هذا العدد قد استعمل في الشرع في مواضع كثيرة في العلاج والمداواة من الأمراض، فالحديث على هذا التأويل ليس بمنسوخ.

(٣) وكذا هو رواية عن أحمد كما تقدم، ورواية عن مالك أيضاً كما ذكره الحافظ، فأين الإجماع على ترك حديث ابن المغفل رضى الله عنه؟

ثم ذكر النظر: فقال: قَدْ مَنَّا أَنْ حَكَمَ السُّورُ يُوَافِقُ حَكَمَ اللَّحْمِ، ومعلوم أن خبث لحم الكلب لا يزيد على خبث لحم الخنزير، فلما كانت نجاسة سُر الخنزير تزول بثلاث غسلات، فنجاسة سُر الكلب أولى أن تزول بالثلاث.

ثم شرع في بيان المسئلة الثالثة: بأن ذلك الغسل هل هو للتعبد أو للتنجس؟ فقال: ذهب قوم إلى أن الماء والإناء لا ينجسان من ولوغ الكلب، وإنما يُغسل الإناء سبعاً تعبدًا، وحكم التعبّد أن يقتصر على مورد الشرع، ولا يتجاوز عنه، فلذا تعبدنا في الإناء، خاصة، والماء طاهر.

ثم ردّ عليهم فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قَيَّدَ الحكم في الحديث الذي سبق في الباب الأول بالقلتين، ومفاده: أن الماء لو كان أقلّ من القلتين يتنجس بولوغ السباع، والكلب من جملة السباع، لأن السَّبُع في اللغة: كل حيوان مفترس، فدل الحديث على نجاسة سُر الكلب أيضًا^(١)

٤ — باب سُر بني آدم

[المراد بالسُّور في هذا الباب هو فضل الطُّهُور، لأفضل الشراب، فإن أصل السُّور: هو بقية كل شيء؛ قال أبو حنيفة وصاحباؤه والشافعي ومالك، وجمهور العلماء وفقهاء الأمة بجواز وضوء الرجال بفضل طهور المرأة، من غير كراهة، سواء خلت المرأة بالماء أولاً، وقال أحمد: لا يجوز إذا خلت به. وأما وضوء الرجل بفضل الرجل، والمرأة بفضل المرأة وكذا وضوء المرأة بفضل الرجل، وكذا تطهر الرجل والمرأة معاً فكل ذلك جائز بالاتفاق بين الأئمة]

أخرج حديث عبد الله بن سرجس، فحديث رجل من الصحابة في النهي عن الاغتسال من الجنابين، والجواز عند الاغتراف معاً، ثم أخرج حديث الحَكَمِ الْغِفَارِي، وفيه النهي للرجال عن التوضي بفضلها من غير عكس.

(١) تمسك المصنف في الجواب بالمفهوم المخالف وهو ليس بحجة عند الأحناف على القول المشهور ولكنه حجة عندهم فالزمهم بما هو حجة عندهم. والأولى الاستدلال بلفظ "الطهور" الوارد في بعض الروايات الصحيحة.

فقال: ذهب قوم إلى هذه الآثار فكروا أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة وكذا عكسه^(١) وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا بأس بهذا كله^(٢) واستدلوا بحديث عائشة وأُمّ سلمة، وميمونة، وحاصل أحاديثهن: أنهن أخبرن بالاعتسال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أخرج حديث أنس رضى الله عنه قال كان يغتسل النبى صلى الله عليه وسلم هو والمرأة من نساته من الأثناء الواحد.

ولكن المصنف أظهر الوهن في الاحتجاج بهذه الآثار، فقال: ليس في هذه الآثار حجة، لاحتمال المقارنة في الاعتسال، والتنازع بين الناس إنما هو إذا ابتدأ أحدهما قبل الآخر.

نعم هناك آثار أخر التي تدل على استعمال أحدهما فضل الآخر صراحة فأخرج حديث أم صبيّة الجهنّية، فحديث عائشة، فحديث ابن عباس.

وهذه الآثار كلها صحيحة، وكذا الأحاديث التي تمسك بها أهل المقالة الأولى أيضاً صحيحة^(٣) وقد تقرر في الأصول: أن المصير عند تعارض الأحاديث إلى آثار

(١) ذهب إلى هذا بعض السلف، ولم يقل به أحد من الأئمة الأربعة،

(٢) ذهب إلى هذا الأئمة الثلاثة وهورواية عن أحمد أيضاً

(٣) ثبت النهى عن الاعتسال للجانين: بفضل الرجال للنساء وبالعكس، والجواز لهما عند الاغتراف معاً، وأما في الوضوء فثبت النهى للرجال عن التطهر بفضلها من دون عكس ذلك وكذلك ثبت الوضوء بفضل اغتسالها. ومنشأ النهى وغرض الشريعة. أن استعمال الماء من الإناء فيه مظنة التقاطر، وهذه المظنة أقوى وأؤكد في الاعتسال منها في الوضوء، وأن الطبايع النظيفة ربما تستنكف ذلك وتعافه، ثم إن الرجال في غالب العادة أنظف طبعاً من النساء، والاستنكاف أقل في الجنس منه في غير الجنس، فيكاد يكون فضل الطهور سبباً للوساوس، والشريعة تسد أبواب الوسواس، فورد النهى عن الاعتسال بفضل أحدهما للآخر أكثر من الوضوء بالفضل، لأن مظنة التقاطر في الاعتسال أؤكد وأوثق. وأما ورود النهى للنساء بفضل طهور الرجال من الاعتسال، دون فضل طهوره من الوضوء، مراعاة لطبائعهن فقط، وإن كان للرجال عليهن فضل في النظافة، فراغت الشريعة طبيعتهم في الاعتسال، لأن في الجملة فيه منشأ للتقاطر، وذلك منشأ لاستنكافهن عن ذلك.

ثم إنه لا يوجد الاستنكاف فيما إذا كان الاغتراف معاً، ولا سيما في الزوجين، وعلى الأخص إذا كانت المرأة كيّسة، فلم ينه عنه الشرع، بل رغب الشريعة في ذلك في الزوجين عملاً، وحديث النسائي (٤٧: ١) "أن أم سلمة سئلت: أتغتسل المرأة مع الرجل؟ قالت: نعم! إذا كانت كيّسة" ←

الصحابة، ثم إلى القياس، فبالنظر إلى هذه الكلية مال المصنف إلى القياس.

وملخص ما قاله: أن وقوع النجاسة في الماء قبل التوضي، ومعه، سواء في الطهارة والنجاسة، وقد وقع الإجماع على عدم تنجس الماء الذي توضع منه الرجل والمرأة معاً، فَعَلِمَ من ذلك أن استعمال أحدهما قبل الآخر أيضاً لا ينجس الماء^(١)

٥ — باب التسمية على الوضوء

[التسمية عبارة: عن ذكر الله تعالى بأى لفظ كان^(٢) ثم اعلم: أن التسمية في ابتداء الوضوء سنة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه، وكذا عند جمهور العلماء وعامة أهل الفتوى؛ وواجبة عند أحمد في رواية، وهو مذهب داود الظاهري؛ وقال إسحاق: هي واجبة: إن تركها عمداً بطلت طهارته، وإن تركها سهواً أو معتقداً أنها غير واجب لم تبطل طهارته؛ وفي رواية عن أبي حنيفة: أنها ليست بمستحبة، وفي رواية عن مالك؛ أنها بدعة]

أخرج حديث أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أولاً عن أبيها، وثانياً عن نفسها سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلوة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" فقال: ذهب قوم إلى هذا الحديث، فقالوا: من لم يسم على وضوء الصلوة فلا يجزئه وضوئه وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: من لم يسم على وضوئه فقد أساء لتركة السنة، ولكنه طهر بذلك الوضوء^(٣)

→ أوضحت منشأ النهي. وحديث ابن عباس بلفظ! "إن الماء لا يجنب" عند الترمذي، ولفظ: "إن الماء لا ينجس" عند النسائي، صدعت بحقيقة الأمر، فعلم من ذلك أن النهي ليس للتحريم بل هو من باب الآداب، وحسن المعاشرة، مراعاة لطبائعهم وطبائعهم. (من معارف السنن ١: ٢١٧-٢١٩)

(١) وعلى ما قدمنا من وجه النهي لاجتماع إلى رفع التعارض بين الآثار المروية، فكل معمول بها في محالها.

(٢) لفظ التسمية المأثور في حديث أبي هريرة مرفوعاً: "بسم الله والحمد لله" رواه الطبراني في "معجمه الصغير" وحسن إسناده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ثم العيني في "البنية"

(٣) ظهر من هذا أن الطحاوي رحمه الله اختار سنية التسمية؛ وهذا هو مختار كثير من أصحابنا ←

ثم تمسك لعدم وجوبها بحديث المهاجر بن قنفذ: قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فسلمت عليه، فلم يرد علي، فلما فرغ من وضوئه قال: "إنه لم يمتنعني أن أرد عليك إلا أني كنت على غير طهر" فلما لم يرد صلى الله عليه وسلم على المهاجر، وكره ذكر الله على غير طهارة، ورد السلام بعد الوضوء، دل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل التسمية أيضاً، لأنها أبلغ في الذكر من السلام^(١)

ثم أجاب عن حديث التسمية بأن النفي فيه ليس لأصل الشيء وحقيقتها، بل للكمال، فمعناه: لا وضوء متكامل في الثواب لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولذلك نظائر:

الأول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان، واللقمة واللقمتان" الحديث لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك أن هذا المسكين الطائف خارج عن حد المسكنة، حتى تحرم عليه الصدقة، بل أراد أنه ليس بالمسكين الكامل: لأنه بمسألته يقدر على الكفاف، وإنما المسكين الكامل الذي لا يجد غنى، ولا يتصدق عليه، لأن الناس لا يعلمون بحاله.

والثاني: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس المؤمن الذي يبئ شبعان، وجارؤه إلى جنبه جائع!" لم يرد صلى الله عليه وسلم نفي أصل الإيمان حتى يكون بذلك كافراً، بل معناه: أنه ليس في أعلى مراتب الإيمان، لتركه حق الجوار.

ثم قال: ولهذين الحديثين أشباه كثيرة^(٢)

فالحاصل: أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد بقوله: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله

→ وقال صاحب الهداية: "الأصح أنها مستحبة أ" قال الشامي: "وهو ظاهر الرواية أ" وقال المعيني: كيف يكون الأصح أنها مستحبة، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على سنيتها؟ وشذ ابن همام من أصحابنا فقال بالوجوب، وله تفردات في عدة مسائل، تبلغ إلى نحو عشرة، وصرح تلميذه ابن قطلوبغا: بأنه لا تقبل تفردات شيخه.

(١) غرض الطحاوي: أنه صلى الله عليه وسلم ترك ذكر الله تعالى في ذلك الوضوء خاصة، والعرك مرة يكفي لنفي الوجوب، قاله الإمام الكشميري (معارف السنن ١: ١٥٦)

(٢) كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلوة لجار المسجد إلا في المسجد" وقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس المؤمن الذي لا يأمن جاره بوائقه" وقوله عليه السلام: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" وغير ذلك، ففي هذه الأحاديث كلها النفي للكمال.

عليه" أنه لم يخرج من الحدث، بل أراد أنه لم يتوضأ وضوءاً كاملاً، مطهراً للبدن من الذنوب، فثبت بذلك أن الوضوء يجوز بدون التسمية أيضاً، وإن لم يكن كاملاً^(١)

ثم ذكر النظر: وملخص ما قاله: أن الأشياء التي فيها دخل للكلام على نوعين:
الأول: التي يكون الكلام فيها موجِباً للأمر ومُثْبِتاً له، ولا يمكن تحصيله إلا بالكلام، كالإيجاب في العقود: من البيوع والإجارة، والنكاح، والخُلْع، وغير ذلك.
والثاني: التي يكون الكلام فيها سبباً للدخول فيها، ولا يصح الشروع إلا بالكلام، كالصلوة والإحرام: فإنه يُدْخِل في الصلوة بالتكبير، وفي الإحرام بالتلبية، فالتكبير في الصلوة والتلبية في الإحرام ركنان من أركانهما.

فلما رأينا التسمية علمنا أنه ليس فيها إيجابٌ شيء كما كان في العقود، ولا هي ركن من أركان الوضوء، فظهر لنا أنها ليس لها دخل في الوضوء، فلا تكون واجبةً.
فإن قيل: التسمية في الذبيحة لا بد منها مع أنها ليست بركن ولا هنالك إيجابٌ لشيء فينبغي أن تكون التسمية في الوضوء كذلك أي نقيس التسمية في الوضوء على التسمية في الذبيحة.

قلنا: وجوب التسمية في الذبيحة مختلف فيه، فقال الشافعي بجواز متروك التسمية عامداً أيضاً، فافرق عنده في ترك التسمية في الذبيحة والوضوء.
ولكننا: قلنا بحرمة متروك التسمية عامداً، فالفارق عندنا في الموضوعين: أن التسمية في الذبيحة لبيان الملة، فإذا سَمِيَ الذابح صارت ذبيحته من ذبائح الملة التي أجاز الشرع بأكملها، والتسمية على الوضوء ليست للملة، بل هي مشروعة للتبرك بالذكر على سبب من أسباب الصلوة، ومن أسباب الصلاة وشرائطها ستر العورة أيضاً كالوضوء، وترك التسمية لا يضر في ستر العورة فكذلك لا يضر في الوضوء أيضاً.

(١) وقيل في جواب حديث التسمية: أنه ضعيف. قال أحمد: "لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد" وقال المنذرى: "في هذا الباب أحاديث ليست أسانيدُها مستقيمة" وقال العلامة الكشميري: "أرجو أن يجزئه الوضوء من غير التسمية لأنه ليس في هذا الباب حديثاً أحكم به" وأيضاً: فلم يثبت عليه تعامل كثير من السلف، وأيضاً: استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ويعلمون الناس، ولا يذكرون التسمية، فثبت أن الأقوى أن تكون مستحبة أو سنة (معارف السنن ١: ١٥٥-١٥٦)

٦—باب الوضوء مرة مرة وثلاثا ثلاثا

[ليس فى هذا الباب اختلاف، ولكن فى الروايات تعارض، فوق بينها]
أخرج أولاً أحاديث التثليث، ثم أحاديث الوضوء مرة مرة، فقال: عليم من ذلك أن
الفرض هو الغسل مرة مرة (إذا استوعب) والثلاث لإصابة الفضل وتبيل الثوب^(١)

٧—باب فرض مسح الرأس فى الوضوء

[اتفقت الأمة على فرضية مطلق المسح، وكذا اتفق الجماهير على استحباب
الاستيعاب، واختلفوا فى القدر الذى يُجزئ أى فى مقدار المفروض، فقال مالك: هو
الرأس كله؛ وقال غيره: هو البعض، ثم اختلفوا فى ذلك البعض: فحدّده أبو حنيفة
وصاحبه وبعض الحنابلة: بمقدار الناصية: وهو الربع من الرأس، ورؤى عن أبى حنيفة:
قدر ثلاث أصابع؛ وعند الشافعى: أدنى ما يطلق عليه اسم المسح، وأقله ثلاث شعرات؛
وعند بعض الشافعية: هو أكثر الرأس]

أخرج أولاً أحاديث: عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى، وكعب بن عمرو الهمدانى:
جد طلحة بن مضرّ، ومعاوية بن أبى سفيان، وفيها مسح جميع الرأس. فقال ذهب قوم إلى
أن مسح الرأس كله واجب فى الوضوء، وتمسكوا بهذه الآثار، وخالفهم فى ذلك آخرون.
ثم أجاب عن أحاديث مسح الرأس كله بأنها محمولة على الاستحباب، كالوضوء
ثلاثا ثلاثا، فالمرة منه كان فرضاً، والباقى كان استحباباً، فكذلك مسح بعض الرأس كان
فرضاً، والباقى كان استحباباً.

ثم ذكر استدلال القائلين بالتبويض، وهو حديث المغيرة بن شعبة: "أن النبى صلى
الله عليه وسلم توضأ فمسح على عمامته وناصيته" فثبت أن المفروض هو مقدار الناصية
(١) سنّته صلى الله عليه وسلم المستمرة هى الوضوء ثلاثا ثلاثا. وثبت فى بعض الأحيان الغسل مرة مرة،
وحيناً مرتين مرتين؛ وكذلك غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا فى وضوء واحد،
والكل جائز إذا استوعب، ولا إثم عليه، لأن الإثم بترك الواجب دون السنة، والوعيد فى قوله صلى الله
عليه وسلم: "فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدّى وظلم" لعدم رؤيته سنة (من معارف السنن)

فقط، وإلا لما اكتفى به.

فإن قالت المالكية في حديث المغيرة: رأينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مسح على الناصية والعمامة كليهما، فلو لم يكن مسح كل الرأس واجبا لما مسح على العمامة، فثبت مسح جميع الرأس بهذا الطريق.

فأجابهم: بقوله: وظهور الناصية دليل إلخ وحاصله: أنه لو وجب مسح الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز كمالو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى. فلا يصح الوضوء، فلما اكتفى في حديث المغيرة بمسح الناصية عن مسح ما بقى من الرأس دل على أن ذلك هو المفروض، وأن ما جاوز به الناصية في غير هذا الحديث (كما سبق في الأحاديث في صدر الباب) كان على الاستحباب، لا على الوجوب.

[ثم اعلم أن المالكية قاسوا مسح الرأس على غسل الأعضاء المغسولة، حيث قالوا: "كما تُغسل تلك الأعضاء كلها، ويشترط الاستيعاب فيها، فكذلك يشترط الاستيعاب في المسح أيضًا، فذكر المصنف نظره، وردّه به قياس المالكية هذا]

وحاصل نظره: بأن قياسكم قياس مع الفارق، لأنه لا بد في القياس من تجانس المقيس والمقيس عليه، وكم من فرق بين الغسل والمسح؟ بل الواجب: قياس مسح الرأس على مسح الخف، والكل قد اتفقوا على أن فرض المسح في الخف هو على البعض فقط دون الكل — وإن اختلفوا فيما بينهم في صورة المسح، فقال قوم: يمسح ظاهرهما وباطنهما^(١) وقال آخرون: يمسح ظاهرهما دون باطنهما^(٢) —: فالنظر حينئذ يقتضي أن يكون المفروض في مسح الرأس أيضًا بعضه دون كله^(٣).

(١) قال بذلك الإمامان: مالك والشافعي لكن الواجب عندهما مسح أعلى الخف فحسب، وأما مسح الباطن فمستحب عندهما كما ذكره ابن رشد.

(٢) قال بذلك الأئمة: أبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي رحمهم الله.

(٣) فإن قالت المالكية: نحن نقيس مسح الرأس على مسح الوجه في التيمم قلنا: هذا أيضًا قياس مع الفارق، لأن مسح الوجه في التيمم بدل من عموم غسله، فلا بد أن يؤتى بالمسح على جميع مواضع الغسل منه، ومسح الرأس أصل، لا بدل، فالأولى والأشبه أن نقيس مسح الوضوء (أي مسح الرأس) على مسح الوضوء (أي مسح الخف) فقياسنا أرجح اه من الكرمانى.

ثم ذكر أثر ابن عمر بسند جيد تائيداً لمذهب الجمهور، فإنه رضى الله عنه كان يكتفى في مسح الرأس على المقدار المفروض أى مقدم الرأس، وهذا هو مقدار الناصية.

٨— باب حكم الأذنين في وضوء الصلوة

[المقصود بعقد هذا الباب الرّد على من جَمَعَ بين الغُسل والمسح في الأذنين]
أخرج أولاً حديث على كَرَّمَ الله وجهه، فإنه رضى الله عنه أَلَقَمَ إِبْهَامِيَهُ ما أقبل من أذنيه وقت الغُسل الثالثة للوجه، ثم مسح ظهورهما مع الرأس، فذهب قوم إلى هذا الأثر، وقالوا: يُغسل ما أقبل منهما مع الوجه، ويُمسح ما أدبر منهما مع الرأس^(١) وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: الأذنان من الرأس: يُمسح مقدمهما ومؤخرهما مع الرأس^(٢) واستدلوا بأحاديث: عثمان، وابن عباس، والمقدام بن معديكرب، وتميم بن زيد الأنصارى، وعبد الله بن زيد المازنى، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبى أمامة الباهلى، والرُّبَيْع بنت مَعُوذ بن عَفْرَاءَ، فهذه الآثار تدل على أن الأذنين ما أقبل منهما وما أدبر منهما في حكم الرأس، فالعمل بهذه الآثار أولى لكثرة رواته، وتعدد طرقه.

ثم ذكر النظرين في مسئلة الباب وملخص ما قال:

١-: إن الفقهاء باسرههم جعلوا الأذنين ظاهرهما وباطنهما في حكم الرأس في الحج، فلا يجوز لِلْمُحْرَمَةِ تغطية وجهها، ويجوز لها أن تغطى رأسها وأذنيها ظاهرهما وباطنهما، فجعلوا حكم الأذنين حكم الرأس لاحكم الوجه فكذلك في الوضوء أيضاً.

٢- إن الفقهاء اتفقوا على مسح ظاهر الأذنين، وإنما اختلفوا في حكم باطنهما، فلما رأينا بقية الأعضاء في الوضوء علمنا أنه لا يُجمع فيها بين الغُسل والمسح، بل المفسول يُغسل كله، والممسوح يُمسح كله، فالنظر على ذلك أن يكون حكم الأذنين أيضاً كذلك حكماً واحداً.

(١) ذهب إلى ذلك الإمام عامر بن شراحيل الشَّعْبِيُّ، والحسن بن صالح.

(٢) ذهب إلى ذلك جمهور الأمة، وفقهاء الأمصار على اختلاف فيما بينهم: هل يُمسحان بماء الرأس أم يؤخذ لهما ماء جديد، فقال أبو حنيفة وأحمد: هما من الرأس، ويُمسحان بمائه، وقال مالك: هما من الرأس، ويستحب أن يأخذ لهما ماءً جديداً. وقال الشافعى: ليسا من الرأس، ولا من الوجه، وسُنَّ مسحهما بماء جديد.

ثم ذكر آثاراً عن أنس وابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم، تأييداً لمذهب الجمهور.

٩— باب فرض الرجلين في وضوء الصلوة

[أجمعت الأمة على أن الواجب في الوضوء غَسْلُ القدمين مع الكعبين، ولا يجزئ مسحهما، وقالت الإمامية (طائفة من الشيعة): الواجب مسحهما، ونُسب هذا القول إلى الجُبائي من المعتزلة، وإلى داود الظاهري كما في معالم السنن]

أخرج أحاديث: علي وابن عباس وابن عمر، ورفاعة بن رافع، وعبد الله بن زيد بن عاصم (عمّ عباد بن تميم) ففي هذه الآثار ذُكِرَ المسح على القدمين^(١) فقال قوم: هكذا حكم الرجلين: يُمسحان في الوضوء كما يُمسح الرأس وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: فرض الرجلين الغسل، ولا يجوز المسح على الأقدام المجردة عن الخفاف، واستدلوا:

أولاً: بأحاديث علي وعثمان، والمُسْتَوْدِد بن شدّاد، وأبي رافع، والرَّبِيع، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وجُبَيْر بن نُفَيْر. ففي كل هذه الآثار ذُكِرَ غَسْلُ القدمين في وضوء الصلوة فهذه الأحاديث صريحة في الباب، ناطقة بالصواب.

وثانياً: استدلوا بحديثين من غير الباب، اللّذين يُشيران إلى أن فرض الرجلين في الوضوء هو الغسل دون المسح وهما:

١— حديث خروج الخطايا من أعضاء الوضوء، فأخرج عن أبي هريرة، وعباد العبدى، وعمرو بن عَبَسَةَ روايات في خروج الخطايا، فهذه الأحاديث تدل على أن في غسل الرجلين ثواباً، ولو كان فرضهما المسح لم يكن في غسلهما ثواب، ألا ترى أن (١) أعلم أن رواية على في الوضوء على الوضوء، وأنه رضى الله عنه مسح بوجهه ويديه أيضاً فلا يصح الاستدلال به، وأما رواية ابن عباس: ففيه: أن علياً أخذ بيديه جميعاً حَفَنَةً من ماء، فَصَلَّ بها على قدمه اليمنى، واليسرى كذلك، وهذا ليس بمسح، إنما هو غَسْلٌ بلا شِكِّ فيه، وأما رواية على آخر: أنه توضأ فمسح على ظهر القدم، فهذا مسح على الخفين، وكذا رواية ابن عمر في المسح على الخفين، وأما رواية رفاعة، فإنما هي على شاكلة نظم القرآن، فلا يصح الاستدلال به أيضاً.

الرأس الذى فرضه المسح، لا ثواب فى غسله^(١)

٢- حديث الويل للأعقاب من النار، وساقه عن جابر وعائشة وأبى هريرة، وعبد الله بن حارث بن جزء الزبيدي، وعبد الله بن عمرو، فهذه الأحاديث أيضاً تدل على أن الفرض هو غسل الرجلين كاملاً، وحديث عبد الله بن عمر يدل أيضاً على نسخ المسح، فإن فيه: "ونمسح على أرجلنا، فنادى بلال: ويل للأعقاب من النار" فعلم أن مسح الرجلين كان مقدماً، ثم نسخ^(٢)

ثم ذكر النظر، وبيان ما قاله: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أعضاء الوضوء فى خروج الآثام على نوعين: نوع تخرج آثامها بالغسل، ونوع تخرج آثامها بالمسح؛ فلا تخرج آثام أحد النوعين بوظيفة الآخر، لأن القسمة تنافى الشراكة، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجلين من النوع الأول، فلا تخرج آثامها بالغسل، فالنظر على ذلك أن تكونا كذلك فى وظيفة الوضوء أيضاً لأنه لا ثواب عند الشرع إلا بأداء ما هو وظيفة ذلك العضو، كما ترى ذلك فى الرأس فإن وظيفته لما كان المسح فلا يثاب على غسله (وقد تقدّم فى الهامش ما فيه)

وبعد الفراغ عن إثبات ما هو الحق أراد أن يذكر سبب الاختلاف فى هذه المسئلة فقال: اختلف الناس فى قوله تعالى: "وأرجلكم" ففى قراءة بالجر معطوف على قوله

(١) ولكن فى هذا الاستدلال نظر، لأن الغسل أبلغ من المسح، والأدنى يتأتى ضمن الأعلى، قال العلامة العيني فى شرحه: يُجزئ غسل الرأس عن المسح، لأن المسح إصابة الماء، والغسل فيه الإصابة مع زيادة، وهى الإسالة، ولهذا لو صب على رأسه ميزاب، أو نزل عليه المطر، فأصاب قدر موضع المسح يجوز عن المسح اه كذا فى الأمانى (١: ١٩٩)

(٢) قال العلامة العيني: وفيه نظر، لأن قوله: "نمسح على أرجلنا" يحتمل أن يكون معناه: نغسل غسلاً خفيفاً مبقعاً (يقال: بقع المطر الأرض: لم يشملها) حتى يرى كأنه مسح، والدليل عليه ما فى الرواية الأخرى: "رأى قوماً تروضوا، وكأنهم تركوا من أرجلهم شيئاً" فهذا يدل على أنهم كانوا يغسلون، ولكن غسلاً قريباً من المسح، فلذلك قال لهم: "أسبغوا الوضوء" وأيضاً إنما يكون الوعيد على ترك الفرض، ولم يكن الغسل فى الأول فرضاً عندهم لَمَّا تَوَجَّه الوعيد، لأن المسح لو كان هو المعمول فيما بينهم، كان يأمرهم بتركه، وانتقالهم إلى الغسل، بدون الوعيد، ولأجل ذلك قال القاضى: معناه: نغسل كما ذكرنا انتهى كلام العيني، كذا فى الأمانى (١: ٢٠٥)

تعالى: "رؤسكم" وفي قراءة بالنصب معطوف على قوله تعالى: "وجوهكم" فمن أخذ بالقراءة الأولى أوجب مسح الرجلين، ومن تمسك بالثانية أمر بغسلهما.

واختلف الصحابة والتابعون أيضاً في هذا، فابن مسعود وابن عباس ومجاهد، وشهر بن حوشب كلهم قرؤا بالنصب وقال ابن عباس ومجاهد: رجع القراءة إلى الغسل، وقرأ مجاهد والحسن بالخفض، حتى قال الشعبي: نزل القرآن بالمسح، والسنة بالغسل.

فهؤلاء وإن اختلفوا في قراءة الآية ولكنهم كلهم مجمعون على غسل الرجلين^(١) فحينئذ ليس في قراءة الجر دليل على فرضية المسح^(٢)

ثم ذكر آثاراً عن عمر وابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر في غسل الرجلين في الوضوء، حتى قال عطاء — حين سئل: هل بلغك عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على القدمين؟ — فقال: "لا" أى لم يبلغني المسح على الأقدام المجردة عن أحدهم، فهم وإن اختلفوا في قراءة الآية، ولكنهم أجمعوا على غسل الرجلين، فلا حجة لأحد في القرآن.

ثم ردّ على ما روى عن ابن عباس والشعبي، فإنهما قالاً: نجد الرجلين يسقط حكمهما في التيمم كما يسقط حكم الرأس، فكان حمل الرجلين على الرأس أولى

(١) قال الأعمش: كانوا يقرؤونها بالجر، وكان يغسلون اهـ

(٢) وأجاب العلماء عن قراءة الجر بوجه الأول: إن القراءة تين بمثابة الآيتين، في إفادة كل منهما حكماً مستقلاً، فالنصب عند عدم ليس الخفين، والجر حكمه عند لبسهما، فالرجلان مغسولتان وممسوحتان في حالتين. والثاني: إن قوله تعالى: "وأرجلكم" في قراءة الخفض معطوف على قوله تعالى "رؤسكم" غير أن للمسح معنيين: أحدهما المعنى المعروف، والآخر الغسل الخفيف، فأريد المعنى الأول في الأول، والثاني في الثاني، وقد ثبت المسح في لغة العرب بهذا المعنى، يقال: تمسحنا ومتوضاً كما قاله أبو زيد الأنصاري، وابن قتيبة وغيرهما (إلى هنا مستفاد من معارف السنن ١: ١٨٦-١٨٨) قال الراقم: ووجه ذلك أن الصحابة ديارهم كانت قليلة الماء عسيرة الوصول إليه، وبإزاء هذا كانوا خدام أنفسهم، عاملين في الحقول والحدائق، وفي الإبل والأغنام، فلا بُدَّ أن تكون أعضاؤهم، لاسيما الأقدام وسخة، ملوثا بالتراب كما نرى ذلك في الفلاحين وأرباب الحقول فلو أمرهم الشرع بالمبالغة في غسل الرجل يوشك أن يشق ذلك عليهم، فَمَنَّ الله تعالى عليهم، وأمرهم بالغسل الخفيف فإيماء إلى هذا الغرض عطف على قوله: "رؤسكم" والله أعلم.

لأنهما يَسْقُطَانِ مَعَاً (فى التيمم) ويثبتان معا (فى الوضوء) (١) فرد عليه المصنف: بأن غَسَلَ البدن كُلَّهُ عند عدم الماء يسقط فى الجنابة إلى التيمم فى هذين العضوين (الوجه واليدين) فهل يجوز المسح عند وجود الماء على جميع البدن ماعدا العضوين؟ كلا! فكيف يدل سقوط الرجلين (فى التيمم لا إلى بدل) على المسح فى الوضوء عند وجود الماء؟ فبطل علة المخالف، ولزم ما ألزم خصمه!

١٠ — باب الوضوء هل يجب لكل صلوة أم لا؟

[أكثر أهل العلم على عدم وجوب الوضوء لكل صلوة، بل حكى النووي عليه الإجماع، ولكن ذكر الطحاوى وغيره، ثم ابن عبد البر عن بعض السلف وجوبه، نعم يستحب تجديد الوضوء عندنا وعند كثير من غيرنا لكل صلاة، واشترط علماءنا لاستحباب الوضوء الجديد اختلاف المجلس أو توسط عبادة بين الوضوئين اهـ (معارف السنن ١: ٢١٣ بحذف يسير) وقال العيني: ذهب طائفة من الظاهرية، والشيعة إلى وجوب الوضوء لكل صلوة فى حق المقيمين دون المسافرين، واحتجوا فى ذلك بحديث بريدة، قلت: لم يذكر المصنف فى هذا الباب إلا هذا الاختلاف الثانى الذى ذكره العلامة العيني]

أخرج أولاً حديث بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيِّ: "أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلوة، فلما كان الفتح (يعنى فتح مكة) صلى الصلوات بوضوء واحد" فذهب قوم إلى أن المقيم يجب عليه أن يتوضأ لكل صلوة، طاهراً كان أو محدثاً، واحتجوا بهذا الحديث.

وخالفهم فى ذلك أكثر العلماء، فقالوا: لا يجب الوضوء إلا من حدث، وسواء فى ذلك المسافر والمقيم، واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله أن النبی صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بوضوء واحد والظاهر أن ذلك كان فى حالة الإقامة بالمدينة.

(١) قال ابن عباس: افترض الله غسليتين ومسحتين، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين، وترك مسحتين (رواه عبد الرزاق وعبد بن حميد) وقال الشعبي: نزل جبريل بالمسح على القدمين، ألا ترى إلى التيمم: يُمسح ما كان غسلاً، ويُلفى ما كان مسحاً (رواه عبد الرزاق، وابن أبى شيبة وعبد بن حميد وابن جرير)

ثم أجاب عن حديث بريدة بجوابين:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلوة لِئِيلِ الثواب الموعود في الوضوء على الوضوء، ولم يكن يتوضأ للوجوب، وخَرَجَ حديث ابن عمر رضى الله عنهما في فضل الوضوء على الوضوء، بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من توضأ على طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِذَلِكَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ".

والدليل على ما قلنا: حديث أنس بن مالك، فإنه رضى الله عنه قد أَقَرَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ فَرَضًا عَلَى غَيْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَيْثُ قَالَ: "أَمَّا نَحْنُ فَنُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ" أَيْ نَكْتَفِي بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ لِّصَّلَاةٍ مُتَعَدِّةٍ مَا لَمْ نُحَدِّثْ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ وَضُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ كَانَ لِنَيْلِ الثَّوَابِ، لَا لِلْجُوبِ.

والثاني: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وجوباً ولكنه نَسَخَ، واستدل على النسخ بحديث عبد الله بن الحَنْظَلَةَ: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِالْوَضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ — طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ — فَلَمَّا شُقِّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ" ففِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ (وهذا الجواب هو الأصح والأشهر)

فإن قيل: حديث عبد الله بن الحَنْظَلَةَ مشتمل على أمرين: أحدهما: وجوب السَّوَاكِ، والثاني: عدم وجوب الوضوء لكل صلوة: فلما أخذتم بالإمر الثاني لإثبات النسخ، يجب عليكم أن تأخذوا بالأمر الأول أيضاً، ليكون كُلُّ الْحَدِيثِ مَعْمُولًا بِهِ، فكيف لَا تُوجِبُونَ السَّوَاكَ؟

قلنا: وجوب السواك أيضاً مخصوصٌ بالنبي صلى الله عليه وسلم، ثم استدل على التخصيص بحديث أخرجه عن خمسة من الصحابة: علي، وبعض الصحابة، وابن عمر (وحديثه غريب إسناده لأنه قد رواه ابن مرزوق فقط، ولكنه ليس بغريب مَتْنًا، فإنه مروي عن عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ) وزيد بن خالد الجهني، وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ" فثبت بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُوجِبِ السَّوَاكِ عَلَى الْأُمَّةِ، فَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الحنظلة مخصوص به صلى الله عليه وسلم.

فائدة: كما دَلَّ هذا الحديث على عدم وجوب السَّوَاك على الأمة، دَلَّ أيضًا على أن الوضوء لكل صلوة أيضًا لم يكن واجباً عليهم، لأن الوضوء لكل صلوة لو كان واجباً عليهم لَوَجَبَ عليهم السَّوَاك أيضًا بدل الوضوء، كما وَجَبَ عليه صلى الله عليه وسلم بدل الوضوء (وذكر هذه الفائدة بقوله: وأن في ارتفاع ذلك عنهم إلخ)

ثم ذكر النظرين:

١- الطهارات من الأحداث على نوعين: الكبرى وهي الغسل، والصغرى: وهي الوضوء، ولكل واحدة منهما سبب خاص تجب به تلك الطهارة، فالجماع والإحتلام سببان لوجوب الغسل، والبول والتغوط — مثلاً — سببان لوجوب الوضوء، ونحن نعلم أن الكبرى لا تَنْقُضُهَا مرور الأوقات بل ينقضها الجماع أو الإحتلام فقط، فكذلك نقول في الصغرى: بأنه لا ينقضها مرور الأوقات، بل تَنْقُضُهَا الأحداث فقط (وهذا النظر حجة على كل من خالف الجمهور)

٢-: إن المقيم والمسافر سواء ان في حكم نقض الطهارة وبَقَاءِهَا، لأنه لا مَدْخَلَ للسفر والحضر في تغيير الحكم، ففي أى موضع تنقض طهارة المسافر تنقض طهارة المقيم أيضًا، وحيثما تبقى طهارة المسافر تبقى طهارة المقيم أيضًا، كما نرى ذلك في المسح على الخفين: ينقض مسحهما بخروج الوقت ولا ينقض بشئ سواه (وإن كان ذلك الوقت في نفسه مختلفاً في الحضر والسفر) فلما نظرنا في ذلك علمنا أن العلماء أجمعوا على أن وضوء المسافر لا يَنْقُضُ بمرور الوقت، بل ينقض بالأحداث فقط. فينبغي أن لا ينقض وضوء المقيم أيضًا بمرور الوقت بل بالأحداث فحسب، لأن المقيم والمسافر في ذلك سواء ان (وهذا النظر حجة على من أوجب الوضوء لكل صلوة على المقيم دون المسافر)

ثم ذكر آثاراً عن الصحابة والتابعين، الذين قالوا بعدم وجوب الوضوء لكل صلوة من غير حدث، وهم: أبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص [وللآثار بقية تأتي في آخر الباب]

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ الآية يدل على فرضية

الوضوء لكل صلوة، وَيُؤَيِّدُهُ عملٌ عَلِيٌّ، فإنه رضى الله عنه كان يتوضأ لكل صلوة، وكان يَتَلَوُّ هذه الآية.

قلنا : ليس فيه دليل على ما قال، لأن معناه: إذا قمتم وأنتم محدثون فاغسلوا وجوهكم، والدليل على المحذوف أمران:

١-: إن الآية تتناول المقيم والمسافر كليهما على السواء، وقد أجمع العلماء على عدم وجوب الوضوء لكل صلوة على المسافر حتى يُحْدِثَ، فمعنى الآية حين تُخاطَبُ المسافرين: إذا قمتم وأنتم محدثون فاغسلوا الآية فينبغى أن يكون حكم الحاضر أيضًا كذلك.

٢-: حديث علقمة بن القُفْوَء الخَزَاعِي، فإنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أهرق الماء، إنما تَكَلَّمَهُ فلا يَكَلِّمُنَا، وَنُسَلِّمُ عليه فلا يَرُدُّ علينا (حتى يتوضأ) حتى نزلت يأبها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة" أى رخصة لهم أى لا يجب عليكم أن تتوضؤا على فور الحدث، بل يجب إذا قمتم إلى الصلوة، فعلم أن المراد بالقيام فى قوله تعالى هو القيام بعد الحدث، لا مطلقاً^(١)

ثم عاد إلى بقية الآثار فأخرج عن شريح بن هانئ الكوفى، والحسن البصرى أنهما أيضًا لا يُوجِبَانِ الوضوء لكل صلوة من غير حدث.

١١ — باب الرجل يَخْرُجُ من ذكره المَذْيُ^(٢) كيف يفعل؟

[ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد إلى غَسْلِ موضع النجاسة من الذكر

(١) وسيأتى حديث ابن القُفْوَء عند المصنف فى باب ذكر الجنب والحائض الخ واعلم أن عمل على رضى الله عنه بتجديد الوضوء لكل صلوة كان لنيل الثواب الموعود فى الوضوء على الوضوء كما كان ابن عمر يفعل ذلك كما تقدم عند المصنف فى نفس الباب. وقراءته الآية لأن ظاهر الآية يستفاد منه هذا الحكم أيضًا، أى الوضوء لكل صلوة استحباباً، وثبت من الآية مع المحذوف حكم آخر وهو الوضوء عند الحدث لأن الأحكام مختلفة المداير تندرج فى سياق واحد والله أعلم.

(٢) فى المَذْيُ لغات: أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء، ثم المَذْيُ: بكسر الذال وتشديد الياء؛ وهو ماء أبيض رقيق لزج، يخرج عند الملاعبة أو تَدَكُّرِ الجماع أو إرادته، من غير دَفْقٍ، وقد لا يَحْسُ بخروجه، ولا يَغْتَبِيهِ فُتُورٌ؛ وهو أغلب فى النساء من الرجال.

والبدن، وعن مالك وأحمد رواية غسل كل الذكر، وعن أحمد رواية وجوب غسل الذكر والأنثيين كما في المغني (١: ١٦٦) وشرح المذهب (٢: ١٤٤) والعمدة (٢: ٣٧) ثم اعلم أن جمهور العلماء أجمعوا على أن المذى نجس، وعلى أنه لا يوجب الغسل [أخرج أولاً حديث رافع بن خديج في قصة عليّ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بغسل المذاكير والوضوء .

فذهب قوم إلى أن غسل المذاكير (الذكر والأنثيين) واجب في المذى والبول^(١) وإن كان محل المذى بعضاً منها، واحتجوا بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون: فقالوا: الواجب غسل المحل الذي أصابه المذى من البدن، ثم أجاب عن حديث رافع بأن الأمر بغسل المذاكير لم يكن لإيجاب غسله كله، ولكنه ليتقلص — أى لينزوي^(٢) — وينضم ولا يخرج، كما إذا ساق هدياً، وله لبن فإنه ينضح ضرعاً بالماء ليتقلص اللبن^(٣) والدليل على ما قلنا أمران:

الأول: أن أكثر الروايات قد خلت عن ذكر الأنثيين، فأخرج عن علي وفيه: "قال: فيه الوضوء" وفي رواية: "توضأ وغسله" وفي رواية: "يكفى منه الوضوء" وكذا في حديث سهل بن حنيف فإن فيه أيضاً ذكر الوضوء فقط ثبت بذلك أن ما كان في حديث رافع من الأمر بغسل المذاكير، فإنما هو كان للعلاج ليتقلص المذى فلا يخرج. وإلا لم يكن لتترك الأمر الواجب في الروايات وجه.

والثاني: أن علياً خطب، فذكر حكم المذى فقال: "يكفى منه الوضوء"، فعلم أن هذا هو الحكم في المذى وإلا لذكر غسل المذاكير أيضاً، لأن محل البيان يقتضيه، فظهر أن غسل المذاكير الذي أمره النبي صلى الله عليه وسلم فإنما هو كان للعلاج لا للوجوب^(٤)

(١) لم أر أحداً ذكر الاختلاف في البول، ولم يذكره المصنف أيضاً فالحق أعلم بهذا الاختلاف.

(٢) قلص الشيء: ارتفع، من باب ضرب، ومنه: حتى يتقلص لبنها أى يرتفع.

(٣) قال العيني: من خاصية الماء البارد أن يقطع اللبن، ويؤدّه إلى داخل الضرع، وكذلك إذا أصاب الأنثيين ردّ المذى وكسرة (العمدة ٢: ٣٧)

(٤) ويحتمل أن يكون الأمر بغسل المذاكير والأنثيين مبنيًا على الاحتياط، لأن المذى غالباً يفرق في مواضع، فيغسل كله احتياطاً، وأما إذا علم موضعه من البدن فيكفى بغسله.

وهذا هو المحمل لما أفتى عمرُ رضى الله عنه سَلَمَانَ بن ربيعة الباهليُّ من غسل
الفرج والأنثيين ويؤيد ماقلنا أيضًا أن ابن عباس حين ذكر ما يجب في المذى ذكر
الوضوء خاصة، كما روى عنه عبد الرزاق وسعيد بن منصور، وأمرًا باحمزة بغسل الذكر
مع الوضوء، فعلم أن أمره رضى الله عنه أيضًا كان للعلاج لا للوجوب، وكذا أفتى الحسن
البصرى وسعيد بن جبير بالوضوء وغسل موضع النجاسة فقط.

ثم ذكر النظر: وحاصله: قياس المذى — الذى هو حدث — على بقية الأحداث،
من الغائط والدم الذى يوجب فيهما الوضوء، وغسل المحل الذى أصابه الغائط والدم،
فينبغي أن يكون كذلك حكم المذى فلا يجب فيه إلا الوضوء، وغسل الموضع الذى
أصابه المذى.

١٢ — باب حكم المنى، هل هو طاهر أم نجس؟

[ذهب الشافعى وأحمد — فى أصح قوليه — إلى أن المنى طاهر، وإنما يُغسل
الشوب منه لأجل النظافة، لا النجاسة؛ وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه نجس، غير أن أبا
حنيفة يقول بإجزاء الفرق فى المنى اليابس، اتباعًا للنص، وهو رواية عن أحمد، وأما
مالك فلم ير العمل بالفرق، ولا يجزئ عنده إلا الغسل كحكم سائر النجاسات (معارف
السنن ١: ٣٨٣ بحذف)]

أخرج أولًا حديث عائشة بأربعة عشر طريقًا فى فَرْكِ المنى فقال: ذهب قوم إلى
هذا الأثر وقالوا: إن المنى طاهر، وإنه لا يُنَجَس الماء إذا وقع فيه، وإن حكمه فى
الطهارة والنجاسة كحكم التُّخامة (ما يدفعه الإنسان من صدره أو أنفه) لأن المنى لو كان
نجسًا لما أجزأه الفرق.

وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: بل هو نجس. وأجابوا عن أحاديث الفرق:
بأنها وردت فى الثياب التى ينام فيها، لافى الثياب التى يُصلى فيها، ولأبأس بالنوم فى
الشوب النجس بالبول والغائط والدم، ولكن لاتجوز الصلوة فيها، فكذا لا ضير فى أن
ينام الرجل فى الثوب الذى أصابه المنى، ولكن لاتجوز الصلوة فيه لكون المنى نجسًا.
ثم شَيَّد ما ادَّعاه [من أن الشوب الذى اكتنت فيه عائشة بالفرق إنما هو فى ثياب

النوم، لا في ثياب الصلوة] بحديث عائشة وأم حبيبة قالت عائشة: "كنت أَعِيسِلُ المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فَيَخْرُجُ إلى الصلوة، وَإِنْ بَقِيَ الماء لفى ثوبه" وقالت أم حبيبة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في الثوب الذى يجامعها فيه إذا، لم يرفيه أذى، وقالت عائشة: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى فى لَحْفِ نسائه" فثبت بهذا أن fark فى ثياب ينام فيها.

فإن قيل: قد ورد من حديث عائشة: أنها تَفَرِّكُ المني من ثوب الصلوة أيضًا، فَخَرَجَ حديثُها عن علقمة والأسود، ومجاهد، والقاسم، وهمام، وفيه: "كنت أفرِّكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه" فعلم من هذه الروايات أنها كانت تفرك المني من ثوب الصلوة أيضًا، كما كانت تفركه من ثياب النوم. فبطل ما قلتم، وَهَنْ ما ادعيتم. قلنا: هَبْكَ^(١) أنه فى الثياب التى يُصَلِّى فيها، ولكن المني فى نفسه نجس، ويظهر منه الثوب بالفرك أيضًا، كما روى ذلك فيما أصاب النعلين من الأذى: "إن التراب يُجْزِئُ من غَسْلِهِما" فليس فى ذلك دلالة على طهارة الأذى، فكذلك نقول فى المني: يَطْهَرُ الثوب من المني اليابس بالفرك أيضًا.

والحاصل: أن المني نجس ولكن ليست نجاسته كسائر النجاسات، بل يظهر الثوب من المني اليابس بالفرك أيضًا.

فإن قيل: روى عن عائشة ما يدل على أن نجاسة المني عندها كسائر النجاسات، فَذَكَرَ عن القاسم: "أنها قالت فى المني إذا أصاب الثوب: إذا رأيتَه فاغسله، وإن لم تره فَانْضَحْه"^(٢) فلما أمرت بالنضح لما لم يره، علم أن نجاسة المني عندها كسائر النجاسات. قلنا: لو كانت نجاسة المني عندها كسائر النجاسات لأمرت بغسل الثوب كله إذا خَفِيَ موضعه، كما هو حكم سائر النجاسات، فإنه إذا خَفِيَ مكانها يُغسل الثوب كله حتى يتيقن زوال النجاسة، ولكن لما اكتفت بالنضح فى المني، مكان الغسل فى غيره من

(١) هَبْ فعلٌ أمرٌ من وَهَبَ بمعنى أخسب وأفرض، وهو ملازم للأمرية، تُنصِبُ مفعولين ولا يجوز أن يقال: هَبْ إليك، فإن ذلك من الخطأ المشهور.

(٢) وسيأتى أثر أبى هريرة عند المصنف فى نفس الباب بإسناد صحيح أنه قال فى المني يصيب الثوب: إن رأيتَه فاغسله، وإلا فاغسل الثوب كله" وفى معناه أثر أنس عند المصنف، وأثر طويل لعمر رضى الله عنه، وفيه: "بل اغسل ما رأيتَ وأنضح ما لم أره"

النجاسات، تَمَخَّصَ عندها فرق بين نجاسة المنى وغيره^(١)

وبعدُ فترجع إلى آثار الصحابة، فننظر ما قالوا:

١-: أثر سعد بن أبي وقاص: كان رضى الله عنه يَفْرُكُ المنى من ثوبه، وهذا إما لكونه طاهراً عنده، أو كان يُفعل به كما يُفعل بالروث الذى أصاب النعل.

٢-: أثر عمر بن الخطاب: كان رضى الله عنه يغسل ثوبه من المنى، وقد اهتم له مرة حتى ذهب الوقت الأفضل لصلوة الفجر، ولم يُنْكِرْ ذلك عليه أحدٌ من أصحابه، فهذا دليل على نجاسة المنى عنده وعندهم^(٢)

وأما نَضْحُ عمر لما لم يره فكان لقطع الشك مما أصابه المنى، مدافعاً لو ساوس الشيطان، وتطيباً للقلب.

٣-: أثر أبى هريرة: قال رضى الله عنه فى المنى يصيب الثوب: "إن رأيته فاغسله، وإلا فاغسل الثوب كله" فهذا يدل على أنه قد كان يراه نجساً.

٤-: أثر ابن عباس: قال: "امسحوا بالإذخر" وهذا يدل على أن المنى طاهر عنده.

٥-: أثر ابن عمر: قال فى المنى يصيب الثوب: "انضحه بالماء" وهذا يحتمل

وجهين:

الأول: أنه أراد بالنضح الغسل، لأن النضح قديسمى غسلاً، ألا ترى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إنى أعرف مدينة [يعنى مدينة عُمان] ينضح البحر بجانبها" أى يضرب ويصب الماء بجانبها^(٣) فحينئذ يكون المنى عنده نجساً.

(١) قال الشارح: ما ذكره الإمام الطحاوى مبنى على أن أمر عائشة بالنضح كان فيما خفى من النجاسة، والظاهر أن هذا الأمر لم يكن لذلك، بل كان لمن شك فى إصابة النجاسة للثوب، هل أصابه المنى أم لا؟ والواجب حينئذ عند المالكية النضح، وعند الجمهور هو محمول على الطهارة، فعلى هذا لم يكن أمر عائشة إلا لزيادة التنظيف (أمانى الأخبار ١: ٣٦٦)

(٢) قال شيخنا: فى أثر عمر دليل على نجاسة المنى بوجوه: منها: غَسْلُ عمر، وتأخيرُهُ للصلوة لأجله، وأمر ابن العاص بالاستبدال، وقول عمر: "أَفْكُلُ الناسَ يَجِدُ ثياباً؟" وقول عمر أيضاً: "أَغْسِلُ ما رأيت" قاله فى الأوجز شرح لموطا مالك.

(٣) قال العلامة البنورى: ثبت النضح بمعنى الغسل المتعارف كما فى جامع الترمذى فى باب فى المذى يصيب الثوب فنضح به ثوبك وكذا ثبت النضح بمعنى الغسل فى دم الحيضة أصاب ثوبا كما فى مسلم (باب نجاسة الدم) وفيه: "ثم تنضحه ثم تصلى فيه" (معارف السنن ١: ٢٧٠)

والثاني: أنه أراد غير ذلك [أي أراد بالنضح الرُّش لكون المنى عنده طاهراً]

٦-: أثر جابر بن سَمُرَةَ: سئل عن الرجل يصلى في الثوب الذى يجامع فيه أهله، فقال: صَلَّ فيه، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله، ولا تنضح، فإن النضح لا يزيد إلا شراً“ ففى هذا دلالة واضحة على أن المنى عنده نجس، لأنه لو كان طاهراً فلايزداد شراً بملاقاة الماء الطاهر.

٧-: أثر أنس بن مالك: سئل عن قُطِيفَةٍ أصابتها جنابة، لا يُدرى أين مَوْضِعُهَا؟ قال: ”اغسلها“ فدل هذا على كون المنى نجسا عنده.

ثم قال: فلما اختلف أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم بعده فى حكمه، رجعنا إلى النظر: فَنَقِيسُ المنى الذى هو حدث من أغلظ الأحداث — لأنه يوجب أكبر الطهارات — على بقية الأحداث، وهى: الغائط، والبول، ودم الحيض والاستحاضة، ودم العروق، فهذه كلها نَجَسَةٌ لكونها أحداثاً، فكذلك المنى نجس لكونه حدثاً: ولكننا تركنا هذا القياس فى المنى اليابس لِمَا ورد فيه النص بفركه^(١)

١٣ — باب الذى يُجَامِع ولا يُنْزَلُ

[إن الخلاف كان مشهوراً فى الصدر الأول فى وجوب الاغتسال من الأكسال^(٢)، فقد روى عن جماعة من الصحابة من المهاجرين والأنصار، أنهم لم يَرَوْا غُسْلاً إلا من الإنزال، ثم رَوَى عنهم أنهم قد رجعوا عن ذلك. وقد اتفق الأئمة الأربعة: أصحاب المذاهب المتبوعة على وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة، وإن لم يُنْزَل، وصح عن عمر أنه قال: ”من خالف فى ذلك جعلته نكالاً“ فانهقد الإجماع فى عهده رضى الله عنه، وخالف فيه داود الظاهرى، ولا عبرة بخلافه، فإن مبنى مذهبه (أعنى الظاهرية) على (١) قال الشارح: قد ظهر بما قرره المصنف العلامة أن ميلانه إلى إثبات نجاسة المنى من طريق النظر، لا من طريق الأثر اه (أمسى الأخبار) وقال العلامة البنورى: ثبت إزالته بالغسل أو بالمسح أو بالفرك أو الحث أو الحك أو السلت فى أحاديث صحاح، فدل على كونه نجساً، ولم يثبت فى حديث عدم إزالته، وإيقاؤه على حاله، ولو كان طاهراً لَبُت على الأقل مرة، لبيان الجواز، ودلت على نجاسته آثار كثيرة، وثبت عن كثير من التابعين إعادة الصلوة التى صَلَّيت فى الثوب الذى أصابه منى. (معارف السنن ١: ٣٨٣)

(٢) أكسل الرجل: إذا جامع، ثم أدركه القُتُورُ فلم يُنْزَل.

إنكار الإجماع والقياس^(١)

خَرَجَ أَوَّلًا عَنْ عَثْمَانَ وَعَلَى وَالزُّبَيْرِ، وَطَلْحَةَ، وَأَبَى بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَيْسَ فِي الْإِكْسَالِ إِلَّا الطُّهُورُ" ثُمَّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَأَبَى سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَأَبَى هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ"^(٢) فَقَالَ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنْ مِنْ وَطِئَ فِي الْفَرْجِ فَلَمْ يُنْزَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلٌ.

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: عليه الغسل، وإن لم يُنزل واحتجوا بحديث عائشة، قالت: "فَعَلَّتهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاغْتَسَلْنَا مِنْهُ جَمِيعًا" وفي رواية أنها قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اتَّقَى الْخِتَانَانِ اغْتَسَلَ" فهي رضى الله عنها تُخْبِرُ عَنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ إِذَا جَامَعَ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ. فَإِنْ قِيلَ: بَقِيَ الْإِحْتِمَالُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَالنِّظَافَةِ، لَا بِطَرِيقِ الْوُجُوبِ، فَلَا يَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالْآثَارُ الْأَوَّلُ مُحْكَمَةٌ فِي مَعْنَاهَا: فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْغَسْلِ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْزَلْ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِهَا أَوْلَى.

قلنا: لو سلمنا أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث، فنقول: إنه لا يصح الاستدلال بالآثار الأول أيضًا لأن الآثار الأول على قسمين: الأول: "الماء من الماء" والثاني: "لا يغسل على من أكسل حتى يُنزل" ولا يصح الاستدلال بالأول لأن ابن عباس قال: "الماء من الماء" في الاحتلام لا غير، فكيف يصح الاستدلال به في صورة الإكسال؟^(٣)

(١) وقد وقعت عبارة البخاري في "صحيحه" (٤٣: ١) مُوهِّمَةً لِلْخِلَافِ. حيث قال: "قال أبو عبد الله: الغسل أحوط" فأوهم أنه يقول باستحباب الغسل دون الوجوب، وهذا مخالف لما أجمع عليه الجمهور، ويحتمل قول البخاري: "الغسل أحوط" يعنى في الدين، فحينئذ هو من "باب حديثين تعارضاً فقدّم الذى يقتضى الاحتياط فى الدين" وهو باب مشهور في أصول الدين، وهو الأشبه، لأنه ذهب إلى الاستحباب والتدب، وهذا ملخص ما قاله القاضى فى "العارضة" (معارف السنن)

(٢) فيه جناس تام، والمراد بالماء الأول الغسل، وبالثانى المنى، فمنطوقه: الغسل واجب من خروج المنى، ومفهومه المخالف: عدم الغسل من الإكسال، وقد وقع صريحاً هذا المفهوم فى حديث أبى بن كعب عند المصنف.

(٣) وقيل فى معنى قول ابن عباس: إن هذا الحديث منسوخ فى المجامعة، ومعمول به فى النوم فقط، أى: إن رأى أحد فى النوم أنه يجامع، ثم استيقظ فرأى المنى، وجب عليه الغسل، وإن لم ير المنى لم يجب عليه الغسل، فبقيت هذه الجزئية محكمة، غير منسوخة.

وكذا لا يصح الاستدلال بالحديث الثانى أيضاً، لأنه معارضٌ بالأحاديث الأخرى، كحديث أبى هريرة: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قعد بين شُعْبَيْهَا الأربع^(١) ثم اجتهد فقد وجب الغسل" وكحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قعد بين شُعْبَيْهَا الأربع ثم ألزق الخِتَانِ الخِتَانِ فقد وجب الغسل"^(٢) فلما تعارضا الحديثان فلا يصح الاستدلال بواحد منهما.

النسخ:

ولما وقع التعارض فى الآثار، وتعذر الجمع، نظرنا فى ذلك فوجدنا آثاراً أخر تدل على النسخ فتعين المصير إليها، فأثبت النسخ بطريقتين:

الأول — صراحة — بورود الأحاديث الدالة على النسخ.

والثانى — دلالة — برواية وجوب الغسل عمن روى عنهم عدم الغسل.

فروى عن أبى بن كعب: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل "الماء من الماء" رخصة فى أول الإسلام، ثم نهى عنه، وأمر بالغسل" فثبت النسخ صراحةً، وأخبرنا زيد بن ثابت أن أبيا رضى الله عنه قد رجع عن قوله قبل موته، وأفتى بوجوب الغسل فى الإكسال، وكان هو الراوى لقوله صلى الله عليه وسلم: "الماء من الماء" ولا نحسبه أنه رجع عن رأيه وحديثه إلا لأنه قد ثبت عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال بعده مانسخه، فثبت النسخ دلالةً، وكذا روى عن عثمان والزبير أنها أفتيا بخلاف ما رويًا، وكذا أفتى أبو هريرة بخلاف روايته، فلا يجوز ذلك منهم، إلا وقد ثبت عندهم النسخ^(٣)

(١) الشُعْب جمع شُعْبَة، وهى الناحية، فالشعب الأربعة: نواحي الفرج الأربعة.

(٢) ورد التعبير فى الأحاديث بالالتقاء، والإلحاق، والمس، والتجاوز وما إلى ذلك، والمراد من الكل: الإيلاج، وغيبوبة الحشفة، دون المس والمحاذة فحسب، ووقع التصريح به فى حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه (ص ٤٥): "إذا التقى الختانان، وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل" وفى أثر أبى هريرة عند المصنف فى نفس الباب: "إذا غابت المُدَوَّرَةُ" يعنى الحشفة، فلا يجب الغسل من غير إيلاج إجمالاً.

(٣) قال الشارح: أما الزبير فاستنبط المصنف فتواه على خلاف ما روى من خلاف المهاجرين وفتواهم: "إذا مس الختان الختان وجب الغسل" فلو كان الزبير مخالفاً لهم فى هذا الفتوى لاشتهر ذلك عنه اهـ (أمانى الأحبار)

الإجماع:

ثم قد انعقد الإجماع في زمن عمر بن الخطاب على وجوب الغسل في الإكسال، فعُلم أن حديث: "الماء من الماء" لم يثبت كونه معمولاً به عند عمر، فلذا حمل الناس على الغسل، ووافقه الصحابة بأسرهم، فهذا أيضاً يدل على أنهم قد رجعوا عن أقوالهم السالفة.

الآثار:

ثم أيدَ وجوب الغسل في الإكسال بآثار الخلفاء الراشدين المهديين، وعائشة أم المؤمنين، وابن مسعود فقيه الأمة، وابن عمر مطوّاع السنة، في وجوب الغسل في الإكسال.

ثم ذكر النظر من أوجه ثلاثة:

الأول: اتفقت الأمة على أن الإنزال أكبر حدث، يجب به الغسل، واختلفوا في التقاء الختانين من غير إنزال، فقال قوم: هو حدث أخف من الإنزال، فيجب به الوضوء، وذهبت بقية الأمة إلى أنه أكبر حدث، فيجب به الغسل؛ فلما نظرنا وجدنا حكم الالتقاء أشد من حكم الإنزال، ألا ترى أن التقاء الختانين، ولو بلا إنزال، يوجب الدم والقضاء في الحج، والقضاء والكفارة في الصوم، والحد في الزنا، والمهر والعدة في الطلاق؛ والإنزال بدون التقاء الختانين يوجب الدم فقط في الحج، ولا يوجب القضاء، وكذا يوجب القضاء فقط في الصوم دون الكفارة، والتعزير فحسب في الزنا دون الحد، ونصف المهر عند التسمية والمتعة عند عدمها في الطلاق بعد الجماع فيما دون الفرج، بدون الخلوة، فلما وجدنا حكم التقاء الختانين أشد من حكم الإنزال ينبغي أن يكون كذلك في حكم الحدث أيضاً، وقد علمنا أن الغسل يجب بالإنزال بدون التقاء الختانين كما في الاحتلام وغيره فأولى أن يجب الغسل بالتقاء الختانين أيضاً.

والثاني: إن الأمور التي قد ذكرناها من قبل: من الزنا والحج والصوم، والوطى بالشبهة، أنه يجب فيها ما يجب بمجرد التقاء الختانين، ثم إذا وجد الإنزال بعد الالتقاء لم يجب بذلك شيء آخر سوى ما وجب أولاً بالالتقاء، فعلم أن مدار الحكم في هذا كله على الالتقاء، دون الإنزال، فالنظر على ذلك أن يكون الحكم في الغسل أيضاً كذلك أي

يجب الغسل بمجرد الالتقاء، ولا يتوقف وجوبه على الإنزال.

والثالث : كانت نساء الأنصار يُفْتَيْنَ في الإكسال بوجوب الغسل على المرأة فقط، فَشَرَطْنَ الإنزالَ لوجوب الغسل في حق الرجال دون النساء كما دَلَّ على ذلك قولُ عمر رضى الله عنه وقد وجدنا حكمَ الرجال والنساء سواءً في الجماع الذى يكون معه إنزالٌ، فالنظر على هذا يقتضى أن يكون حكمُ الرجال والنساء سواءً في الإكسال أيضاً، لأن النساء شقائق الرجال.

١٤ — باب أكل ما غيّرت النار، هل يوجب الوضوء أم لا؟

[ذهب جمهور الصحابة والتابعين، والأئمة الأربعة إلى عدم وجوب الوضوء مما مسته النار، وكان فيه خلاف في الصدر الأول، ثم استقر الإجماع على عدم الوضوء منه] أخرج أولاً أحاديث : أبى طلحة، وزيد بن ثابت وعائشة، وأم حبيبة، وأبى هريرة وسهل بن الحنظلية، ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (وهو أبو عزة الهذيلي) : بعضُها من فعله صلى الله عليه وسلم : أنه أكل ثوراً قِطَ فتوضأ منه، وبعضُها من قوله صلى الله عليه وسلم : ”توضؤوا مما غيرت النار“ أو ”من أكل لحماً فليتوضأ“ فقال : ذهب قوم إلى هذه الآثار ، وقالوا : يجب الوضوء مما غيرت النار .

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا : لا وضوء في شيء من ذلك ، واحتجوا بأحاديث التى رُويت عن ابن عباس، وجابر، وأبى رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبد الله بن الحارث الزبيدي، وعمرو بن أمية، وسويد بن النعمان، وعمرو بن عبيد الله الحضرمي، وأم حكيم، وعمة أبى سعيد، وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الآثار كلها من فعله صلى الله عليه وسلم أنه أكل مما مسته النار ولم يتوضأ، فلما لم يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكل ما مسته النار عُلِمَ أن أكله ليس بحدث، ولا يجب منه الوضوء .

ثم أجاب عن الآثار الأول بجوابين :

الأول : أنها محمولة على الوضوء اللغوي يعنى غسل اليد والفم (كما قال قتادة : من غسل فمه فقد توضأ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : ”يا عِكرَاشُ ! هذا الوضوء

مما غيرت النار“ رواه الترمذى، مشكوة، كتاب الأطعمة، فى الفصل الثانى)

والثانى: أنها محمولة على النسخ، وذلك: أنا رأينا النبى صلى الله عليه وسلم توضأ مما مست النار حيناً، ولم يتوضأ حيناً آخر، أردنا أن نعلم ما الآخر من ذلك؟ فأخبرنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن الوضوء مما مسته النار منسوخ، لأن آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ترك الوضوء مما مست النار (وهذا حديث مرفوع حكماً) وكذا يدل على النسخ حديث أبى هريرة رضى الله عنه: ”أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ثوراً أقط فتوضأ، ثم أكل بعده كَتِفًا فصلى، ولم يتوضأ“

ثم ذكر آثاراً عن الصحابة فى ترك الوضوء مما مسته النار، وغرضه بذكر هذه الآثار تأييد ما ادّعاه من النسخ أو من الحمل على الوضوء اللغوى، فقال: أجمع الجَلَّةُ^(١) من الصحابة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أمامة على ترك الوضوء مما مسته النار.

ثم أثبت النسخ بوجه آخر فأتى برواية ترك الوضوء عن روى عنهم وجوب الوضوء، وهم: أبو طلحة، وأبو أيوب الأنصاريان^(٢)

ثم ذكر النظر: أن أكل الطعام الطاهر قبل مما سة النار لا ينقض الوضوء، فكذا بعدها أيضاً، كما ترى فى الماء المسخن أنه يجوز التوضى به بعد مما سة النار، كما كان جائزاً قبلها^(٣) [ثم شرع فى مسألة أخرى من جنس الأولى، وهى: مسألة ”الوضوء من أكل لحوم الإبل“ فذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى وجوب الوضوء من لحوم الإبل، مطبوخاً كان أو نيئاً، والأمر بالوضوء منه عنده حكم مستقل، ليس لكونه مما مسته النار، فلا يلزم نسخه من نسخ الوضوء مما مست النار، فلهذا ينقض الوضوء منه، وإن كان نيئاً وفيما سوى اللحم من أجزاء البعير: من كبده، وطحاله، وسنامه، ودهنه، ومرقه، وكرشه عنده

(١) الجَلَّةُ جمع جليل، كصبيّة جمع صبي؛ والجليل: العظيم.

(٢) قال الشارح: لم يتقدم عند المصنف إلا حديث أبى طلحة، وأما حديث أبى أيوب فأخرجه النسائى، والطبرانى فى الكبير، بلفظ: ”توضؤا مما مست النار“ (أمانى الأحبار)

(٣) قال الخطابى فى معالم السنن (١: ٦٩) أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا الوجوب ١ هـ وقال البنورى: الأولى أن يقال إنه مستحب للخواص، وذكر ذلك ليس من وظائف الفقهاء فلا يتعرضون إليه (المعارف ١: ٢٨٧)

وجهان. وقال جمهور الفقهاء: أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم رحمهم الله: لا ينقض الوضوء منه بحال]

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: فَرَّقَ قوم بين لحوم الغنم ولحوم الإبل، فأوجبوا الوضوء من أكل لحوم الإبل، ولم يوجبوا من أكل لحوم الغنم؟ واحتجوا بحديث جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال "نعم" قيل: أفنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: "لا" وفي رواية قال في لحوم الغنم: "إن شئت فعلت، وإن شئت لم تفعل" وقال في لحوم الإبل: "نعم" وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا يجب الوضوء بأكل شئ من ذلك، وتأولوا حديث جابر رضى الله عنه بالحمل على الوضوء اللغوى بمعنى غسل اليد والقدم.

فإن قيل: فلماذا فَرَّقَ النبي صلى الله عليه وسلم بين لحوم الغنم ولحوم الإبل في الوضوء اللغوى، مع أن غسل اليد والقدم لا بد منه فيهما جميعاً؟

قلنا: فَرَّقَ النبي صلى الله عليه وسلم بينهما، لأنَّ لَلْحَمِ الإِبِلِ دَسَمًا وَزُهْمَةً، دون لحم الغنم، فلم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في ترك الودك والغَلْظِ على اليد لكونه خلاف النظافة، وأباح أن لا يغسل اليد والقدم من لحوم الغنم لعدم ذلك فيها.

أو نقول: بالنسخ لحديث جابر رضى الله عنه أن آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ترك الوضوء مما مست النار، وذلك لأن لحوم الإبل داخلة فيما مست النار، وفرد من أفراده، فلما نسخ الوجوب منه، نسخ بجميع أفراده، فثبت نسخ الوضوء من لحوم الإبل أيضاً.

ثم ذكر النظر: وحاصله: أن الإبل والغنم كليهما متحدان في طهارة اللحم، وحل البيع، وشرب اللبن، فكذلك ينبغي أن يكونا متحدين في حكم لحومهما، فكما لا يجب الوضوء من أكل لحوم الغنم، فكذلك ينبغي أن لا يجب من أكل لحوم الإبل أيضاً.

١٥ — باب مَسِّ الفرج، هل يجب فيه الوضوء أم لا؟

[ذهب الشافعي وأحمد إلى نقض الوضوء من مَسِّ الذكر؛ وذهب أبو حنيفة والثوري وجماعة من السلف إلى عدم الوضوء منه، وقال أبو عمر: الذى استقر عليه

مذهب مالك عند أهل المغرب من أصحابه أن الوضوء من مَسِّه سنة، لا واجب [اعلم أن القائلين بالوضوء من مس الفرج احتجوا بأحاديث: ١-: حديث بُسْرَةَ بنت صفوان ٢-: حديث عائشة ٣-: حديث زيد بن خالد الجهني ٤-: حديث آخر لعائشة ٥-: حديث ابن عمر ٦-: حديث أبي هريرة ٧-: حديث جابر بن عبد الله ٨-: حديث أم حبيبة ٩-: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وأمثلة الأحاديث حديث بُسْرَةَ، ولحديثها عدة طرق، وقد بسطها المصنف وتكلم عليها وعلى الأحاديث الأخر طريقاً طريقاً فقال:

الحديث الأول، وهو حديث بُسْرَةَ، قالت: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الفرج؛ ولهذا الحديث عدة طرق، فتوردها، ونبين ما فيها:

الطريق الأول: معمر عن الزهري عن عروة عن مروان وعن شُرَيْطٍ كليهما عن بُسْرَةَ — وهذا ضعيف من وجوه:

أولاً: لم يرفع عروة الرأس لحديث بسرة أى لم يعتد بحديثها ولم يرجع عما أفتى من عدم وجوب الوضوء منه، لأن بسرة عنده فى حال من لا يؤخذ ذلك عنها، لجهالتها، فإنها لم تشتهر بطول الصحبة، وإنما عرفت بهذا الحديث؛ وعروة إمام من أئمة المسلمين، ولو ضَعَّفَهَا من هو أقل من عروة علماً وفهما يسقط به حديثها، فكيف بتضعيف عروة؟! وقد تابعه على ترك حديث بسرة ربيعة بن أبى عبد الرحمن الرأى، فإنه قال: أخبرونى لو وضعتُ يدي فى دم أو حيضة هل ينقض وضوئى عند أحد؟ كلا! ثم أخبرونى أمس الذكر أيسر أم الدم أم الحيضة؟ بل مَسَّه أخف لأنه طاهر! فكما لا ينقض الوضوء من مس الأشياء النجسة فكذا لا ينقض من مسه أيضاً، وكان ربيعة يقول للقائلين بوجوب الوضوء: "ويحكم! مثل حديث بسرة يأخذ به أحد ويعمل؟ والله! لو أن بسرة شهدت عندى — وكان قاضياً — على هذا النعل لما أجزتُ شهادتها، إنما قوام الدين الصلوة، وإنما قوام الصلوة الطهور، أفلم يكن فى الصحابة رضى الله عنهم من يقيم هذا الدين إلا بسرة؟" يعنى أن خبر الآحاد فيما تعم به البلوى غير مقبول، وخبر بسرة من هذا القبيل. وقال ابن زيد (والصحيح: ابن يزيد وهو يونس بن يزيد الأيلي): على هذا أدركنا مشيختنا، ما منهم أحد يرى فى مس الذكر وضوءاً.

ثانياً: مروان ليس فى حال من يكون خبره مقبولاً عند أهل العلم، فخبر شُرَيْطِ —

وهو أسوأ حالاً منه لكونه مجهولاً — أخرى أن لا يكون مقبولاً.

ثالثاً: لم يسمع الزهري هذا الحديث من عروة، بل سمعه من عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة، فدلّس به الزهري تدليس الإسناد؛ وعبد الله بن أبي بكر ليس بالمتقن في حديث عروة بل هو ليس بذلك، قال ابن عيينة: "كنا إذا رأينا الرجل يكتب الحديث عند واحد من نفر — سماهم — منهم عبد الله بن أبي بكر سخرنا منه، لأنهم لم يكونوا يعرفون الحديث" وقيل: بينهما أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فاضطرب الإسناد.

الطريق الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن مروان الخ وهذا أيضاً ضعيف لأن هشاماً لم يسمع هذا الحديث من أبيه بل أخذه عن أبي بكر بن محمد، فدلّس به عن أبيه، كما يدل عليه رواية همام.

الطريق الثالث: ابن لهيعة ثنا أبو الأسود أنه سمع عروة يذكر عن بسرة الخ. وهذا أيضاً ضعيف لأن عبد الله بن لهيعة ليس بحجة عندكم.

ملحوظة: لا يريد الإمام الطحاوي بذلك الطعن على عبد الله بن أبي بكر، ولا على ابن لهيعة، ولا على غيرهما. بل إنما أراد ظلم الخصم، فإنه يطعن في أحاديث هؤلاء إذا رَوَوْا حديثاً يوافق الحنفية، ثم إذا رَوَوْا حديثاً يوافقهم يَغْمِضُ العين ويستدل به فياقله الإنصاف!

الحديث الثاني: وهو حديث عائشة رضى الله عنها أخرجه عن هشام عن يحيى بن أبي كثير أنه سمع رجلاً يحدث في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عروة، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك؛ وهذا ضعيف لجهالة الرجل المحدث.

الحديث الثالث: وهو حديث زيد بن خالد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس فرجه فليتوضأ" قال الطحاوي: في أسناده محمد بن إسحاق، وهو ليس ممن يحتج بحديثه عندكم، إذا خالفه في الحديث مثل من خالفه في هذا الحديث (فقد خالفه الناس كلهم، فجعلوا الحديث عن الزهري عن عروة عن بسرة) وكذا لا يحتج بحديث ابن إسحاق إذا تفرد به دون الثقات.

بل الحديث منكراً، وأجدرُ به أن يكون غلطاً، لأنه لما سأل مروان عروة أجابه بأن لا وضوء فيه، فلما أخبره مروان بحديث بسرة قال: ما سمعت بذلك، وهذه الواقعة كانت

بعد موت زيد بمدة مديدة، فلو كان عروة سمع هذا الحديث من زيد فكيف أنكره؟.

الحديث الرابع : وهو حديث عائشة رضى الله عنها (آخر) وفي إسناده عمر بن شريح قال: وأنتم لا تُسَوِّغُونَ خصمكم أن يحتج عليكم بمثل عمر بن شريح فكيف تحتجون به أنتم عليه؟

ومع هذا: الحديث في نفسه منكر، لأن عروة حينما أخبره مروان بحديث بسرة لم يكن عرفه، لا عن عائشة، ولا عن غيرها .

الحديث الخامس: وهو حديث ابن عمر رضى الله عنهما وله طريقان: فى الأول منهما صدقة بن عبد الله وهو ضعيف، وهشام بن زيد وهو أيضًا ليس من أهل العلم الذين يثبت بروايتهم مثل هذا، وفى الطريق الثانى العلاء بن سليمان وهو أيضًا ضعيف.

الحديث السادس: وهو حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من أفضى بيده إلى ذكره (يعنى مسه) ليس بينهما ستر ولا حجاب، فليتوضأ" وفى إسناده يزيد بن عبد الملك منكر الحديث لا يستوى حديثه شيئاً.

الحديث السابع: وهو حديث جابر بن عبد الله مثل حديث أبى هريرة، قال: إنما وصله عبد الله بن نافع الصائغ، وخالفه الحفاظ فَرَوَوْهُ مرسلاً عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فأخرج حديث أبى عامر العقدي، فإنه رواه مرسلاً، وأبو عامر حجة على ابن نافع، وليس ابن نافع بحجة على الحفاظ، فكيف تحتجون بحديث مرسل، وأنتم لا تحتجون بالحديث المرسل؟

الحديث الثامن : وهو حديث أم حبيبة رضى الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مسَّ فرجه فليتوضأ" قال: وهو حديث منقطع لأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبى سفيان شيئاً، قاله أبو مُسَهَّرٍ.

الحديث التاسع: وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن بسرة سألت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت: المرأة تضرب بيدها فتصيب فرجها؟ قال: "توضأ يا بسرة!" وفى رواية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيما رجل مسَّ فرجه فليتوضأ، وأيما امرأة مسَّت فرجها فلتتوضأ" قال: وأيضاً هذه الرواية منقطعة لأن عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئاً (بل الصحيح: أن شعيباً لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو شيئاً)

وإنما حديثه عنه عن صحيفة، فهذا على قولكم منقطع، والمنقطع لاحجة فيه عندكم.
فثبت فساد هذه الآثار كلها، التي يحتج بها القائلون بوجوب الوضوء من مس الفرج.
وأما القائلون بعدم الوضوء منه، فاحتجوا بحديث طلق بن علي الحنفي رضي الله
عنه، فخرجه من عدة طرق، وأمثلها حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس
بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه سأله رجل، فقال: يا نبي الله! ما ترى
في مس الرجل ذكره بعد ما توضأ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "هل هو إلا بضعة
منك أو مضعة منك؟!" وهذا حديث صحيح، مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده،
ولافي متنه، قال علي بن المديني: حديث ملازم هذا أحسن من حديث بسرة، فهو أولى
عندنا مما روياه أولاً من الآثار المضطربة في أسانيدھا.

ثم ذكر النظر من وجهين:

النظر الأول: مس الذكر بظهر الكف أو بالذراع لا ينقض الوضوء اتفاقاً، فالنظر
على ذلك أن لا ينقض مسه بباطن الكف أيضاً.

النظر الثاني: مس الذكر بالفخذ مع كونه عورة لا ينقض الوضوء، فمسه بباطن
الكف، وهو ليس بعورة، أولى أن لا ينقض الوضوء.

فإن قيل: إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجبوا الوضوء من مس
الذكر، فهذا سعد بن أبي وقاص أمر ابنه مصعباً بالوضوء من مس الفرج؛ وكذا ابن عمر
وابن عباس كانا يأمران بالوضوء من مس الذكر؛ وقد صلى ابن عمر مرة بعد مسه بغير
تجديد الوضوء فأعاد الصلوة فما رأيكم في هذه الآثار؟

قلنا: أما سعد رضي الله عنه فقد روى عنه خلافاً ذلك أيضاً قال مصعب: كنت
أخذ على أبي المصحف فاحتككت، فأصبت فرجى، فقال: أصبت فرجك؟ قلت: نعم،
احتككت، فقال: اغمس يدك في التراب، ولم يأمرني أن أتوضأ وروى عن مصعب أيضاً
أن أباه أمره بغسل اليد فيحتمل أن يكون الوضوء الذي رواه الحكم بمعنى غسل اليد،
على أنه قد روى من قول سعد ما يدل على أنه لا وضوء عنده في ذلك، فإنه رضي الله عنه
لما سئل عن مس الذكر قال: "إن كان نجساً فاقطعه؛ لا بأس به". فثبت عنه أنه لا وضوء
عنده في مس الذكر.

وكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنه خلافاً ما رويتم، فإنه قال: "ما أبالي إياه
مَسِسْتُ أو أنفى"

و أما ابن عمر رضى الله عنهما فهو قائل بالوضوء منه، ولا نعلم أحداً من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتى بالوضوء من مسه غيره، وقد خالفه فى ذلك أكثر
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا على كَرَمِ الله وجهه يقول: "ما أبالي أنفى
مَسِسْتُ فى الصلوة أو أذنى أو أنفى أو ذكرى" وجبر الأمة عبد الله بن مسعود رضى الله
عنه يقول: "ما أبالي ذكرى مَسِسْتُ فى الصلاة، أو أذنى، أو أنفى" وكذا يقول عمار بن
ياسر رضى الله عنه: "إنما هو بَضْعَةٌ منك، مثل أنفى أو أنفك؛ وإنَّ لكفك موضعاً
غيره" يعنى الأولى أن لا تمسه من غير حاجة. وكذا يقول حذيفة رضى الله عنه: "ما أبالي
إياه مَسِسْتُ أو أنفى" وكذلك يقول عمران بن حصين رضى الله عنه؛ فتقليد هؤلاء أولى
من تقليد ابن عمر وحده.

وقد روى عن ابن المسيب والحسن أنهما كانا لا يريان من مس الذكر وضوءاً
فبهذا نأخذ وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى.

١٦ — باب المسح على الخفين: كم وقته للمقيم والمسافر؟

[ذهب أبو حنيفة والشافعى وأحمد رحمهم الله إلى التوقيت فى المسح على
الخفين بثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوم وليلة للمقيم؛ ورأى مالك رحمه الله أن ذلك
غير مؤقت، وأنَّ لا بأس بالخفين يمسح عليهما ما لم ينزعهما، أو تصيبه جنابة — والخف
فى الشرع اسم للمتخذ من الجلد أو نحوه، الساتر للكعبين فصاعداً. متصلاً بالقدم، من
غير أن يشق، وكان الخف فى العصر الأول كالنعل يمشون فيه]

روى حديث أبى بن عُمارة أنه قال: يارسول الله! أَمَسَحُ على الخفين؟ قال: "نعم"
قال: يوماً، يارسول الله؟ قال: "نعم، ويومين"؛ قال: ويومين يارسول الله؟ قال: "نعم، وثلاثاً"
قال: وثلاثاً، يارسول الله؟ قال: نعم حتى بلغ سبْعاً، ثم قال: "أَمَسَحْ مَابَدَكَ" فذهب قوم
إلى هذا الحديث وقالوا: لا وقت للمسح على الخفين فى السفر، ولا فى الحضر.
وقالوا: قد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يؤيد حديث أبى بن عُمارة،

فذكر أن عقبة بن عامر رضى الله عنه رجع قافلاً من الشام إلى المدينة، وكان قد خرج من الشام يوم الجمعة، ووصل إلى المدينة يوم الجمعة فدخل على عمر رضى الله عنه، وعليه خفان جَرْمَقَانِيَّان^(١) فقال له عمر: متى عهدك يا عقبة بخلع خفيك؟ فقال: لبستهما يوم الجمعة وهذا يوم الجمعة، فقال عمر: "أصبّت السنة!" وفي رواية: "أصبّت!" ولم يقل "السنة". فقول عمر رضى الله عنه: "أصبّت السنة!" يدل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن السنة لا تكون إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: بل يمسح المقيم يوماً وليلةً، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وقالوا: في الجواب عما استدلال به مالك:

١-: ليس في قول عمر رضى الله عنه: "أصبّت السنة!" دليل على أن هذا عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن "السنة" قد تكون منه صلى الله عليه وسلم، وقد تكون من الخلفاء الراشدين؛ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين"؛ بل قد يراد بلفظ "السنة" ما جاء عن أحد من الصحابة، كما قال سعيد بن المسيب رحمه الله لربيعة بن أبي عبد الرحمن في دية أصابع المرأة: يا ابن أخي! إنها السنة وأراد قول زيد بن ثابت رضى الله عنه^(٢)

وحاصل ما قال: إن لفظ "السنة" ليس فصلاً في الباب ونصاً على أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه قال برأيه فسمى رأيه سنةً، لأنه من الخلفاء الراشدين^(٣)

٢-: على أن حديث أبي بن عمار غريب، والأحاديث المشهورة قد وردت

(١) قوله: جَرْمَقَانِيَّان يعني خُفَّان غليظان (كما في رواية الدار قطنى ١: ١٩٦) واحده جَرْمَقَانِيٌّ: منسوب إلى الجرامقة: قوم من العجم، صاروا بالموصل في أوائل الإسلام.

(٢) والرواية في موطأ مالك ص ٣٣٧

(٣) بل الأصح في الجواب أن لفظ "السنة" ليس بمحفوظ، ذكر الدار قطنى في كتاب العلل: أن عمرو بن الحارث، ويحيى بن أيوب، والليث بن سعد رَوَوْه عن يزيد فقالوا فيه: "أصبّت" ولم يقولوا: "السنة" وهو المحفوظ، قال: ورواه جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن رباح عن عقبة، وأسقط من الإسناد عبد الله بن الحكم البلوى، وقال فيه: "أصبّت السنة" كما قال ابن لهيعة والمفضل اه (التعليق المغنى على الدار قطنى ١: ١٩٦)

بتوقيت المسح للمقيم والمسافر، فلا يعارضها هذا الحديث الغريب؛ فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ،
وخزيمة بن ثابت الأنصاري^(١) وابن مسعود، وصفوان بن عسال، وأبى بكرة، وعوف بن
مالك الأشجعي، والمغيرة بن شعبة في التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ثلاثة
أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة؛ وهذه الآثار صحيحة مشهورة، فليس لأحد أن يترك
مثل هذه الآثار لحديث أبي بن عمارة رضى الله عنه^(٢)

٣-: والجواب عما روى عقبة بن عامر رضى الله عنه عن عمر رضى الله عنه: أن
الآثار قد تواترت عن عمر رضى الله عنه بخلاف ما روى عنه عقبة رضى الله عنه؛ فروى
عن سويد بن غفلة أن نباتة (بتقديم النون المضمومة على الموحدة) الجعفي سأل عمر
رضى الله عنه عن المسح على الخفين، فقال عمر: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم
يوم وليلة، وكذا روى الأسود وأبو عثمان النهدي عن عمر رضى الله عنه، وقال زيد بن
وهب الجهنى. كتب إلينا عمر في المسح على الخفين: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن،
وللمقيم يوم وليلة؛ فهذه الآثار عن عمر رضى الله عنه توافق ما روينا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم، فهو أولى بالأخذ والعمل مما روى عنه عقبة بن عامر رضى الله عنه.

٤-: وقد يحتمل أن ما قاله عمر رضى الله عنه لعقبة، إنما قال لأنه علم أن الطريق
الذى جاء منه عقبة إلى المدينة طريق لأماء فيه؛ فكان حكمه حكم عادم الماء، وهو
التيميم، فسأله عمر رضى الله عنه: متى عهدك بخلع خفيك؛ إذا كان حكمك التيمم؟
فأخبره عقبة بما أخبره فقال عمر: أصبت أى فى ترك النزع، فإنه لا حاجة إلى نزعها فى
التيمم، لأن التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين قال: وهذا التأويل أولى من

(١) ورد فى حديث خزيمة زيادة، قال: ولو أطنب له السائل فى مسئلته لزاده، وفى رواية:
”ولو استزدناه لزدناه“ واحتج به مالك أيضًا، ولكن هذا الزيادة ضعيفة قاله ابن دقيق العيد، حكاه
الزيلعى فى نصب الرأية وقال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: لو ثبت لم تقم بها الحجة، لأن
الزيادة على التوقيت مظنونة، بل قوله: ”لو سألوا لزداهم“ صريح فى أنهم لم يسألوا، ولا زدوا، فكيف
تثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها؟

(٢) حديث أبى بن عمارة ضعيف، ضعفه البخارى، وأبو داود، وأحمد، وابن حبان، وابن حزم ونقل
النووى فى شرح المذهب اتفاق الأئمة على ضعفه، وبالغ الجوز قانى فذكره فى الموضوعات وقال
أبو عمر بن عبد البر: إنه حديث لا يثبت، وليس له إسناد قائم (بداية المجتهد ١: ٢١)

حمله على عدم التوقيت، ليحصل الجمع بين رواياته.

٥-: ثم ذكر أقوال الصحابة في التوقيت تأييداً لمذهب الجمهور، فَرَوَى عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأنس، ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه الآثار كلها قد اتفقت على التوقيت في المسح، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك.

١٧ — باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء وقراءتهم القرآن

[ذهب الحسن البصري، وأبو العالية إلى أن الرجل لا ينبغي له أن يَذْكُرَ الله تعالى إلا على طهر. وقالت طائفة من أهل الحديث: إِن الْمُحْدِثَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتِيمَ وَيُرَدَّ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ فِي مِصْرٍ؛ وَفِيمَا سِوَى السَّلَامِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ: أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لغير متوضئ أن يقرأ القرآن، ويذكر الله تعالى، ولا يجوز للحائض، والنفساء، والجنب قراءة القرآن]

أخرج حديث المهاجرين فَنُقِلَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ (وفي رواية: كان يبول، أو قال: مررتُ به وقد بال) فلم يردَّ عليه، فلما فرغ من وضوئه، قال: "إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ". فذهب قوم إلى هذا، وقالوا: لا ينبغي لأحد أن يذكر الله تعالى إلا أن يتوضأ وضوءه للصلاة.

وخالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: إِن الْمُحْدِثَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتِيمَ وَيُرَدَّ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمِصْرِ؛ وَفِيمَا سِوَى السَّلَامِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا عَلَى الْوُضُوءِ؛

واحتجوا بحديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري^(١) (وهو ابن أخت أبي بن كعب رضي الله عنه) قال: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي (١) قال الحافظ في الفتح: الصواب أنه بالتصغير، وأما أبو الجهم بن حذيفة صاحب الإنجانية فصحابي آخر، قرشي عدوي.

سِكَّةً مِنْ سِكِّ الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ، وَقَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بُولٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. حَتَّى كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السِّكَّةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْجِدَارِ، فَضْرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ، فَتِيَمُّمْ لَوَجْهِهِ، ثُمَّ ضْرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَتِيَمُّمْ لِدِرَاعِيهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَقَالَ: "أَمَّا إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ لَسْتُ بِطَاهِرٍ" رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي الْجَهِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

فاحتجوا بهذا الحديث وقالوا: إِنَّ رَدَّ السَّلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفُورِ، فَلَوْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ لَفَاتَ ذَلِكَ، وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ جَوَاباً لَهُ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَتِيَمُّمْ لَهُ، كَجَوَازِهِ لَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالْعِيدَيْنِ إِذَا خَافَ فَوْتَهُمَا بِالْوُضُوءِ، لِأَنَّهُمَا إِذَا فَاتَا لَمْ يُقْضَيَا؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رَجُلٍ تَفَجَّاهُ الْجَنَازَةُ (أَيَّ أَتَاهُ بَغْتَةً مِنْ غَيْرِ تَوَقُّعٍ، وَلَا مَعْرِفَةٍ) وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ: "يَتِيَمُّمْ وَيُصَلِّي عَلَيْهَا" يَعْنِي إِذَا خَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ إِذَا اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ؛ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ التِيَمُّمْ لِرَدِّ السَّلَامِ؛ وَأَمَّا مَا سِوَاهُ مِمَّا لَا يَخَافُ فَوْتَهُ مِنَ الْأَذْكَارِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى وَضُوءٍ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ: لَا بَأْسَ بِالذِّكْرِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا: مِنَ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا، وَكَذَا يَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَيْضًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا إِلَّا لِلْجَنْبِ، وَالْحَائِضِ، وَالنَّفْسَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَقْرَأُوا الْقُرْآنَ؛ وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ:

١-: حَدِيثٌ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجِزُهُ عَنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ يَعْنِي غَيْرَ الْجَنَابَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ" وَفِي رِوَايَةٍ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا الْجَنَابَةَ" وَفِي رِوَايَةٍ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْلَمُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِلَّا الْجَنَابَةَ" فَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِبَاحَةُ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ؛ وَمَنْعُ الْجَنْبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ خَاصَّةً.

٢-: حَدِيثُ عُمَرَ وَبْنِ عَبَّاسَةَ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثُ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ طَاهِرًا عَلَى

ذكر الله، فَيَتَعَارُ من الليل^(١) يسأل الله تعالى شيئاً من أمر الدنيا والآخرة، إلا أعطاه“ فهذا الحديث دليل على إباحة ذكر الله تعالى على غير طهارة، لأن المستيقظ من النوم لا مجاله يكون على غير طهارة.

✓ ٣-: حديث عائشة رضى الله عنها، قالت: ”كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه“ ففي هذا دليل على إباحة ذكر الله تعالى في حالة الحدث، بل في حالة الجنابة أيضاً.

✓ ٤-: حديث ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً: ”لا يقرأ الجنب، ولا الحائض القرآن“ ففي هذا الحديث نهى عن قراءة القرآن في حالة الجنابة.

٥-: حديث مالك بن عبادة الغافقي، قال: أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جنب، فأخبرت عمر بن الخطاب، فَجَرَّ نِي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! إن هذا أخبرني أنك أكلت وأنت جنب؟ قال: ”نعم، إذا توضأت أكلتُ وشربت، ولكني لأصلي، ولا أقرأ حتى اغتسل“؛ فثبت بهذين الحديثين مع ما في حديث على رضى الله عنه أنه لا بأس بذكر الله وقراءة القرآن في حالة الحدث، ولا يجوز قراءة القرآن في حالة الجنابة والحيض.

ثم أجاب عن الآثار الواردة في كراهة ذكر الله تعالى في حال الحدث بأنها

(١) يَتَعَارُ بصيغة المضارع، بعين مهملة، وراء مشددة أى: ينتبه من النوم يقال تَعَارَ الرجل من الليل: إذا هَبَّ من نومه ليلاً مع صوت، وقال الخطابي: يقال: إن التعار لا يكون إلا مع كلام وصوت اه وقع تفسير هذا الصوت والكلام عند البخاري وأبي داود وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من تعار من الليل فقال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: اللهم اغفر لي، أو دعا استجيب له، فإن توضأ قبلت صلوته اه.

وقال الثوري بشي كما نقل عنه الطيبي: تَعَارُ يَتَعَارُ يُسْتَعْمَلُ في انتباه مع صوت، واستعماله في هذا الموضع، دون الهبوب والاستيقاظ وما في معناه، لزيادة معنى أراد أن يخبره، بأن من هَبَّ من نومه ذاكراً لله تعالى مع الهبوب، فيسأل الله تعالى خيراً فأعطاه، فأوجز وقال: فيتعار ليجمع بين المعنيين؛ وإنما يوجد ذلك عند من تعود الذكر، فاستأنس به، وغلب عليه، حتى صار الذكر حديث نفسه، في نومه ويقظته، فصرح صلى الله عليه وسلم باللفظ، وعرض بالمعنى، فاتى من جوامع الكلم التي أوتيها اه (أمانى الأخبار ٢: ٣٤-٣٥)

منسوخة، والدليل على النسخ:

١-: حديث علقمة بن الفُفَواءِ رضى الله عنه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أهرق الماء (يعنى بال) إنما نكلمه فلا يكلمنا، ونسلم عليه فلا يرد علينا، حتى نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ فَعَلِمَ من هذا الحديث أن حكم المحدث كان قبل نزول الآية أن لا يتكلم، وأن لا يرد السلام، حتى نسخ الله عز وجل ذلك بهذه الآية، وأوجب الوضوء على من أراد الصلوة خاصة؛ فثبت بذلك أن أحاديث أبى الجهم، وابن عمر، وابن عباس، والمهاجر بن قنفذ منسوخة كلها، وأن حديث على رضى الله عنه متأخر عنها.

٢-: إن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما قد روايا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد السلام فى حالة الحدث حتى تيمم، ثم هما كانا يقرءان القرآن على غير وضوء، كان ابن عباس يقرأ جزءه وهو محدث، وسئل ابن عمر رضى الله عنهما عن ذكر الله فى حال الحدث فقال: "نعم، أذكر الله"، ولا يجوز ذلك عندنا إلا وقد ثبت النسخ عندهما (لأنه قد تقرر فى الأصول أن الصحابى إذا فعل أو أفتى بخلاف ما روى ذلك على ثبوت النسخ عنده لأن الصحابة محفوظون عن المخالفة)

وقد روى عن ابن مسعود، وسلمان، وأبى هريرة رضى الله عنهم ما يوافق عمل ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما ويشد حديث على رضى الله عنه، فذكر:

(الف) كان ابن مسعود رضى الله عنه يقرأ رجلاً، فلما بلغ شاطئ الفرات بال، فكف عنه الرجل، فقال له: مالك؟ قال: أحدثت! قال: اقرأ فجعل يقرأ، وجعل يفتح عليه.
(ب) أحدث سلمان رضى الله عنه فجعل يقرأ، فقليل له: أتقرأ وقد أحدثت؟ قال:

نعم إنى لست بجنب!

(ج) كان أبو هريرة رضى الله عنه ربما قرأ السورة، وهو غير طاهر.

(د) كان عمر رضى الله عنه يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب.

فثبت بهذه الآثار نسخ حديث ابن عباس وغيره، وثبوت حديث على رضى الله عنه؛ فبذلك نأخذ، ونكره للجنب والحائض قراءة الآية تامة^(١) ولا نرى بذلك بأساً

(١) جمهور الفقهاء جوزوا قراءة اليسير، واختاره الطحاوى، فجوز قراءة ما دون الآية، وصححه ←

للمحدث، ولا نرى لهم جميعاً بأساً بذكر الله تعالى؛ وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى
٣-: حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج
من الخلاء، فطعم، ف قيل له: ألا تتوضأ؟ فقال: "إني لا أريد أن أصلي فأتوضأ" فأخبر صلى
الله عليه وسلم أن الوضوء إنما يُراد للصلوة، لا للذكر؛ فهذا الحديث ناسخ لما روينا
عن ابن عباس رضي الله عنهما في أول هذا الباب؛ لأن ابن عباس رضي الله عنه قد عمل
به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدل عمله به، على أنه هو الناسخ.

فإن قيل:

قد روى عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "ما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخلاء إلا توضأ، حين يخرج منه، وضوءه للصلوة"، فهذا يدل على فساد ما روى
عنها: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه" لأن حديثها هذا
يدل على أنه لا يمضي عليه وقت حدث، بل كلما خرج من الخلاء توضأ على فوره، ليقع
الذكر في حالة الطهارة.

قلنا:

- ١-: نعم، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ إذا خرج من الخلاء،
ولا يتوضأ إذا بال، فيكون ذلك الحين، هو حين حدث، كان يذكر الله تعالى فيه؛ وإياه
أرادت عائشة بقولها: "كان يذكر الله في كل أحيانه"
٢-: وضوءه صلى الله عليه وسلم عند الخروج من الخلاء كان لإرادة الصلوة، لا

→ صاحب الخلاصة، ومشى عليه فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير، وذكر نجم الدين الزاهد
، أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة، وأن عليه الأكثر، وحرّمها الشافعي مطلقاً، واختاره الكرخي من
أصحابنا، وصححه صاحب الهداية في التجنيس، وقاضيهان في شرح الجامع الصغير، والولّوا لحي
في فتاواه، ومشى عليه النسفي في المستصفى، وقوّاه في الكافي، ونسبه صاحب البدائع إلى عامة
المشايع، وصححه معللاً بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير. وذهب أصحابنا علماء ديوبند
إلى قول الكرخي رحمه الله وهذا كله إذا قرأ على قصد القرآن. أما إذا قرأه على قصد الثناء أو افتتاح
أمر، لا يُمنع في أصح الروايات؛ وفي التسمية اتفاق على أنه لا يُمنع إذا كان على قصد الثناء، أو افتتاح
أمر كذا في الخلاصة.

للخروج من الخلاء لأن حديث ابن عباس رضى الله عنه (يعنى قوله: لا أريد الصلوة فأتوضأ) يدل على أنه لم يكن يتوضأ إلا وهو يريد الصلوة؛ فمارأت عائشة رضى الله عنها من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوضوء عند خروجه من الخلاء إنما هو حين يريد الصلوة فقط، ولا بد من هذا التوجيه لثلاثين حديثاً عائشة هذا مع حديث ابن عباس.

٣-: يحتمل أن عائشة رضى الله عنها حكّت في هذا الحديث ما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نزول الآية والمراد بما في حديث خالد بن سلمة يعنى كان يذكر الله على كل أحيانه) ما كان يفعل بعد نزول الآية، لتتفق الروايات، ولا تتضاد من ذلك شيئاً^(١)

١٨ — باب حكم بول الغلام والجارية، قبل أن يأكلا الطعام

[اتفقت المذاهب الأربعة على أن بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام نجس؛ واختلفوا في طريق التطهير، فقال الشافعى، وأحمد، وبعض المالكية: يكفى النضح في بول الغلام، ولا يكفى في بول الجارية، بل لابد من غسله. قال النووي: إن النضح إنما يجزئ مادام الصبي يقتصر على الرضاع؛ وأما إذا أكل الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بخلاف اه. وقال أبو حنيفة، ومالك: لابد من الغسل فيهما ولا يكفى النضح، ولكن عند الحنفية في تطهير بول الصبي تخفيف يكفى فيه الغسل الخفيف، وهو صب الماء عليه، ثم عصره مرة، والغسل البالغ مستحب. قال محمد في موطنه (باب الغسل من بول الصبي): قد جاءت رخصة إذا كان لم يأكل الطعام؛ وأمر بغسل بول الجارية؛ وغسلهما أحب إلينا، وهو قول أبى حنيفة اه.

ثم اعلم أن الحافظ قال: "أثبت الطحاوى الخلاف، فقال: قال قوم بطهارة بول الصبي قبل أن يأكل الطعام، وكذا جزم به ابن عبد البر، وابن بطال، ومن تبعهما، عن

(١) والأوجه في الجواب أن نقول: أن عادته صلى الله عليه وسلم إذا مة الطهارة، وتركها أحياناً بيانا للجواز، وتخفيفاً على الأمة، ففي رواية عائشة هذه بيان عادته صلى الله عليه وسلم، والمراد في تلك الرواية بيان الحكم الشرعى بأن ذكر الله يجوز في الأحوال كلها، فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ذكر الله في حالة الحدث، ولو مرة أو مرتين. والله أعلم.

الشافعي وأحمد؛ ولم يعرف ذلك الشافعية، ولا الحنابلة اه وقال النووي: هذه حكاية باطلة اه]

قال الإمام الطحاوي: ذهب قوم إلى التفريق بين حكم بول الغلام، وبول الجارية قبل أن يأكلا الطعام، فقالوا: بول الغلام طاهر وبول الجارية نجس؛ واحتجوا بأحاديث: ١- حديث علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الرضيع: "يُغسل بول الجارية، ويُنضَح بول الغلام"

٢- حديث أم الفضل ثبابة بنت الحارث: أن الحسين بن علي رضي الله عنهما، بال على النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: "أعطني ثوبك أغسله" فقال: "إنما يُغسل من الأنثى، وينضح من بول الذكر"

٣- حديث أم قيس بنت محصن: أنها أتت بابتها لم يأكل الطعام، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال على ثوبه، فدعا بماء، فنضحه، ولم يغسله.

٤- حديث عائشة رضي الله عنها: قالت: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يُحَنِّكُه، ويدعو له، فبال عليه، فدعا بماء، فنضحه، ولم يغسله.

وخالفهم في ذلك آخرون، فسَوَّوا بين بوليَّهما، وجعلوهما نجسين؛ وأجابوا عن الأحاديث بأنه ليس "النضح" بمعنى الرش، بل بمعنى "الصب" ^(١)؛ وهذا استعمال شائع عند العرب، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنى لأعرف مدينة، يُنضَحُ البحر بجانيها" ^(٢) أى: يضرب ويصَّب ويلزق الماء بجانيها.

فإن قيل: إذا كان بول الغلام، وبول الجارية كلاهما نجسين، فلما ذَا فَرَّقَ النبي صلى الله عليه وسلم بينهما في الأحاديث المتقدمة؟

قلنا: اختار النبي صلى الله عليه وسلم لفظ النضح، مع أنه أراد الغسل، ليظهر

(١) قال الخطابي في المعالم (١: ١١٠) وأصل النضح الصب اه قال الراغب: صبُّ الماء: إراقتُه من أعلى، قال تعالى: "إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا" وفي النهاية: صبُّ الماء: إذا أفرغه.

(٢) تقدم الحديث في باب حكم المنى بغير سند، وأخرجه أحمد، وأبو نعيم، وأبو يعلى مرفوعاً: "إنى لأعلم أرضاً، يقال لها عُمَان، تنضح بناحيتهما البحر، بها حيٌّ من العرب، لو أتاهم رسولى مارموه بسهم ولا حجر" وقال العيني: رجال إسناد أحمد رجال الصحيح.

الفرق بين الغسلين، وللتنبية على أنه غسل دون غسل، فعبر في بول الغلام بالنضح، فإن بوله لضيق مخرجه يقع من موضع، فيكفى صب الماء في موضع واحد لإزالته، وعُبر في الجارية بالغسل، فإن بولها لسعة مخرجه يقع في مواضع متفرقة، فيحتاج لإزالتها إلى المبالغة في الغسل، وإلى أن يُتَبَّعَ بالماء.

وهذا المعنى الذى ذكرناه محتملٌ أيضًا، والدليل عليه ما روى عن سعيد بن المسيب والحسن البصرى. قال سعيد: "الرَّشُّ بالرش، والصبُّ بالصبِّ من الأبوال كلها" وقال الحسن: "بول الجارية يُغسل غسلًا، وبول الغلام يُتَبَّعُ بالماء" أفلا ترى أن سعيدًا قد سوى بين حكم الأبوال كلها من الصبيان وغيرهم، فجعل ما كان منهارشا يظهر بالرش، وما كان منها صباً يظهر بالصب؛ وكذا يرى الحسن أن يُغسل الأبوال كلها، ولكن بول الجارية يغسل غسلًا بالغاً وبول الغلام يكتفى فيه بإتباع الماء، ولم يربأ أن بعضها طاهر، وبعضها غير طاهر، وفَرَّقاً في التطهير لضيق مخرج البول وسعته.

٢-: حديث عائشة رضى الله عنها: قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُؤْتَى بالصبيان، فيدعولهم، فأتى بصبي مرة، فبال عليه، فقال: "صبوا عليه صبا" وفي رواية: "فأتبعه الماء، ولم يغسله" وفي رواية بدون قوله: "ولم يغسله" وأتباع الماء حكمه حكم الغسل، أفلا ترى أن رجلاً لو أصاب ثوبه نجاسة حسية، فأتبعها الماء، فأكثر، حتى ذهبت النجاسة، فقد طهر ثوبه، لأن جَرَيَانَ الماء بمنزلة التكرار والعصر.

وروى زائدة حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه فقال فيه: "فدعا بماء، فنضحه عليه" (كما تقدم في أول الباب) وروى مالك، وأبو معاوية، وعبد بن هشام، فقالوا: "فدعا بماء فصبه عليه" فدل ذلك على أن النضح عندهم بمعنى الصب؛ لأنه لو كان المراد منه الرش لما عدل جمهور تلامذة هشام عن لفظ النضح إلى لفظ: "صب الماء"؛ فإن الصب نوع من الغسل، ولا إلى لفظ: "إتباع الماء" فإنه أيضاً نوع من الغسل.

٣-: حديث أبي ليلي: قال: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئني بالحسن رضى الله عنه، فبال عليه، فأراد القوم أن يعجلوه، فقال: "ابنى! ابنى!!" فلما فرغ من بوله، صب عليه الماء، وفي رواية: "كنتُ جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى بطنه أو على صدره، حسن أو حسين رضى الله عنهما، فبال عليه، حتى رأيت بوله

أساريع (يعنى ذا طرائق وخطوط)، فقمنا إليه، فقال: "دعوه" فدعا بماء فصَبَّ عليه؛ فهذا أبو ليلي روى عنه من غير اختلاف أن النبي صلى الله عليه وسلم صَبَّ على البول الماء.

٤- : حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث رضى الله عنها، قالت: لما وُلد الحسين، قلت: يارسول الله! أعطنيهِ أوقالت: ادفعه لى فَلَا كُفْلَهُ، أوقالت: أَرْضِعْهُ بِلَبَنِى، ففعل، فأتيت به، فوضعه على صدره، فبال عليه، فأصاب إزاره، فقلت له: يارسول الله! أعطني إزارك أَعْصِلْهُ قال: "إنما يصب على بول الغلام، ويغسل بول الجارية" فهذه أم الفضل روى عنها فى أول الباب: "إنما يُنضح من بول الغلام" وروى عنها فى هذا الحديث: "إنما يصب على بول الغلام" فدل هذا على أن النضح إنما هو الصب.

وبالجملة : ثبت بهذه الآثار أن حكم بول الغلام هو الغسل، إلا أن ذلك الغسل يجرى منه الصب، وأن حكم بول الجارية هو الغسل أيضاً؛ وُفِّرَ فى اللفظ بينهما، وإن كانا مستويين فى المعنى، لضيق المخرج وسعته، فأمر فى بول الغلام بصب الماء عليه، لأنه يكون فى موضع واحد فيكفى لإزالته الصب، وأمر فى بول الجارية أن يغسل غسلاً، ويتبع بالماء، لأنه يقع فى مواضع متفرقة، فيحتاج لإزالته إلى التبع والمبالغة.

ثم ذكر النظر : أن الغلام والجارية حكمُ أبوالهما سواء، بعد ما ياكلان الطعام، فلا بد أن يكون حكمهما أيضاً سواء قبل أن يأكلا الطعام؛ وقد أجمع العلماء على أن بول الجارية قبل أكل الطعام نجس، فيكون بول الغلام أيضاً نجساً قبل أكل الطعام، وهو قول أصحابنا رحمهم الله.

١٩ — باب الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر، هل يتوضأ به، أو يتيمم؟

[النبيذ: ما يُعمل من الأشربة: من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، وغير ذلك، يقال: نبذتُ التمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً؛ فَصُرِفَ من مفعولٍ إلى فعيل؛ والذى اختلفوا فيه هو نبيذ التمر الرقيق السَّيَالُ الحُلُوْ غيرُ المسكر وغير المطبوخ، وغير المشتد.]

فقال أبو يوسف من أصحابنا، ومالك، والشافعى وأحمد رحمهم الله: لا يجوز الوضوء به، بل يتيمم وروى عن أبى حنيفة رحمه الله أربع روايات:

١-: يتوضأ به — وإليه ذهب زفر رحمه الله

٢-: أن يتيمم معه أحب إليه.

٣-: وجوب الجمع بين الوضوء بالنيبذ والتيمم — وإليه ذهب محمد بن الحسن رحمه الله.

٤-: لا يجوز الوضوء به كما قال أبو يوسف، والجمهور؛ وهذا آخر أقواله، كما روى نوح بن أبى مريم عنه، كما فى البدائع (١: ١٥) واختاره الإمام الطحاوى، وقاضىخان، وابن نجيم وغيرهم من الحنفية؛ ويقول النووى فى المجموع: وهو الذى استقر عليه مذهب أبى حنيفة]

أخرج أولاً حديث ليلة الجن^(١) من طريقين:

١-: حديث ابن عباس رضى الله عنه (وفى إسناده ابن لهيعة) أن ابن مسعود رضى الله عنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَمَعَكَ يَا ابْنَ مَسْعُودَ مَاءٌ؟" قال: معى نبيذ فى إداوتى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أُصِيبَ عَلَىَّ" فتوضأ به وقال: "شَرَابٌ وَطَهُورٌ"

٢-: حديث ابن مسعود رضى الله عنه (وفى إسناده على بن زيد بن جُدعان، عن أبى رافع مولى ابنة عمر رضى الله عنه عن ابن مسعود رضى الله عنه وهو ضعيف) أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتاج إلى ماء يتوضأ به، ولم يكن معه إلا النبيذ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تمرّة طيبة، وماء طهور" فتوضأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فذهب قوم إلى أن من لم يجد فى السفر إلا نبيذ التمر، يتوضأ به، ولا يتيمم، واحتجوا بهذا الحديث؛ ومن ذهب إليه إمامنا أبو حنيفة رحمه الله فى قوله الأول.

وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: لا يتوضأ به، ومن لم يجد غيره يتيمم؛ ومن ذهب إلى هذا القول أبو يوسف رحمه الله (فى المشهور عنه^(٢)) وإليه رجع أبو حنيفة

(١) أى: الليلة التى حضر الجن فيها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذهبوا به إلى قومهم ليتعلموا منه الدين والإسلام.

(٢) وروى الحسن بن زياد عن أبى يوسف: يتوضأ به ويتيمم؛ وكذا روى عنه المعلى؛ قاله الجصاص.

ثم أجاب عن حديث ليلة الجن بجوابين.

الأول: ليست هذه الطرق، طُرُقًا تقوم بها الحجة عند من يقبل خبر الواحد (ففى الطريق الأول عبد الله بن لهيعة، وكانت كتبه قد احترقت، فصار فى أحاديثه مناكير؛ وقيل: هذا منها^(١))؛ وفى الطريق الثانى على بن زيد بن جُدعان وهو ضعيف؛ وأيضًا لم يثبت سماع أبى رافع مولى ابنة عمر رضى الله عنه عن ابن مسعود رضى الله عنه^(٢)) وأيضًا لم تَرِدِ الأحاديث فى ذلك بالشهرة، حتى يجب بها العمل؛ فهذا الحديث مما لا يُحتج به على مذهب الفريقين: عند من يقبل خبر الواحد إذا كان صحيحًا، وعند من يشترط المعنى الظاهر أى كونه مشهورًا.

٢-: هذا حديث باطل، لأنه قد روى عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود ما يدل على أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه لم يكن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لَيْلَتِهِ؛ فقد سئل أبو عبيدة: أكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟ فقال: لا؛ فقد أنكروا حضور أبيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، وهذا الأمر الذى فيه منقبة عظيمة لابن مسعود رضى الله عنه لا يخفى على مثل أبى عبيدة، فبطل ما رواه غيره من كون ابن مسعود رضى الله عنه معه صلى الله عليه وسلم ليلة الجن:

فإن قيل:

ما روى عن أبى عبيدة من الإنكار، فسنده منقطع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئًا، وما روى فى أول الباب من حضوره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسنده متصل فذاك أولى من هذا:

قلنا:

أولاً: ليس من جهة الإسناد احتججنا بكلام أبى عبيدة، وإنما احتججنا به لأن مثل أبى عبيدة الذى له كَعَبٌ عالٍ فى العلم والأخبار، وصلة قوية مع ابن مسعود، وملازمة طويلة وصحبة خاصة مع تلاميذ أبيه، لا يخفى عليه مثل هذا من أمور أبيه.

(١) قاله البزار (٢) قاله الدارقطني

وثانيًا: قد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه بسند متصل إنكار شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن فأخرج عن علقمة عن ابن مسعود قال: "لم أكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، ولوددت أنى كنت معه" وفي رواية: سئل ابن مسعود رضى الله عنه: هل كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن أحد؟ فقال: "لم يصحبه منا أحد، ولكن فقدناه ذات ليلة، فقلنا: استطير أو اغتيل (أى: طارت به الجن، أو قُتِلَ سرًا) ففترقنا فى الشعاب والأودية، نلتمسه، وبتنا بشر ليلة بات بها قوم، نقول: استطير أو اغتيل (فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل جرأء، قال: فقلنا: يا رسول الله! فقدناك، فطلبناك، فلم نجدك، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم^(١)) فقال: إنه أتانى داعى الجن، فذهبت أقرئهم القرآن، فأرانا رسول الله صلى الله عليه وسلم آثارهم" فهذا عبد الله رضى الله عنه أنكر كونه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن كان هذا الباب يؤخذ من طريق صحة الإسناد، فهذا الحديث الذى فيه الإنكار أولى، لاستقامة طريقه، ومتنه، وثبت روايته.

ثم ذكر النظر من وجهين:

الأول: قياسُ حكم نبيذ التمر، على حكم سائر الأنبذة والخَلْ، فكما لا يجوز الوضوء بها، فكذا لا يجوز بنبيذ التمر أيضًا.

الثانى: قياسُ حكم النبيذ عند عدم الماء على حكمه عند وجود الماء، فكما لا يجوز الوضوء بالنبيذ عند وجود الماء المطلق إجماعاً، لعدم كون النبيذ ماءً مطلقاً، فكذا لا يجوز الوضوء به عند فقد الماء المطلق، لعدم كون النبيذ ماءً مطلقاً.

فإن قيل:

القياس وإن كان يقتضى عدم جواز التوضي به، عند فقد الماء المطلق إلا أنا عرفنا جوازه بالنص الذى سبق فى أول الباب، وهو وارد عند عدم الماء خاصة، فيبقى ما عداه على أصل القياس، ويجوز التوضي به عند عدم الماء فقط للنص؛ كما أن التراب ليس بظهور عند وجود الماء، ولكن النص جعله ظهوراً عند عدم الماء؛ فكما أن عدم طهورية التراب عند وجود الماء لا يستلزم عدم طهوريته عند فقد الماء، فكذلك عدم طهورية النبيذ عند وجود الماء المطلق لا يستلزم عدم طهوريته عند فقد الماء.

(١) الزيادة من صحيح الإمام مسلم للإيضاح.

قلنا:

لو ثبت الحديث لدلّ على جواز التوضي به في حال وجود الماء أيضاً؛ لأن فيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ به في ذلك المكان الذي ذهب إليه مع ابن مسعود؛ وحينئذ كان صلى الله عليه وسلم في حكم من هو بمكة (أى في حكم المقيم) لأنه كان يتم الصلوة هناك، فلما استعمل النيذ هناك دلّ على جواز استعماله للمقيم، فثبت بذلك الحديث جواز التوضي به في الأمصار والبادي في حال وجود الماء وعدمه فأين التخصيص بحال عدم الماء؟ وقد رأينا أن العلماء أجمعوا على ترك الحديث في حال وجود الماء، حيث لم يُجيزوا التوضي به في الأمصار، ولا فيما حكمه حكم الأمصار، فثبت بذلك تركهم لذلك الحديث، واختلف حكم النيذ من حكم سائر المياه، فثبت أنه لا يجوز التوضي به في حال من الأحوال، وهو قول أبي يوسف، وهو الصحيح عندنا؛ والله اعلم.

(وهذا الجواب ذكره الطحاوي بقوله: وحديث ابن مسعود الذي فيه إلخ)

٢٠ — باب المسح على النعلين

[روى عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو أوس حذيفة بن أوس، وعلى، وابن عمر، وعمر بن حُرَيْث رضى الله عنهم جواز المسح على النعلين؛ ويُشبه أن يكون هذا مذهب أهل الظاهر، فقد قال ابن حزم في المحلى: إن كل ما يقع عليه اسم خُفٍّ أو جُورَبٍ أو لُبس على الرجلين فالمسح عليه جائز اه ولم يذهب أحد من الأئمة الأربعة إلى جواز المسح على النعلين. والنعل عندهم ما يسميه أهل الهند "چپل"؛ وما يسمونه "جوتى" فهو المَداس (بالفتح) كما ذكره صاحب القاموس]

ذهب قوم إلى جواز المسح على النعلين، كما يُمسح على الخفين؛ واحتجوا:

١- قال أوسُ رأيت أباي توضأ، ومسح على نعلين له، فقلت له: أتمسح على النعلين؟ قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على النعلين" وفي رواية: قال أوس: كنت مع أبي في سفر، ونزلنا بماء من مياه الأعراب، فبال وتوضأ، ومسح على نعليه، فقلت له: أتفعل هذا؟ فقال: ما أزيدك على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل.

٢- رأى أبو ظبيان علياً رضى الله عنه بال قائماً، ثم دعا بماء، فتوضأ ومسح على

نعليه، ثم دخل المسجد، فخلع نعليه، ثم صلى.

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا يجوز المسح على النعلين؛ وأجابوا عن حديث أبي أوس بجوابين:

الأول: الحديث محمول على حالة لبس الجوربين^(١)؛ والجوربان يجوز المسح عليهما بلانعلين، فأتى بالمسح على الجوربين والنعلين معاً، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه، لا إلى نعليه، فالمسح على الجوربين هو الذى تَطَهَّرُ به، والمسح على النعلين فضل؛ والدليل على ذلك ما روى عن أبي موسى والمغيرة رضى الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه؛ فأخبرنا أن مسحه صلى الله عليه وسلم على النعلين كان حال لبسة الجوربين.

والثاني: يحتمل أن يكون المراد من المسح على النعلين المسح على القدمين العاريتين، كما دلَّ عليه حديث ابن عمر رضى الله عنهما، فإنه رضى الله عنه كان إذا توضأ، ونعلاه في قدميه، مسح على ظهور قدميه بيديه، ويقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا؛ فحينئذ هذا منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم: "ويل للأعقاب من النار" وغيره من الأحاديث التى مرَّتْ فى باب فرض الرجلين^(٢)

ملحوظة: يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المسح على الجوارب إذا كانت صفيقة، جيدة النسج، ولا يجوز عند أبي حنيفة إلا إذا كانت مجلدة، فتكون كالخفين^(٣)

(١) الجورب: لفافة الرجل، يُتخذ من غزل صوف، أو قطن، أو شعر، لاستدفاء القدم؛ وله أقسام راجع منحة الخالق على البحر الرائق (١: ١٨٢ و ١٨٣)

(٢) وقيل فى الجواب: ١- أن المسح على النعلين كان فى وضوء النفل؛ واختاره ابن حبان وابن خزيمة فى صحيحيهما ٢- أن المراد من المسح على النعلين هو غسل القدمين فى النعلين؛ قاله البيهقى ٣- أنه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين المنعلين؛ قاله أبو الوليد شيخ شيخ البيهقى. (٣) وروى عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما، وعليه الفتوى، كذا فى الهداية، وأكثر الكتب (رد المحتار ١: ١٩٨) ويجوز المسح على المجلد والمنعل اتفاقاً؛ والمجلد من الجورب: ما جعل الجلد على أسفله وأعلاه. وأما إذا جُلِدَ أسفله فقط، أو مع مواضع الأصابع، بحيث يكون محل الفرض، الذى هو ظهر القدم، خالياً عن الجلد بالكلية، فقال يوسف چلبى تلميذ حسن چلبى: لا يجوز عليه ←

ثم ذكر النظر، وحاصله: أن الخفين إذا تخرقاً حتى بدت القدمان منهما أو أكثر القدمين لا يجوز المسح عليهما بالإجماع، فكذا لا يجوز المسح على النعلين أيضاً، لأنهما لا يُغَيَّبان القدمين.

٢١ — باب المستحاضة، كيف تَتَطَهَّرُ للصلوة؟

[روى عن عكرمة، وابن المسيب، وقتادة، وعلى، وابن عباس رضى الله عنهم أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة. وروى عن إبراهيم النخعي، وعبد الله بن شداد، وعطاء، وابن المسيب وعلى وابن عباس رضى الله عنهم أنها تجمع بين الصلوتين بغسل واحد، جمعاً سورياً، وتغتسل للصبح غسلاً. وقال الأئمة الأربعة، وأكثر فقهاء الأمصار: أنها تغتسل عند انقطاع الحيض ثم تتوضأ. ثم اختلفوا، فقال أبو حنيفة وأحمد: تتوضأ وجوباً لوقت كل صلوة، فتصلي ماشاءت في الوقت من الفرائض، والنوافل، وقال الشافعي: تتوضأ لكل صلوة، فتصلي بطهارة واحدة فريضة واحدة، ثم ماشاءت من النوافل. وقال مالك: يستحب الوضوء لكل صلوة، ولا يجب، فإن دم الاستحاضة ليس يحدث] ذهب قوم إلى أن المستحاضة تدع الصلوة أيام أقرائها. ثم تغتسل لكل صلوة، واحتجوا في ذلك:

١-: بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُمِّ حبيبة رضى الله عنها — روى عن عائشة رضى الله عنها أن أُمِّ حبيبة بنت جحش رضى الله عنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف، وأنها استحيضت حتى لا تطهر، فذكر شأنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "ليست بالحیضة، ولكنها ركضة من الرحم، لتنظر قدر قرونها التي تحيض لها، فلتترك الصلوة، ثم لتنظر ما بعد ذلك، فلتغتسل عند كل صلوة وتصلی" (وهذه رواية عمرة، وفيها ذكر الأقرءاء) وفي رواية: أن أم حبيبة بنت جحش رضى الله عنها كانت استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم → المسح، قاله في حاشيته على شرح الوقاية؛ ورده ابن عابدين بما نقله عن شرح المنية بأنه لا يشترط ذلك: وقال في حاشية البحر الرائق: لو احتاط، ولم يمسح إلا على ما يستوعب تجليده ظاهر القدم إلى الساق، كان أولى، ولكن هذا حكم التقوى، وهو لا يمنع الجواز، الذي هو حكم الفتوى اه والمنع من الجورب: ما جعل على أسفله جلدة. ولا يجوز المسح على الرقيقين يشقان اتفاقاً.

وسلم بالغسل لكل صلوة، فإن كانت لتغتمس (لتدخل) في المِرْكَنِ: الإِجَانَةُ التي تُغسل فيها الثياب، يقال لها في الهندية: لَگَن وتغاره) وهو مملوء ماءً، ثم تخرج منه، وإن الدم لغالبه، ثم تصلى (وهذه رواية عروة، وليس فيها ذكر الأقرء)

٢-: بفعل أم حبيبة رضى الله عنها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — قالت عائشة رضى الله عنها: استحيضت أم حبيبة بنت حش رضى الله عنها، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن هذه ليست بحيضة، ولكنه عرق فَتَقَّهَ: شَقَّةٌ) إبليس، فإذا أدبرت الحيضة، فاغتسلي، وصلى، وإذا أقبلت فاتركي الصلوة" قالت عائشة رضى الله عنها: فكانت أم حبيبة رضى الله عنها تغتسل لكل صلوة، وكانت تغتسل أحياناً في مِرْكَنٍ، في حجرة أختها زينب، وهى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما منعها ذلك من الصلوة. وفي رواية: إن أم حبيبة استحيضت سبع سنين، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فأمرها أن تغتسل، وقال: "إن هذه عرق، وليست بالحيضة" فكانت هى تغتسل لكل صلوة، وفي رواية: قال الليث: ثم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة رضى الله عنها أن تغتسل عند كل صلوة؛ فهذه أم حبيبة رضى الله عنها قد كانت تفعل هذا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها بالغسل، فكان ذلك عندها، على الغسل لكل صلوة.

٣-: بفتوى على وابن عمر وابن عباس وابن الزبير رضى الله عنهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال سعيد بن جبیر: إن امرأة أتت ابن عباس رضى الله عنها بكتاب، بعد ما ذهب بصره، فدفعه إلى ابنه، فترتر فيه (أى حرّك لسانه، ولم يفهم شيئاً) فدفعه إلى، فقرأته، فقال لابنه ألا هذرمتَه (أى هلا أسرعت فى قراءة تك) كما هذرمتَه الغلام المصرى؟ فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، من امرأة من المسلمين، أنها استحيضت، فاستفتت علياً رضى الله عنه، فأمرها أن تغتسل وتصلى فقال ابن عباس: اللهم لا أعلم القول إلا ما قال على رضى الله عنه ثلاث مرات وفى رواية: قيل لابن عباس: إن الكوفة أرض باردة، وإنه يشق عليها الغسل لكل صلوة، فقال: لو شاء الله لابتلاها بما هو أشد منه. وفى رواية: قال سعيد: إن امرأة من أهل الكوفة استحيضت،

فكُتبت إلى عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، تُنَاشِدُهُمُ الله، وتقول: إني امرأة مسلمة، أصابني بلاء، وإنما استحضت منذ سنتين، فما ترون في ذلك؟ فكان أول من وقع الكتاب بيده ابنُ الزبير، فقال ما أعلم لها إلا أن تدع قروءها، وتغتسل عند كل صلوة، وتصلّي، فتتابعوا على ذلك.

وذهب قوم آخرون إلى أنها تغتسل للظهر والعصر غسلًا واحدًا، فتصلّي به الظهر في آخر وقتها، والعصر في أول وقتها؛ وتغتسل للمغرب والعشاء غسلًا واحدًا، تصلّيهما به، فتؤخر الأولى منهما، وتقدم الأخرى، كما فعلت في الظهر والعصر؛ وتغتسل للصبح غسلًا؛ واحتجوا في ذلك.

١-: بحديث زينب بنت جحش رضى الله عنها، سألت النبي صلى الله عليه وسلم أنها مستحاضة (وهكذا عند النسائي أيضًا، فالمستحاضة هي رضى الله عنها بنفسها، وعند البيهقي قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحمنة، فقلت إنها مستحاضة) فقال: "لَتَجْلِسَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ؛ وتؤخر الظهر، وتعجل العصر، وتغتسل وتصلّي؛ وتؤخر المغرب، وتعجل العشاء، وتغتسل وتصلّي؛ وتغتسل للفجر" (هذه رواية الثوري) وفي رواية: "إن امرأة من المسلمين استحضت، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر نحوه، إلا أنه قال: "قدر أيامها) وهذه رواية ابن عيينة رواها مرسلًا

٢-: وبحديث عائشة رضى الله عنها أن امرأة استحضت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت، ثم ذكر نحو حديث زينب (المتقدم في رقم ١) غير أنه لم يذكر تركها الصلوة أيام أقراءها، ولا أيام حيضها (وهذه رواية شعبة)

٣- وبحديث فاطمة بنت أبي حُبَيْش رضى الله عنها، قالت أسماء بنت عميس: قلت يا رسول الله! إن فاطمة بنت أبي حُبَيْش استحضت منذ كذا وكذا، فلم تصلّ، فقال: "سبحان الله! هذا من الشيطان، لتجلس في مِرْكَنٍ، فإذا رأت صفرة فوق الماء، فلتغتسل للظهر والعصر غسلًا واحدًا؛ ثم تغتسل للمغرب والعشاء غسلًا واحدًا، وتتوضأ فيما بين ذلك"

فإن قيل:

حديث أسماء هذا مخالف لحديث شعبة والثوري (وتقدم حديثهما في رقم ١)

فإنه لم يقع في حديثهما: "وتوضأ فيما بين ذلك" بل وقع فيه: "وتغتسل للفجر" ولم يقع في هذا الحديث ذكر الغسل للفجر، فكيف يُستدل به في إيجاب ثلاث غَسَلَات؟ (وهذا السؤال مقدر)

قلنا:

ليس معنى قوله: "وتوضأ فيما بين ذلك" أنها تتوضأ للفجر، حتى يتضاد مع حديث زينب بنت جحش؛ وإن كان يحتمل هذا المعنى، بل معناه أنها تتوضأ للأحداث الآخر، التي توجب الطهارات، كالفائض والبول (ولم يقع في هذا الحديث ذكر الغسل للفجر، فهو مسكوت عنه، والحديث مختصر، ووقع التصريح بأمر الغسل للصبح عند أبي دؤاد وغيره) وبالجمله ليس هذا القول دليلاً على خلاف ما تقدمه من حديث شعبة وسفيان^(١) (وهذا الجواب مذكور بقوله: فقوله: "وتوضأ فيما بين ذلك" يحتمل إلخ) وأجاب هؤلاء عن الآثار الأول، التي فيها ذكر الغسل لكل صلوة؛ بأنها منسوخة، والدليل على النسخ:

١-: حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: إنما هي سهلة بنت سهيل بن عمرو، استحيضت؛ وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرها بالغسل عند كل صلوة، فلما أجهَدَها ذلك، أمرها أن تجمع الظهر والعصر في غسل واحد، والمغرب والعشاء في غسل واحد، وتغتسل للصبح (وهذه رواية محمد بن إسحاق عن هشام عن أبيه عن عائشة) فدل ذلك على أن هذا الحكم ناسخ للحكم الذي في الآثار الأول، لأنه إنما أمر به بعد ذلك. فصار القول به أولى من القول بالآثار الأول.

٢-: فتوى علي وابن عباس رضي الله عنهما: قال ابن جبير عن ابن عباس، قال: جاءته امرأة مستحاضة تسأله، فلم يُفتها، وقال لها: سلى غيري، قال: فأتت ابن عمر رضي الله عنه، فسألتها، فقال لها: لاتصلي ما رأيت الدم، فرجعت إلى ابن عباس رضي الله عنه، فأخبرته، فقال: رحمه الله! إن كان ليَكْفُرُكِ! قال: ثم سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١) والجواب الصحيح عندنا أن معناه: أنها تتوضأ بين الظهر والعصر للعصر، وفيما بين المغرب والعشاء للعشاء؛ لأنها صاحبة عذر، فإذا خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر، انتقضت طهارتها، وكذا فيما بين المغرب والعشاء.

الله عنه ، فقال : تلك ركضة من الشيطان ، أو قرحة في الرحم ، اغتسلي عند كل صلاتين مرة ، وصلي ، قال : فلقيت ابن عباس رضى الله عنه ، فسألته ، فقال : ما أجدر لك إلا ما قال علي رضى الله عنه ، وفي رواية : قيل لابن عباس رضى الله عنه : إن أرضنا أرض باردة ، قال : تؤخر الظهر وتعجل العصر ، وتغتسل لهما غسلًا واحدًا ، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلًا ، وتغتسل للفجر غسلًا .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : المستحاضة تدع الصلوة أيام أقرائها ، ثم تغتسل لانقطاع الحيض ، وتتوضأ بعد ذلك لكل صلوة وتصلى ، واحتجوا في ذلك .

١- : بحديث عائشة رضى الله عنها - فروى من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة رضى الله عنها ^(١) ، أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ! إنى استحاض ، فلا ينقطع عني الدم ، فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل ، وتتوضأ لكل صلاة ، وتصلى ، وإن قطر الدم على الحصى قطرًا .

وروى من طريق أبي حنيفة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضى الله عنها ، أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إنى أحيض الشهر والشهرين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن ذلك ليس بحيض ، وإنما ذلك عرق من دمك ، فإذا أقبل الحيض فدعى الصلوة ، وإذا أدبر فاعتسلي لطهركِ ، ثم توضئي عند كل صلوة " .

٢- : وبحديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " المستحاضة تدع الصلوة أيام حيضها ؛ ثم تغتسل ، وتتوضأ لكل صلوة ، وتصوم ، وتصلى " .

٣- : وبحديث عدى بن ثابت عن أبيه ، عن علي رضى الله عنه بمثل حديثه عن أبيه عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما تقدم آنفًا .

فقالوا (أى الجمهور) فيما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن علي

(١) قال أبو داود : قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين يعنى حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد فى المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلوة ، قال يحيى : احك عني : أنهما شبهة ، لاشئ (أبو داود ١ : ٢٤)

رضى الله عنه نقول ونعتقد.

فإن قيل:

حديث هشام الذى رواه الإمام أبو حنيفة رحمه الله خطأ، لأنه تفرّد به، والحفاظ من أصحاب هشام رواه على غير ذلك : روى عمرو بن الحارث المصرى، وسعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِيُّ المدني، ومالك بن أنس الإمام، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن أبى الزناد كلهم رَوَوْا عن هشام عن عروة عن عائشة رضى الله عنها، أن فاطمة ابنة أبى حبيش جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت تستحاض، فقالت: يا رسول الله! إني — والله — ما أطهر، أفأدع الصلوة أبداً؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما ذلك عرق؛ وليست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلوة، وإذا ذهب قدرها، فاغسلى عنك الدم، ثم صلى" فليس فى حديث هؤلاء ذكر الوضوء.

قلنا:

ليس الإمام أبو حنيفة بمتفرد بهذه الزيادة، بل تابعه حماد بن سلمة، فإنه روى مثل حديث أولئك، وزاد فى روايته: "فإذا ذهب قدرها، فاغسلى عنك الدم، وتوضئى، وصلى" فذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلوة، فقد حصلت المتابعة لأبى حنيفة؛ وليس حماد فى هشام بن عروة عندكم دون مالك وليث وعمرو بن الحارث، فثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المستحاضة أنها تتوضأ فى حال استحاضتها لوقت كل صلوة^(١)

وأجاب الجمهور عن مستدلّات الفريق الأول، بأن الأمر بالغسل لكل صلوة منسوخ بأمر الجمع بين الصلوتين بغسل واحد؛ لأنه قد وقع التصريح فى حديث عائشة رضى الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أولاً بالغسل لكل (١) بل قد تابع أبا حنيفة أبو معاوية عند الترمذى (١ : ١٨) وأبو حمزة السُّكْرِيُّ عند ابن حبان فى صحيحه، ويحيى بن سليم عند السراج، وأبو عوانة عند الطحاوى فى كتاب الرد على الكرابيسى بسند جيد، وحماد بن زيد عند النسائى (١ : ١٨٦) باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة) فهؤلاء (الحمادان، وأبو معاوية، وأبو عوانة، وابن سليم، وأبو حمزة) كلهم أئمة ثقات، حفاظ، أثبات رَوَوْا عن هشام بن عروة هذا اللفظ، فكيف يُسمع دعوى التفرد فى أبى حنيفة رحمه الله؟

صلوة، فلما شق ذلك عليها أمرها بالجمع بين الصلوتين بغسل واحد، فعلم أن هذا الحكم ناسخ لحكم الغسل لكل صلوة.

وأجابوا عن مستدلّات الفريق الثاني بجوابين:

الجواب الأول: أن عائشة رضى الله عنها روت الأحكام الثلاثة: الغسل لكل صلوة، والجمع بين الصلوتين بغسل واحد، والوضوء لكل صلوة؛ ووجدنا المستحاضة على وجوه ثلاثة، مختلفة الأحكام؛ ولم نجد في أحاديث عائشة رضى الله عنها تعيين الوجوه، فاشتبه الأمر؛ فنظرنا في ذلك فإذا هي قد أفتت بعد النبي صلى الله عليه وسلم، بحديث فاطمة بنت أبي حبيش، بالوضوء لكل صلوة، فدّل ذلك على أن هذا الحكم ناسخ للحكمين الآخرين، لما تقرر في الأصول أن عمل الصحابي، الراوى للحديث، بخلاف ما روى، يوجب ثبوت نسخ ما روى، ويكون عمله هذا بمنزلة رواية الناسخ. وهذا زبدة ما قاله، وإليك التفصيل:

اختلف تلامذة عبد الرحمن بن القاسم عليه في أحاديث الجمع بين الصلاتين هكذا:

١-: رواه ابن عيينة مرسلًا، وجعله الثوري عن مسند زينب، وجعله شعبة وابن

إسحاق من مسند عائشة رضى الله عنها.

٢-: لم يُسمَّ شعبة وابن عيينة المرأة المستحاضة، وسمّاها الثوري زينب،

وسماها ابن إسحاق سهلة.

٣-: ذكر الثوري وابن عيينة: أنها تدع الصلوة أيام أقرأها، فعلم أن هذا الحكم

في المرأة التي عرفت الأيام التي كانت تحيض فيها. وأما شعبة وابن إسحاق فلم يذكرا الأقراء، فعلم أن حديث القاسم عن زينب غير حديثه عن عائشة رضى الله عنها.

ثم اعلم أن حديث القاسم عن زينب حديث منقطع، لا يُثبت به أهل الحديث، لأنهم لا يحتجون بالمنقطع، وأما انقطاعه فلأن القاسم لم يدرك زينب، بل لم يولد في زمنها، فإنها توفيت في عهد عمر رضى الله عنه، وهي أول أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وفاته بعده صلى الله عليه وسلم.

وأما حديث عائشة رضى الله عنها، فليس فيه ذكر الأقراء، بل فيه أمر الجمع بين

الصلوتين بغسل فحسب، ولم يُبين فيه أن المرأة التي أمرت بالجمع بين الصلوتين بغسل

واحد، أى مستحاضة هى؟ وقد وجدنا المستحاضة على أقسام، وأحكام مختلفة هكذا:

١-: المعتادة (التى أيام حيضها معروفة لها) وحكمها: أن تترك الصلوة أيام عادتها، ثم تغتسل وتصوم، وتتوضأ بعد ذلك لكل صلوة.

٢-: الْمُضِلَّةُ أو الْمُتَحَيِّرَةُ، وهى التى قد خَفِيََتْ عليها أيام حيضها أى نسيتهـا بالكلية، وهى على نوعين:

(الف) مُسْتَمِرَّةُ الدَّم، وهى التى قد استمر بها الدَّم، فلا ينقطع عنها؛ وحكمها: أن تغتسل لكل صلوة^(١)؛ لأنها لا يأتى عليها وقت إلا احتمل أن تكون فيه حائضًا، أو طاهرًا من حيض، أو مستحاضة، فيحتاط لها، فتؤمر بالغسل.

(ب) منقطعة الدَّم، وهى التى لم يستمر بها الدَّم، بل ينقطع ساعة، ويعود أخرى؛ فهى عند انقطاع دمها تعلم باليقين أن دمها سيعود، فلا تتيقن بانقطاع حيضها، فهى إذا اغتسلت لم تتيقن أن غُسْلَهُ غَسْلٌ واجبٌ، الذى يجب عند انقطاع الحيض، بل شكَّت عند انقطاع الدَّم، هل هو وقت الحيض، أو الطهر، أو الخروج عن الحيض؛ فحكمها: أن تغتسل وتصلى ما أرادت من الصلوات بذلك الغسل، إن أمكنها، ويكفى لها هذا الغسل إلى مجئ الدم فيما بعد.

فلما وجدنا المستحاضة على هذه الوجوه الثلاثة، مختلفة الأحكام، ولم نجد فى حديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه القاسم فى الجمع بين الصلوتين بغسل واحد تفصيل المستحاضة التى أمرها النبى صلى الله عليه وسلم بالجمع، فلا يجوز لنا أن نحمل أمره صلى الله عليه وسلم على نوع من هذه الأنواع الثلاثة، من غير دليل يدلنا على تعيين.

فنظرنا فى هذه الْمُعْضَلَةِ، فوجدنا مخلصًا، فإنه قد روى عن عائشة رضى الله عنها، أنها قالت فى المستحاضة: تَدْعُ الصَّلَاةُ أَيَّامَ حَيْضِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. ثُمَّ أَفْتَتِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَتْ قَدْ رَوَتْ الْأَحْكَامَ الثَّلَاثَةَ: مِنَ الْغَسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَسْلٍ وَاحِدٍ، وَالْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ حُكْمَ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ نَاسِخٌ لِلْحَكَمَيْنِ الْآخَرَيْنِ، لِأَنَّ عَمَلَ الصَّحَابِيِّ الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ بِخِلَافِ مَرْوِيَّهِ يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ مَا رَوَى، وَيَكُونُ عَمَلُهُ وَفَتْوَاهُ

(١) هذا هو الصحيح، وقيل تغتسل لوقت كل صلوة.

بمنزلة روايته للناسخ، لأنه لا يجوز عندنا أن يدع الناسخ ويفتي بالمنسوخ.

الجواب الثاني : حديث فاطمة بنت أبي حبيش أولى بالأخذ من بين أحاديث المستحاضة، لأن معه الاختيار له من عائشة رضى الله عنها بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وحديث سهلة بنت سهيل في الجمع بين الصلاتين لا يخالفه، فإن فاطمة كانت معتادة، وحكمها الوضوء لكل صلاة، وسهلة كانت مجهولة الأيام، منقطعة الدم، وقد علمت عند انقطاع دمها: أنها لم تخرج من الحيض بعد غسلها إلى أن صلت الصلاتين جميعاً. فإن كان أمر سهلة كما قلنا فإننا نقول بالحديثين جميعاً، فجعل حكم حديث فاطمة للمعتادة، ونجعل حكم حديث سهلة لمجهولة الأيام، منقطعة الدم.

وأما حديث أم حبيبة رضى الله عنها في الغسل لكل صلاة، فقد روى مختلفاً هكذا: (الف) بعضهم يذكر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل عند كل صلاة، ولم يذكر أيام أقرائها (كما تقدم في رواية عروة وعمرة عن عائشة في أول الباب) فيحتمل أن يكون هذا الأمر علاجاً لها، ليتقلص الدم في الرحم، فلا يسيل.

(ب) وبعضهم يرويه عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل لكل صلاة (كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة في أول الباب) فإن كان الأمر كذلك فقد يجوز أن يكون الأمر علاجاً لها، ويجوز أن يكون لكونها متحيرة، مستمرة الدم، وحكمها الغسل عند كل صلاة، لأنه لا يأتي عليها وقت إلا احتمل أن تكون فيه حائضاً، أو طاهراً من حيض، فتؤمر بالغسل عند كل صلاة احتياطاً^(١) فلما احتملت أحاديث أم حبيبة ما ذكرنا، ولم يتعين مصداقه، فاشتبه الأمر، وقد أفتت عائشة بالوضوء لكل صلاة، فثبت أن الغسل لكل صلاة، للمستحاضة المتحيرة مستمرة الدم؛ وما روى عن عائشة من الوضوء لكل صلاة، ومن الجمع بين الصلاتين بغسل واحد فيمكن أن يكون هو للمعتادة، والمتحيرة منقطعة الدم؛ ويمكن أن يكون هو لهذه المتحيرة مستمرة الدم؛ وأياً ما كان فما روى في أمر فاطمة بنت أبي حبيش أولى بالأخذ، لأن عائشة أفتت به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت على بصيرة مما خالف فتواه وما وافقه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ما قاله صحيح، ولكن أمر أم حبيبة لم يكن كذلك، لأن في حديثها ذكر الأقرء، فتذكر.

وهذا هو وجه اختلاف أقوال على رضى الله عنه، اختلفت أقواله فى ذلك لاختلاف المستحاضات، فبعضها كانت مجهولة الأيام، مستمرة الدم، فأمرها بالغسل لكل صلوة، وبعضها كانت مجهولة الأيام، منقطعة الدم، فأمرها بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وبعضها كانت معروفة الأيام، فأمرها بالوضوء لكل صلوة. وماروى عن أم حبيبة رضى الله عنها من فعلها : من أنها كانت تغتسل لكل صلوة، فوجه ذلك عندنا أنها كانت تغتسل للعلاج.

هل الوضوء لكل صلوة أم لوقت كل صلوة؟

ثم اختلف الجمهور، القائلون بالوضوء لكل صلاة، فقال أبو حنيفة، وزفر، وأبو يوسف، ومحمد رحمهم الله: تتوضأ لوقت كل صلوة، فتصلى ما شاءت من الفرائض والنوافل (وبه يقول أحمد رحمه الله) وقال آخرون (يعنى الشافعى رحمه الله): بل تتوضأ لكل صلوة مفروضة؛ فتريد أن نستخرج من القولين قولاً صحيحاً فنقول: أولاً: قد أجمع العلماء على أمور:

- ١-: إذا توضأت المستحاضة فى وقت صلاة، فلم تصل، حتى خرج الوقت، يبطل وضوءها، ولا يجوز لها أن تصلى بذلك الوضوء، حتى تتوضأ وضوءاً جديداً^(١)
- ٢-: وإذا توضأت فى وقت صلوة، فصلت، ثم أرادت أن تتطوع بذلك الوضوء، يجوز لها ذلك، مادامت فى الوقت.
- ٣-: ولو فاتتها صلوات، فأرادت أن تقضيهن، كان لها أن تجمعهن فى وقت صلاة واحدة، بوضوء واحد^(٢)

(١) هذا إذا توضأت على السيلان، أو وجد السيلان بعد الوضوء؛ أما إذا كان على الانقطاع، ودام إلى خروج الوقت، فلا يبطل بالخروج، ما لم يحدث حدثاً آخر، أو يسيل دمها كذا فى البحر. ثم اعلم أن دعوى الإجماع منقوض باختلاف زفر رحمه الله؛ وحاصل الاختلاف: أن طهارة المعدور تنتقض عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله بخروج الوقت فقط، لا بالدخول؛ وعند زفر رحمه الله بالدخول فقط لا بالخروج؛ وعند أبى يوسف بإيهما وجد،

(٢) دعوى الإجماع هذا أيضاً منقوض بقول الشوافع؛ فإنهم أوجبوا على المستحاضة أن تتوضأ لكل فريضة، مؤداة كانت أو مقضية؛ كما صرح بذلك النووى والحافظ العسقلانى.

فدلّت هذه الأمور المتفق عليها، على أن الناقض هو خروج الوقت، لا الفراغ من الصلوة، وأن وضوءها يوجب الوقت، لا الصلوة، فثبت بذلك أن الوضوء يجب عليها لمعنى غير الصلوة، وهو الوقت.

وثانياً: عهدنا الأحداث إما خروج خارج، كالعائط والبول، أو خروج وقت كصافي المسح على الخفين، فإنه ينقضها خروج وقت المسافر، وخروج وقت المقيم؛ ولم نعهد الفراغ من الصلوة حدثاً في شيء، فرجعنا في هذا الحدث المختلف فيه إلى النظر فجعلناه كالحدث الذي أجمع العلماء عليه، ووُجد له أصل وهو خروج الوقت، ولم نجعله كماله يُجمع عليه، ولم نجعله أصلاً، وهو الفراغ من الصلوة. فثبت بذلك قول من ذهب إلى أنها تتوضأ لوقت كل صلاة؛ وهو قول أصحابنا رحمهم الله.

٢٢ — باب حكم بول ما يؤكل لحمه

[ذهب مالك، وأحمد، ومحمد بن الحسن، والثوري إلى طهارة أبوال ما يؤكل لحمه؛ وذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأبو يوسف إلى نجاستها]

أخرج حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لناس من غُرينة، قَدِمُوا عليه المدينة، فاجتروها^(١): "لو خرجتم إلى دَوْدَ^(٢) لَنَا، فشربتم من ألبانها" قال حُميد الطويل: وذكر قتادة: أنه حفظ عن أنس رضي الله عنه: "وأبو الهاء" أيضاً، فذكر الطحاوي حديث قتادة وغيره عن أنس رضي الله عنه وفيه: "من ألبانها، وأبو الهاء" فذهب قوم إلى أن بول ما يؤكل لحمه طاهر، وأن حكمه كحكم لحمه، ومن ذهب إلى هذا محمد بن الحسن (وزفر)، واحتجوا بهذا الحديث، فقالوا:

لما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بول الإبل دواءً لمرض العرنيين، عُلم أنه حلال، لأنه لو كان حراماً لم يُدأوه به، لأن الحرام داءٌ، ليس بدواء، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لطارق بن سُويد الحضرمي رضي الله عنه، لما سأل رسول الله صلى

(١) أى: أصابهم الجوى، وهو داء الجوف، فكَرِهوا المقام في المدينة المنورة.

(٢) الدَّوْدُ: القطيع من الإبل، بين الثلاث إلى العشر.

الله عليه وسلم عن عصير العنب، فنهاه عن شربه، فعاد قائلاً: يا رسول الله! إنا نستشفى بها المريض، فقال صلى الله عليه وسلم: "ذاك (يعنى الخمر) داء وليس بشفاء"، وكما قال ابن مسعود رضى الله عنه: ما كان الله ليجعل فى رجس، أو فيما حُرِّم، شفاءً، وفى رواية: قال أبو الأحوص: اشتكى رجل منا، فُنِعَتْ له السَّكْرُ^(١) فأتينا عبد الله فسألناه، فقال: إن الله لم يجعل شفاء كم فيما حُرِّم عليكم، وكما قالت عائشة رضى الله عنها: اللهم لا تشف من استشفى بالخمير.

فثبت بهذه الآثار أن الشفاء لا يكون فيما حُرِّم على العباد؛ وقد ثبت بالحديث المذكور فى أول الباب أن بول الإبل فيه شفاء، ويؤيده ما روى فى المرفوع: أن فى أبوال الإبل وألبانها شفاءً للذَّربَةِ بطونهم^(٢) فثبت أنه طاهر، غير حرام^(٣) وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: أبوال الإبل نجسة، وحكمها حكم دمانها، لاحكم ألبانها ولحومها؛ وأجابوا عن حديث العرنين، بأنه لاحجة لكم فيه، لأن ذلك كان لضرورة التدأوى، فليس فيه دليل على أنه مباح فى غير الضرورة، لأناقد رأينا أشياء أبيحت فى الضرورات، ولم تبح فى غير الضرورات، فروى عن أنس رضى الله عنه أن الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما شكوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم القمل، فرخص لهما فى قميص الحرير، فى غزاة لهما؛ قال أنس رضى الله عنه: فرأيت على كل واحد منهما قميصاً من حرير. فقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرير للرجال لِلْجُحَّةِ (أى الجرب) علاجاً لها فلم يكن فى ذلك دليل على أنه مباح فى غير الضرورة، فكذلك نقول فيما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم للعرنيين، للعلة التى كانت بهم، وليس فيه دليل على أن ذلك مباح من غير ضرورة.

فإن قيل:

جوابكم هذا يضاد الأحاديث والآثار المتقدمة، فقد ثبت فيها أن الحرام ليس فيه

(١) السَّكْرُ: كل ما يُسَكِّرُ من خمر أو شراب.

(٢) الذَّربُ: داءٌ يَغْرُسُ للمعدة، فلا تنهضم الطعام، ويُفْسِدُ ما فيها، ولا تمسكه.

(٣) أثبتوا طهارة أبوال الإبل بهذا الحديث وقاسوا أبوال ما كوال اللحم بأسرها على أبواب الإبل، قاله الحافظ.

قلنا:

ليس في تحريم الأبوال في غير حالة الضرورة، نفى كونها علاجاً من بعض الأمراض، ونفى كونها حلالاً في حال الضرورة، كما ليس في تحريم لبس الحرير، نفى كونه حلالاً في حال الضرورة، ونفى كونه علاجاً من بعض الأمراض.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخمر: "إنها داء، ليس بشفاء" وكذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، فليس المراد منه أنه يحرم الاستشفاء بها في حالة الضرورة أيضاً؛ بل إنما صدر ذلك ردّاً على ما كانوا يَشْفَوْنَ بالخمر قبل التحريم، ويعظمونها، ويعتقدون فيها الشفاء، من حيث أنها خمر، فجاء الشرع بخلاف معتقدهم^(١) (ذكر هذا الجواب بقوله: ولم يكن في تحريمه لبس الحرير إلخ)

ثم ذكر النظر في ذلك: وهو قياس أبوال الإبل على أبوال بني آدم، فكما أن أبوالهم حرام نجسة مع أن لحومهم طاهرة، لأن أبوالهم في حكم دمائهم لافي حكم لحومهم فكذلك أبوال الإبل حرام نجسة مع كون لحومها طاهرة، لأن أبوالها أيضاً في حكم دمائها، لافي حكم لحومها.
ثم ذكر آثاراً في ذلك:

١-: روى عن محمد الباقر رحمه الله، أنه قال: "لابأس بأبوال الإبل، والبقر، والغنم، أن يتداوى بها"؛ ف قوله هذا يحتمل أنه ذهب إلى طهارتها، ويحتمل أنه أباح العلاج بها للضرورة، لا لأنها طاهرة في نفسها، ولا لأنها مباحة في غير حال الضرورة.

٢-: قال إبراهيم النخعي رحمه الله: "كانوا (يعني المسلمين) يستشفون بأبوال الإبل، لا يرون بها بأساً" ففي قوله هذا أيضاً احتمالان، كما تقدم في قول الباقر رحمه الله.

٣-: قال عطاء: "كل ما أكلت لحمه، فلا بأس ببوله" ف قوله هذا صريح في طهارة

أبوال ما يؤكل لحمه عنده، لا يحتمل التأويل.

(١) أو نقول: ليس معناه أن الله لم يخلق فيه منفعة وشاء، فإن المنافع الخلقية لا تنتفى بالتحريم؛ بل معناه أنه لم يُرَخَّص للناس في تحصيل الشفاء بالحرام في غير حالة الاضطرار.

٤-: كَرِهَ الْحَسَنُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبْوَالَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ (أَوْ قَالَ الْحَسَنُ كَلَامًا

هَذَا مَعْنَاهُ)

٢٣ — باب صفة التيمم، كيف هي؟

[ذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والثوري، وعامة الفقهاء إلى أن التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين؛ وذهب أحمد، وإسحاق، والأوزاعي إلى أنه ضربة واحدة للوجه والكفين؛ وذهب ابن شهاب الزهري إلى أن الفرض في اليدين: المسح إلى المنكبين والآباط؛ وغرض المصنف في هذا الباب هو بيان اختلافهم في محل المسح فقط]

رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ، فَضَرَبْنَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، ثُمَّ ضَرَبْنَا ضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ، ظَهْرًا وَبَطْنًا، وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارٍ: قَالَ: تَمَسَّحْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّرَابِ، فَمَسَحْنَا وَجُوهَنَا وَأَيْدِيَنَا إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَهَلَكَ عَقْدٌ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَطَلَبُوهُ حَتَّى أَصْبَحُوا، وَلَيْسَ مَعَ الْقَوْمِ مَاءٌ، فَنَزَلَتِ الرُّخْصَةُ فِي التَّيْمُمِ بِالصَّعِيدِ؛ فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ، فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ، وَظَاهِرَ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَبَاطِنَهَا إِلَى الْآبَاطِ.

فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالُوا: هَكَذَا التَّيْمُمُ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ. وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ، فَافْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ:

فَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ: التَّيْمُمُ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ: التَّيْمُمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ.

وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ:

١-: أَنَّ عَمَارًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ أَنْ

يَتَيَمَّمُوا هَكَذَا، بَلْ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ فِعْلِهِمْ فَحَسِبَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ آيَةَ التَّيْمُمِ لَمَّا أُنْزِلَتْ، لَمْ

تُنَزَّلُ بِتَمَامِهَا، وَإِنَّمَا أُنْزِلَ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ فَقَطْ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ كَيْفِيَّةَ التَّيَمُّمِ، فَعَلِمُوا رَخِصَةَ التَّيَمُّمِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا كَيْفِيَّتَهُ، فَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ عَلَى كُلِّ مَا فَعَلُوا مِنَ التَّيَمُّمِ: فَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الرُّسْغَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى نِصْفِ السَّاعِدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ؛ لَا وَفَّتْ فِي ذَلِكَ وَقْتًا أَى لَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِقْدَارَ الْمُدَّةِ، وَلَا عَيْنَ عُضْوٍ، فُقِصِدَ بِالتَّيَمُّمِ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ، حَتَّى نَزَلَتْ بَقِيَّةُ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ فَعَلِمُوا كَيْفِيَّةَ التَّيَمُّمِ؛ وَانْتَفَى مَا فَعَلُوا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِمُ الْمُخْتَلَفِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا: مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةٍ لَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمُعَرَّسِ قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ (وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ) نَعَسْتُ مِنَ اللَّيْلِ، وَكَانَتْ عَلَيَّ قِلَادَةٌ، تُدْعَى السَّمْطُ، تَبْلُغُ السُّرَّةَ، فَجَعَلْتُ أَنْعَسَ، فَخَرَجْتُ مِنْ عُنْقِي؛ فَلَمَّا نَزَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَصَلْوَةِ الصَّبْحِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَرَجْتَ قِلَادَتِي مِنْ عُنْقِي، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ أُمِّكُمْ قَدْ ضَلَّتْ قِلَادَتُهَا، فَابْتَغُوهَا" فَابْتَغَاهَا النَّاسُ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَاسْتَغْلَوْا بِابْتِغَائِهَا إِلَى أَنْ حَضَرَتْهُمْ الصَّلَاةُ، وَوَجَدُوا الْقِلَادَةَ، وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى مَاءٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الْكَفِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الْمَنْكَبِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى جَسَدِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ نَزَلَ آيَةُ التَّيَمُّمِ، كَانَ بَعْدَ مَا تَيَمَّمُوا هَذَا التَّيَمُّمُ الْمُخْتَلَفَ، الَّذِي بَعْضُهُ إِلَى الْمَنَاقِبِ؛ وَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَهُمْ أَصْلُ التَّيَمُّمِ، فَثَبِتَ أَنَّ الَّذِي نَزَلَ بَعْدَ فَعْلِهِمْ هُوَ صِفَةُ التَّيَمُّمِ، فَلَا حِجَّةَ لِأَحَدٍ فِيمَا فَعَلُوا قَبْلَ نَزُولِ الْكَيْفِيَّةِ.

٢-: رَوَى عَنْ عِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافُ مَا فَعَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّيَمُّمِ، فَأَمَرَهُ بِالْوُجْهِ وَالْكَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى عِمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ فِي سَفَرٍ، فَاجْتَنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ؟ فَقَالَ عِمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَصِلْ؛ فَقَالَ عِمَارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَمَا تَذَكَّرُ أَنِّي كُنْتُ أَنَا وَإِيَّاكَ فِي سِرِّيَّةٍ، فَاجْتَنَبْنَا، فَلَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تَصِلْ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَرَّغْتُ فِي التُّرَابِ؛ فَآتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: "أَمَّا أَنْتَ، فَكَانَ يَكْفِيكَ" وَقَالَ بِيَدَيْهِ، فَضَرَبَ بِهِمَا،

ونفخ فيهما، ومسح بهما وجهه وكفيه، وفي رواية موقوف: إلى المفصل، وفي رواية: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: "إنما يكفيك أن تقول هكذا" وضرب الأعمش بيديه إلى الأرض، ثم نفخهما ومسح بهما وجهه وكفيه. وفي رواية شعبة قال: أخبرني الحكم، عن ذر عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار (هكذا في أسناد هذا الحديث والصحيح عن ذر عن ابن عبد الرحمن عن أبيه عن عمار) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: "إنما كان يكفيك هكذا" وضرب شعبة بكفيه إلى الأرض، وأدناهما من فيه؛ فنفخ فيهما، ثم مسح وجهه وكفيه. وفي رواية: قال سلمة: لأدرى أبلغ الدراعين أم لا، وفي رواية: فمسح بهما وجهه ويديه إلى أنصاف الذراع.

فحديث عمار هذا مع اضطرابه من جهة الإسناد، ومن جهة المتن^(١) ينفي ما روى عنه في أول الباب من المسح إلى المنكبين والآباط؛ ويدل على أن آية التيمم تنفي وتنسخ ما فعلوا قبل نزول الكيفية، فثبت أحد القولين الآخرين.

فائدة: اعلم أن لعمار رضى الله عنه واقعتين: واقعة نزول آية التيمم في السفر، حينما فقدت عائشة رضى الله عنها عقدها، وواقعة عمار وعمر رضى الله عنهما^(٢) وهذه الواقعة الثانية تدل على أن عماراً رضى الله عنه كان عليمٌ تشريع التيمم، وصفته، لكنه من الحدث الأصغر، دون الأكبر، فقاس صفة التيمم من الحدث الأكبر على الإغتسال، فتمسك وتمرغ في التراب، استيعاباً لجلده بالمسح، فقوله عليه الصلوة والسلام: "إنما يكفيك هكذا" المتبادر منه تعليم صورة الضرب والمسح إحالة على المعهود الذي كان يعلمه من قبل؛ وليس المراد منه تعليم كيفية التيمم، بل أشار صلى الله عليه وسلم إلى استواء كيفية التيمم من الحدث الأصغر والأكبر جميعاً^(٣) (ذكر هذه الفائدة بقوله: ففعل عمار إذ تمرغ يريد (إلى قوله) إنها سواء).

وتمسك الذين ذهبوا إلى أن التيمم إلى الكفين بحديث أبي جهم رضى الله

(١) راجع للتفصيل أمانى الأخبار ٢: ١٢٩

(٢) قال العلامة البنوري: لم يتحقق بعد، مع التسبغ البالغ تاريخ واقعة عمار وعمر. وعلى كل حال في المقام ما يدل على تأخرها من نزول آية التيمم، وهذا القدر يكفي (معارف السنن ١: ٤٨٨)

(٣) كتبت هذه الفائدة بضوء ما أفاده العلامة البنوري في معارف السنن ١: ٨٧

عنه، فقد رَوَى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يَمَمَ وجهه وكفيه كما تقدم (١)

وتمسك الذين ذهبوا إلى أن التيمم إلى المرفقين:

١-: بحدث ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم إلى

مرفقيه كما تقدم فى باب قراءة القرآن للحائض (٢)

٢-: وبحديث أسلع التميمى رضى الله عنه، قال: كنتُ مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم فى سفر، فقال لى: "يا أسلع، قُمْ فَأَرْجُلُ لَنَا" قلت: يا رسول الله أصابتنى

بعدك جنابة، فسكت عنى حتى أتاه جبرائيل بآية التيمم، فقال لى: "يا أسلع، قم، فتيمم

صعيداً طيباً، ضربتين: ضربة لوجهك، وضربة لذراعيك، ظاهرهما وباطنهما" فلما

انتهينا إلى الماء، قال: "يا أسلع، قم، فاغتسل"

ثم ذكر نظرين: نظراً يَرُدُّ به على من ذهب إلى أن التيمم إلى المناكب والآباط؛

ونظراً يرد به على من ذهب إلى أن التيمم إلى الكفين.

النظر الأول: الوضوء على أربعة أعضاء، كما ذكرها الله تعالى فى كتابه،

والتيمم بدل عنه، وقد أُسْقِطَ الحكم فيه عن عُضْوَيْنِ: عن الرأس، والرَّجْلَيْنِ للتخفيف،

فبقى التيمم على بعض أعضاء الوضوء، فينبغى أن يبقى على هيئة الأصل، ولا يتعداه إلى

المناكب والآباط، لئلا يعود على موضوعه بالنقض، لأنه لما بطل عن الرأس

والرجلين — وهما مما يتوضآن — كان أحرى أن لا يجب على ما لا يوضأ.

النظر الثانى: التيمم بدل عن الوضوء، ولكنه سقط فيه عضوان أصلاً، لأن مبتاه

على التخفيف، قال الله تعالى بعد حكم التيمم: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾

الآية؛ وثبت الوجه فى التيمم بتمامه، وبالجمله ماسقط فى التيمم سقط كله، ومابقى فيه

بقى كله، لأنه جعل بدلا عن الوضوء، فالنظر على ذلك أن يكون التيمم فى اليدين أيضاً

(١) لم يقع فى روايات أبى الجهم لفظ "الكفين"، وإنما الثابت فى رواياته: "فمسح بوجهه ويديه"

كما تقدم عند المصنف فى باب قراءة الجنب والحائض، وهكذا عند البخارى، وغيره، فعلى هذا

حديث أبى الجهم ليس بصريح لأصحاب الكفين فتذكر.

(٢) أخرجه المصنف فى الباب المذكور بلفظ: فضرِبَ بيديه على الحائط، فتيمم بوجهه، ثم ضرب

ضربة أخرى، فتيمم لذراعيه، وهكذا عند أبى داود وغيره؛ وعند البيهقى: ضرب بكفيه، فمسح بوجهه

مسحة ثم ضرب بكفيه الثانية، فمسح ذراعيه إلى المرفقين (أمانى ٢: ١٣٠)

إلى المرفقين، كما كان في الوضوء، لأن العلماء أجمعوا على أن بعض ما يغسل من اليدين في الوضوء في حال وجود الماء، يُيمَّم في حال عدم الماء، وهو الكفان، فلما بقي بعضهما بقي كلُّهما، نظرًا وقياسًا على ما سقط، وعلى ما بقي.

الآثار المؤيِّدة

١- قال نافع: سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن التيمم، فضرب بيديه إلى الأرض، ومسح بهما يديه ووجهه، وضرب ضربة أخرى، فمسح بهما ذراعيه، وفي رواية: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أقبل من الجُرف (موضع على ثلاثة أميال من المدينة) حتى إذا كان بالمربد (وهو من المدينة على ميل) تيمم صعيدًا طيبًا، فمسح بوجهه، ويديه إلى المرفقين، ثم صلى.

٢- عن جابر رضي الله عنه، قال: أتاه رجل، فقال: "أصابتنى جنابة، وإنى تمعكت في التراب، فقال: أصرت حمارًا؟" وضرب بيديه إلى الأرض، فمسح وجهه، ثم ضرب بيديه إلى الأرض، فمسح بيديه إلى المرفقين، وقال: هكذا التيمم.

٣- روى عن الحسن البصري أنه قال: ضربة للوجه والكفين، وضربة للذراعين إلى المرفقين وفي رواية: لم يقل: إلى المرفقين.

٢٤ — باب غسل يوم الجمعة

[ذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، والجماهير من السلف والخلف إلى أن الغسل يوم الجمعة سنة، غير واجب؛ وهو الصحيح المشهور من مذهب مالك؛ والظاهرية قالوا بوجوبه، ولكن لم يجعلوه شرطًا لصحة الصلوة؛ فيجيزون صلوة الجمعة من غير غسل لها، ثم يجب الغسل عليه، ولو صلى الجمعة، حتى ألزموه على كل مُحْتَلِم (بالغ) ذكر أو أنثى، حتى الحائض والنفساء؛ وهذا شدوذ وخرق للإجماع؛ وحُكِيت رواية الوجوب عن مالك أيضًا؛ وهي إحدى الروايتين عن أحمد؛ قال القاضي عياض المالكي وغيره: ليس ذلك بمعروف من مذهب مالك؛ وقال الشيخ الأنور: إن المالكية ربما يُطلقون لفظ "الواجب" على السنة المؤكدة أيضًا؛ وقال ابن دقيق العيد: قد نصَّ مالك على وجوبه، فحمل من لم يُمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه.

ثم اختلفوا فى أن الغسل لليوم أو للصلوة؟ والمختار الثانى وهو ظاهر الرواية، وإليه ذهب أبو يوسف؛ وقال محمد: لليوم؛ وإليه ذهب الحسن بن زياد؛ وثمرة الاختلاف تظهر فيمن لاجمعة عليه، وفيمن أحدث بعد الغسل؛ مع اتفاق بينهم بعدم اعتباره بعد صلوة الجمعة كما قاله قاضىخان]

ذهب قوم إلى إيجاب الغسل يوم الجمعة؛ واحتجوا فى ذلك:

١-: سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن قول النبى صلى الله عليه وسلم: "اغتسلوا يوم الجمعة، واغسلوا رؤسكم، وإن لم تكونوا جنباً، وأصيبوا من الطيب" فقال ابن عباس رضى الله عنهما: أما الغسل فنعم، وأما الطيب فلا أعلمه.

٢- وسئل ابن عمر رضى الله عنهما عن الغسل يوم الجمعة، فقال: أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣-: وقال أبو هريرة رضى الله عنه: سمعت عمر رضى الله عنه على المنبر، يقول: ألم تسمعوا النبى صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل"

٤- حديث حفصة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "على كل محتلم الرواح إلى الجمعة، وعلى من راح إلى المسجد الغسل"

٥-: قالت عائشة رضى الله عنها: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالغسل يوم الجمعة.

٦-: روى أنصارى من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "حق على كل مسلم أن يغتسل يوم الجمعة، وأن يتطيب من طيب إن كان عنده"

٧-: حديث جابر رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: "الغسل واجب على كل مسلم، فى كل أسبوع يوماً، وهو يوم الجمعة"

٨-: عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه مرفوعاً: "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"

٩-: عن البراء بن عازب رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن من الحق على كل مسلم أن يغتسل يوم الجمعة، وأن يمس من طيب، إن كان عند أهله؛ فإن لم يكن عندهم طيب فإن الماء طيب.

وخالفهم فى ذلك آخرون ، فقالوا: ليس الغسل يوم الجمعة بواجب؛ وأجابوا عن الآثار الأول أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب قط، بل كان التأكيد الأكيد لمعان، ثم ذهبت تلك العلة، فارتفع التأكيد؛ والدليل على ذلك:

١-: ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما؛ أنه سئل عن الغسل يوم الجمعة، أواجب هو؟ قال: لا، ولكنه طهور وخير؛ فمن اغتسل فحسن؛ ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب؛ وسأخبركم كيف بدأ: كان الناس مجهودين (أى واقعين فى الجهد والمشقة) يلبسون الصوف، ويعملون على ظهورهم، وكان المسجد ضيقاً، مُقَارِبَ السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يوم حارٍّ، وقد عَرِقَ الناسُ فى ذلك الصوف، حتى ثارت رياح، حتى آذى بعضهم بعضاً، فوجد النبى صلى الله عليه وسلم تلك الرياح، فقال: "أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وَلْيَمَسَّ أَحَدُكُمْ أَمَثَلُ مَا يَجِدُ مِنْ دَهْنٍ وَطِيْبٍ"؛ قال ابن عباس رضى الله عنهما: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وَكَفُّوا الْعَمَلَ، وَوَسَّعَ مَسْجِدَهُمْ.

فهذا ابن عباس رضى الله عنه يخبر أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب، بل كان لعدة، ثم ذهبت تلك العلة، فذهب الغسل؛ وهو أحد من روى عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه كان يأمر بالغسل.

٢-: ماروى عن عائشة رضى الله عنها، أنها تقول: كان الناس عُمَالِ أَنْفُسِهِمْ، فيروحون بهيئاتهم، فقال: "لو اغتسلتم!" فهذه عائشة رضى الله عنها، تخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان نَدَّبَهُمْ إِلَى الْغَسْلِ، للعدة التى أخبر بها ابن عباس رضى الله عنهما، وأنه لم يجعل ذلك عليهم حتماً؛ وهى أحد من رويناهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل فى ذلك اليوم.

(حاصل مقاله: إن ابن عباس، وعائشة رضى الله عنهما، قد روىا الأمر بالغسل، ثم أخبرا أن هذا الأمر لم يكن للوجوب، وإنما كان لعدة، وهى: أنهم كانوا يتولون الخدمة بأنفسهم فى الزمان الأول. حينما لم يكن لهم خدم، فيباشرون الأعمال الشاقة؛ وغالب لباسهم الصوف، وبلادهم حارة، فكانوا يَغْرِقُونَ، وتنتشر منهم الرياح الكريهة عند الاجتماع لصلوة الجمعة، فأمرُوا بِالْغَسْلِ تنظيفاً للبدن، وقطعاً للرائحة، لئلا يتأذى

بعضهم ببعض؛ ثم ذهبت تلك العلة، فذهب تأكيد الغسل، وبقي النذب والاستحباب)

٣- وما روى عن عمر رضى الله عنه أيضًا يدل على أن الأمر بالغسل لم يكن عنده للجوب؛ روى عن ابن عباس رضى الله عنه أن عمر رضى الله عنه بينما هو يخطب يوم الجمعة، إذ أقبل رجل، فدخل المسجد، فقال له عمر: "آلآن حين توضأت؟" (١) فقال: ما زدت حين سمعت الأذان على أن توضأت، ثم جئت؛ فلما دخل أمير المؤمنين ذكركته، فقلت: يا أمير المؤمنين! أنا سمعت ما قال؛ قال: وما قال؟ قلت: قال: "ما زدت على أن توضأت، حين سمعت النداء، ثم أقبلت" فقال: أما إنه قد علم أننا أمرنا بغير ذلك؛ قلت: ما هو؟ قال: الغسل؛ قلت: أنتم أيها المهاجرون الأولون أم الناس جميعا؟ قال: لا أدرى!

وفى رواية سالم مرسلاً: دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة، وعمر بن الخطاب يخطب، فقال عمر رضى الله عنه: آية ساعة هذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين! انقلبت من السوق، فسمعت النداء، فما زدت على أن توضأت! فقال عمر: آلو ضوء أيضًا، وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل! (٢) قال مالك: والرجل عثمان بن عفان رضى الله عنه وكذا روى عن سالم عن أبيه.

وفى رواية أبي هريرة رضى الله عنه، قال: بينما عمر يخطب الناس، إذ دخل عثمان بن عفان، فعرض له (٣) عمر رضى الله عنه، وقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء؟ ثم ذكر مثل ما تقدم.

وفى رواية ابن عمر رضى الله عنه، أن رجلاً من المهاجرين الأولين، دخل المسجد، وعمر يخطب، فناداه عمر: "آية ساعة هذه؟" فقال: ما كان إلا الوضوء، ثم الإقبال، فقال عمر: والوضوء أيضًا، وقد علمت أننا كنا نؤمر بالغسل! ففى هذه الآثار معان، تنفى وجوب الغسل:

(الف) ترك عثمان رضى الله عنه الغسل، مع علمه بأمر الغسل.

(١) هكذا فى النسخ الهندية، وفى نسخة العينى بحذف (حين) والظاهر أنه اختصار من بعض الرواة أو تصحيف من الناسخين، والصحيح ما يأتى.

(٢) أى كما قرئت فى الحضور، قرئت فى الغسل أيضًا، واكتفيت بالوضوء!

(٣) عرض لفلان: قال فيه قولاً يعيبه.

(ب) لم يأمره عمر رضى الله عنه بالرجوع للغسل؛ وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل.

ففى ذلك دليل على أن الأمر بالغسل لم يكن عندهما للوجوب، وإنما كان لعله كما قال ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما، أو لغير ذلك، ولولا ذلك لما تركه عثمان رضى الله عنه، ولما سكت عمر رضى الله عنه عن أمره إياه بالرجوع للغسل؛ وكان ذلك بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذين قد سمعوا ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم، كما سمعه عمر رضى الله عنه، وعلموا معناه الذى أرادته، فلم ينكروا من ذلك شيئاً، ولم يأمرُوا بخلافه، ففى هذا إجماع منهم على نفي وجوب الغسل^(١)

٤-: وقد روى فى الأحاديث المرفوعة ما يدل على أن الأمر بالغسل للجمعة، كان من طريق الاختيار، وإصابة الفضل، للوجوب، وهى:

(الف) قال أنس رضى الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت (أى نِعِمَّتِ الْفِعْلَةُ هى) ومن اغتسل فالغسل حسن"
(ب) وروى سَمُرَةُ رضى الله عنه، أنه قال: "من اغتسل فالغسل أفضل"، ومثله روى أنس رضى الله عنه أيضاً؛ وكذا روى عن جابر رضى الله عنه.

(ج) وفى رواية أنس رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، وقد أدى الفرض، ومن اغتسل فالغسل أفضل"
ففى هذا الحديث دليل على أن الفرض هو الوضوء، وأن الغسل أفضل، لأنه ينال به الفضل.

فإن قيل:

روى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم ما يدل على الوجوب، وهو:

(الف) ما قال عبد الله بن الحارث: كنتُ قاعداً مع سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه، فذكر الغسل يوم الجمعة، فقال ابنه: فَلَمْ أَغْتَسِلْ^(٢) فقال سعد: "ما كنتُ أرى مسلماً

(١) قال الحافظ: وهو (يعنى الاستدلال على عدم الوجوب بإجماع الصحابة) استدلال قوى اهـ

(٢) وفى نسخة العيني: (لَمْ أَغْتَسِلْ) وفى نسخة الحاوى: (فَلَمْ نَغْتَسِلْ)

يدع الغسل يوم الجمعة“

(ب) وقال زاذان سألت عليا رضى الله عنه عن الغسل، فقال: ”اغْتَسِلْ إِذَا شِئْتَ“؛
فقلت: إنما أسألك عن الغسل الذى هو الغسل قال: ”يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ
الْفِطْرِ، وَيَوْمَ الْأُضْحَى“

(ج) وقال أبو هريرة رضى الله عنه: ”حق الله واجب على كل مسلم، فى كل سبعة
أيام، أن يغتسل، ويغسل منه كل شئ، ويمس طيبا، إن كان لأهله“

(د) وقال أبو قتادة رضى الله عنه لابنه ثابت: اغتسل للجمعة، فقال: قد اغتسلتُ
للجنابة (أى فما الحاجة إلى غسل الجمعة؟) فقال: اغتسل للجمعة، فإنك إنما اغتسلتُ
للجنابة (أى فلا يجزئك عن الجمعة)

(هـ) وكان عبد الرحمن بن أبزى رضى الله عنه يُحَدِّثُ بعد ما يغتسل يوم الجمعة،
فيتوضأ، ولا يعيد الغسل.

قلنا:

لادلالة فى هذه الآثار على الوجوب، لأن:

(الف) معنى قول سعد رضى الله عنه (ما كنت أرى إلخ): لمافيه من الفضل الكبير،
والأجر الجزيل، مع خفة مؤنته.

(ب) ومعنى قول زاذان: ”إنما أسألك عن الغسل الذى هو الغسل“: أسألك عن
الغسل الذى فى إصابته فضل؛ والدليل عليه أن عليا رضى الله عنه قال فى جوابه: (يوم
الجمعة، ويوم الفطر ويوم الأضحى، ويوم عرفة) فقرن بعض ذلك ببعض، فلما كان ما
ذكرنا مع غسل يوم الجمعة، ليس على الفرض، فكذلك غسل يوم الجمعة.

(ج) وأما أثر أبى هريرة رضى الله عنه فنقول:

أولاً: أنه قرن الغسل يوم الجمعة، بقوله: (وَلَيَمَسَّ طَيِّبًا، إِنْ كَانَ لِأَهْلِهِ) ولم يكن
مسيس الطيب فرضاً، فكذلك الغسل يوم الجمعة.

وثانياً: أن أبا هريرة قد سمع عمر رضى الله عنه يقول لعثمان ما ذكرنا، ولم ينكر
على عمر رضى الله عنه إقراره عثماناً على عدم الغسل؛ فذلك أيضاً دليل على أن الغسل

يوم الجمعة عنده مستحب.

(هـ) ومعنى قول أبى قتادة رضى الله عنه: اغْتَسِلْ قَصْدًا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، ليحصل لك الفضل والثواب؛ وأما إذا اغتسلت للجنابة فلا يحصل لك فيه فضل، ولا ثواب؛ وقد روى عن ابن أبى رضى الله عنه خلاف ذلك، فإنه رضى الله عنه كان يغتسل، ثم يحدث، فيتوضأ، ولا يعيد الغسل، فهذا يدل على إجزاء الغسل بعد الحدث أيضًا^(١)

٢٥ — باب الاستجمار

[الاستجمار: طلب الجمرة؛ وهى الأحجار الصغيرة؛ وشرعاً: مسح محل البول والغائط بالجمار؛ قيل: الاستطابة؛ والاستجمار، والاستنجاء كلها لتطهير محل البول والغائط؛ ثم الاستجمار مختص بالمسح بالأحجار؛ والاستطابة والاستنجاء يكونان بالماء، وبالأحجار؛ والمراد بالحجر فى الحديث: كل شئ طاهر، غير محترم، قالع للنجاسة، سواء كان حجراً، أو مدرأ، أو غيرهما؛ هكذا نفّح الحنفية والشافعية المناط هنا.

ذهب الشافعى وأحمد إلى أن التثليث والإنقاء كليهما واجب، والإيتار فوق الثلاث مندوب؛ وفى رواية: مطلق الإيتار واجب عندهم. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن الواجب هو الإنقاء، سواء كان بأكثر من الثلاث، أو بأقل؛ والإيتار مستحب، فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث، وجبت الزيادة عليه؛ فإن حصل الإنقاء بالربع مثلاً، فاستعمال الخامس مندوب، لتحصيل الإيتار.

وغرض الطحاوى رحمه الله: بيان الاختلاف فى اشتراط عدد الأحجار]

ذهب قوم إلى أن الاستجمار لا يجزئ بأقل من ثلاثة أحجار؛ واحتجوا فى ذلك بأحاديث:

١- روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

من استجمر فليوتر

(١) أقول: ليس فيما روى عن ابن أبى رضى الله عنه مخالفة لقول أبى قتادة؛ لأن محملاً ما روى عن ابن أبى: من اغتسل قَصْدًا للجمعة، ثم أحدث، فتوضأ فيحصل له فضل غسل الجمعة، لأنه اغتسل له قَصْدًا؛ ومحملاً قول أبى قتادة: من اغتسل لغير قصد الجمعة، فهذا لا يحصل له فى ذلك فضل.

٢- وعنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أتى أحدنا الغائط بثلاثة أحجار.

٣- وعن عائشة رضى الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا خرج أحدكم إلى الغائط، فليذهب بثلاثة أحجار، يستنظف بها، فإنها ستكفيه"
٤- عن سلمة بن قيس رضى الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من استجمر فليوتر"

٥- عن أبى هريرة رضى الله عنه، قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بثلاثة أحجار، يعنى فى الاستجمار.

٦- عن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستجمار بثلاثة أحجار: "ليس فيها رجيع"

٧- عن سلمان الفارسى رضى الله عنه، قال: نهينا أن نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار. فهذه الأحاديث كلها تدل على وجوب التثليث.

وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: ليس العدد بشرط فى الاستجمار، وإنما المقصود الإنقاء؛ فما استجمر به منها، فأنقى به الأذى، ثلاثة كانت أو أكثر منها أو أقل، وترًا كانت أو غير وتر، كان ذلك طهره، وأجابوا عن الآثار الأولى بأن الأمر فيها بالإيتار للسنّة والاستحباب، لا للوجوب^(١)؛ والدليل عليه حديثان:

١- حديث أبى هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج؛ ومن استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن — وفى رواية أبى عاصم عن ثور زيادة: ومن لا فلا حرج —؛ ومن تخلل فليلفظ،

(١) قال الشيخ الأنور: هنا أمران: الإنقاء والإيتار، وكذلك الأحاديث الواردة فى الباب لها ملحطان: ملحظ فى الإنقاء، وملحظ فى الإيتار؛ فالأحاديث التى وردت فى الباب بذكر الثلاث، فمحط الفائدة فيها الإنقاء، والإعتناء به؛ فاختر عددًا صالحًا له فى الغالب؛ ولفظ: "يستطيب بها" و: "فليستطب بها" و: "فإنها تجزئ" كل ذلك يؤيد هذا الغرض الذى قلناه.

وحديث: "من استجمر فليوتر" مسقط الإشارة فيه، ومحط الفائدة فيه، ليس إلا الترغيب فى اختيار التورية؛ فإن وصف الإيتار وصف مطلوب عند الشارع، ومرغوب فيه؛ غير أنه ليس مدارًا لأمر الاستنجاء، كما يفهمه الشافعية (معارف السنن ١: ١١٦)

ومن لاك بلسانه فليبتلع، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج؛ ومن أتى الغائط فليستتر، فإن لم يجد إلا كتيبا يجمعه فليستتر به؛ فإن الشيطان يتلاعب بمقاعد بني آدم^(١)

فقد وقع التصريح فى هذا الحديث برفع الإثم فى ترك الإيتار، فدل ذلك على عدم فرضيته، لأنه لو كان الإيتار بالثلاث فرضاً لكان فى تركه حرج؛ فدل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالوتر فى الآثار الأول، استحباباً منه للوتر، لا من طريق الفرض الذى لا يجزئ إلا هو.

٢- : حديث ابن مسعود رضى الله عنه، قال : كنتُ مع النبى صلى الله عليه وسلم، فأتى الغائط، فقال : ” يتنى بثلاثة أحجار “ فالتمستُ ، فلم أجد إلا حجرين وروثة، فألقى الروثة، وأخذ الحجرين وقال : ” إنها ركس “؛ فاكتفاء النبى صلى الله عليه وسلم على الحجرين، وعدم طلبه حجراً ثالثاً، يدل على أن التثليث والإيتار كليهما ليس بواجب.

فإن قيل :

يحتمل أن يكون بحضرته صلى الله عليه وسلم حجر ثالث، فيكون قد استوفاه عددًا.

قلنا :

هذا الحديث يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم قعد للحاجة فى مكان ليس فيه أحجار؛ إذ لو كانت هناك أحجار لما قال لابن مسعود رضى الله عنه : ” يتنى بثلاثة أحجار “ إذ لا فائدة فى طلبها وهى حاصلة عنده (ذكر الجواب بقوله : ففى هذا الحديث — إلى قوله — من غير ذلك المكان)

ثم ذكر النظر :

وحاصله : قياس الاستجمار على الاستنجاء بالماء؛ فكما أنه لا يشترط فى الاستنجاء بالماء عدد معين، بل المقصود منه الإنقاء، فيكفى الغسل مرة إذا ذهب الأثر — اللون والريح — وإلا يجب الغسل ثانياً، وإلا فثالثاً، وهكذا حتى يحصل الإنقاء؛ فالنظر على ذلك أن يكون كذلك حكم الاستجمار؛ فلا يجب فيه عدد معين، بل يكفى

(١) قوله : يتلاعب أى يتمكن من وسوسة الغير إلى النظر إلى مقعده.

الاستجمار مرة، لو حصلت التنقية؛ وإلا فيجب استعمال الثانى، والثالث، وهكذا إلى أن يحصل الإنقاء، سواء حصل بأكثر من ثلاث أو بأقل.

٢٦ — باب الاستنجاء بالعظام

[ذهب الشافعى وأحمد إلى عدم الإجزاء، إذا استنجى بعظم أو روث؛ وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه يجزئ مع الكراهة، قال فى البدائع (١: ١٨) السنة هو الاستنجاء بالأشياء الطاهرة: من الأحجار، والأمدار، والتراب، والخرق البوالى؛ ويكره بالروث وغيره، من الأنجاس، وكذا يكره بالعظم، وخرقة الديباج، ومطعوم آدمى: من الحنطة والشعير؛ والحشيش؛ فإن فعل ذلك أى استنجى بالعظم والروث يعتد به عندنا، فيكون مقيما سنة، ومرتكبا كراهة؛ وعند الشافعى لا يعتد به، حتى لا يجوز صلوته، إذا لم يستنج بالأحجار بعد ذلك اه ملخصا]

ذهب قوم إلى أنه لا يجوز الاستنجاء بالعظام؛ وإن استنجى بها أحد لا يعتد به، فيجب عليه الاستنجاء بعد ذلك، واحتجوا فى ذلك بأحاديث:

١-: حديث ابن مسعود رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يَسْتَطِيبَ أَحَدٌ بِعَظْمٍ، أو بِرُوثَةٍ.

٢-: حديث سلمان الفارسى رضى الله عنه، قال: نُهِنَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِعَظْمٍ، أو رَجِيعٍ.

٣-: حديث رجل من الصحابة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه نهى أن يستطيب أحد بعظم، أو روثة، أو جِلْدٍ.

٤-: حديث أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروث، أو رِثْمَةٍ، والرمة: العظام (البوالى)

٥-: حديث رويغ بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: يَارُوَيْغُ بْنُ ثَابِتٍ، لعل الحياة ستطول بك، فأخبر الناس: أن من استنجى برجيع دابة، أو عظم، فإن محمداً منه برىء.

وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: يُعْتَدُ بِذَاكَ الاستنجاء؛ وأجابوا عن الآثار الأول بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يَنْهَ عن الاستنجاء بالعظم، لأن الاستنجاء به ليس

كالاستنجاء بالحجر، ولكنه نهى عن ذلك لأنه جعل زادًا للجن، فأمر بنو آدم أن لا يقدرّوه عليهم^(١)؛ والدليل على كون العظام زاد الجن أحاديث:

١-: حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

”لا تستنجوا بعظم، ولا روث، فإنها أزودة إخوانكم الجن“^(٢)

٢-: وعنه، قال: سألت الجن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فى آخر ليلة لقيهم

فى بعض شعاب مكة الزاد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”كُلْ عَظْمٍ يَقَعُ فِى أَيْدِيكُمْ، قَدْ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَوْ قُرْ مَا يَكُونُ لَحْمًا؛ وَالْبَعْرُ يَكُونُ عَلَقًا لِدَوَابِّكُمْ“ فقالوا: إن بنى آدم ينجسونه علينا، فعند ذلك قال: ”لا تستنجوا بروث دابة، ولا بعظم؛ فإنه زاد إخوانكم من الجن“

٣-: وعن أبى هريرة رضى الله عنه، قال: اتبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم،

وخرج فى حاجة له، وكان لا يلتفت، فدنوت منه، فاستأنست، وتخنّخت، فقال: ”من هذا؟“ فقلت: أبو هريرة، فقال: ”يا أبا هريرة، ابغنى أحجارًا، استطيب بهن، ولا تأتنى بعظم، ولا بروث“ قال: فأتيته بأحجار أحملها فى مُلَاةٍ (الملحفة) فوضعتها إلى جنبه، ثم أعرضت عنه، فلما قضى حاجته، اتبعته، فسألته عن الأحجار، والعظم، والروث، فقال: ”إنه جاءنى وفد نصيبين من الجن — ونعم الجن هم — فسألونى الزاد، فدعوت الله لهم، أن لا يملروا بعظم، ولا بروث، إلا وجدوا عليه طعامًا“

فثبت بهذه الآثار أن النهى عن الاستنجاء بالعظام، لما فيه من إفساد زاد الجن

لأنها لاتزيل النجاسة كما يزيلها الأحجار.

(١) محصل الجواب: أن النهى عن الاستنجاء بالعظام لمعنى فى غيرها، لافى عينها؛ فلا يمنع الاعتداد بها؛ لأن المنهى عنه لغيره يبقى مشروعًا بعد النهى بلاخلاف، لأن الصحة تجتمع مع الكراهة، مثل البيع وقت النداء، والصلوة فى الأرض المقصورة، ونكاح المخطوبة فى العدة، مع كون الخطبة منها عنها فى العدة؛ فكذلك كان الاستنجاء بالعظام منها لغيره — أى لما فيه من إفساد زاد الجن — لالذاته، فبقى الاستنجاء بها مشروعًا صحيحًا مع الكراهة.

(٢) اختلف العلماء فى كيفية استعمال الجن الروث، فقليل: هو لمزارعهم، وفى حديث عند الحاكم فى ”الدلائل“: ولا وجدوا روثًا إلا وجدوا فيه حبه الذى كان يوم أكل وقيل: هو زاد دوابهم.

٢٧ — باب الجنب يريد النوم أو الأكل، أو الشرب، أو الجماع؟

[ذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيرهم، إلى أنه ينبغي للجنب أن يتوضأ قبل أن ينام، أو إذا أراد أن يطأ ثانياً، أو أن يأكل؛ وذلك على التندب والاستحباب، لا على الوجوب. وذهب الثوري، وأبو يوسف إلى أنه لا بأس للجنب أن ينام من غير أن يتوضأ؛ وهذا أيضاً يشير إلى استحباب الوضوء. وذهبت طائفة قليلة إلى الوجوب.

ثم اختلف القائلون بالوضوء، هل يتوضأ كالوضوء للصلوة، أو يغسل الأذى، والذكر واليدين للتنظيف؟ قال مالك والشافعي والثاني، وكذا حكى عن أحمد؛ واختار غيرهم الأول]

١ — الجنب إذا أراد النوم

روى حديث عائشة رضی الله عنها، من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان ينام وهو جنب، ولا يمس الماء؛ وهذا رواية الثوري؛ وفي رواية أبي الأحوص: قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجع من المسجد، صلى ما شاء الله، ثم مال إلى فراشه، وإلى أهله، فإن كانت له حاجة قضأها، ثم ينام كهياته، ولا يمس الماء؛ وفي رواية الأعمش: قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجنب، ثم ينام، ولا يمس ماءً، حتى يقوم بعد ذلك، فيغتسل.

فذهب قوم إلى هذا الحديث — وممن ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله — فقالوا: لا بأس للجنب أن ينام من غير أن يتوضأ، لأن التوضأ لا يخرج منه حال الجنابة إلى حال الطهارة، فلا فائدة فيه.

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: ينبغي له أن يتوضأ كوضوئه للصلوة قبل أن ينام، وأجابوا عن حديث أبي إسحاق أنه غلط؛ لأنه حديث مختصر، اختصره أبو إسحاق من حديث طويل، فأخطأ في اختصاره إياه؛ والدليل عليه رواية زهير بن معاوية، عن أبي

إسحاق، قالت: أتيت الأسود بن يزيد، وكان لي أخا وصديقاً، فقلت: يا أبا عمرو، حدثني ما حَدَّثَكَ عائشة رضي الله عنها، أم المؤمنين، عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل، وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماءً، فإذا كان عند النداء الأول، وثب — وما قالت: "قام" — فأفاض عليه الماء — وما قالت: "اغتسل"؛ وأنا أعلم ما تريد — وإن كان جنباً توضأ وضوء الرجل للصلوة".

نفى هذا تصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلوة: فقولها رضي الله عنها: "فإن كانت له حاجة قضاها، ثم ينام قبل أن يَمْسَ ماءً" يُحْمَلُ على ماء الاغتسال، لا على ماء الرضوء.

والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ وضوءه للصلوة:

١-: ماروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، قالت:

"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام، أو يأكل، وهو جنب، يتوضأ"

٢-: فتوى الأسود رحمه الله، فإنه قال: "إذا أجنب الرجل، فأراد أن ينام،

فليتوضأ؛ فاستحال عندنا أن تكون عائشة رضي الله عنها قد حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: بأنه كان ينام ولا يمس ماءً ثم يأمر الناس بعد ذلك بالوضوء؛ فالحديث الصحيح ما رواه إبراهيم النخعي رحمه الله.

٣-: ماروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة عن عائشة رضي الله عنها،

قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلوة"

٤-: وروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل حديث عائشة رضي

الله عنها، وزاد: "ويغسل فرجه".

٥-: فتوى عائشة رضي الله عنها، فإنها كانت تقول: "إذا أصاب أحدكم المرأة،

ثم أراد أن ينام فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلوة" وفي رواية: "فإنه لا يدرى لعل نفسه تُصَابُ في نومه"؛ فمحال أن يكون عندها من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف هذا، ثم تفتى بهذا.

فثبت بهذا فساد ما روى أبو إسحاق أنه صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس الماء، وثبت ما روى إبراهيم النخعي أنه كان إذا أراد أن ينام، أو يأكل وهو جنب يتوضأ^(١)

والدليل على صحة ما أولنا به رواية أبي إسحاق: أنه محمول على الماء للغسل: ماروى أبو حنيفة عن أبي إسحاق: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ، وينام ولا يغتسل" فالمنفى في هذا الحديث هو الغسل قبل النوم، وذاك لا ينفي الوضوء.

والدليل: على صحة رواية عائشة رضى الله عنها: أنه كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ:

(١) ذهب أكثر المحدثين إلى أن رواية أبي إسحاق وهم منه، وتصدى جماعة لتصحيح الحديث، منهم الدار قطنى، فإنه قال: يُشبه أن يكون الخبران صحيحان، لأن عائشة قالت: ربما قدم الغسل، وربما أخره، كما حكى ذلك غضيف وعبد الله بن أبي قيس وغيرهما عن عائشة؛ وإن الأسود حفظ ذلك عنها، فحفظ أبو إسحاق عنه تأخير الوضوء والغسل، وحفظ إبراهيم وعبد الرحمن تقديم الوضوء على الغسل اهـ ومنهم البيهقى، فقال: إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه. ومنهم ابن قتيبة في تاويل مختلف الحديث (ص ٣٠٦) ويقول النووي في شرح مسلم: (١: ١٤٤) ولوصح لم يكن أيضًا مخالفًا، بل كان له جوابان: أحدهما: أن المراد لا يمس ماء للغسل، والثاني: وهو عندى حسن: أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماءً أصلاً، لبيان الجواز، إذلو واطب عليه لتوهم وجوبه والله أعلم (بحذف يسير) وقال العلامة البنورى في معارف السنن (١: ٣٩٧):

جمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم إذا اختاروا أن الوضوء بعد الجنابة عند النوم ليس إلا مندوبا، فليس له دليل إلا حديث أبي إسحاق هذا، وإذا تأول بماء الاغتسال فلم يثبت ترك الوضوء فى حديث ما، وثبت الأمر به فى الأحاديث القولية، والدوام الفعلى فيما يستدل على كونه مندوبا؟ (ملخصاً) ويمكن أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جامع أول الليل اغتسل أو توضأ وأما إذا قارف قبيل الفجر ينام ولا يمس ماء، لأن هذا النوم كان غفوة، وثبت بهذا النوم الجواز، فالأمر بالوضوء يكون محمولاً على الندب. قال الشيخ الأئور رحمه الله:

والذى تحقق عندى بعد الفحص فى الروايات، والإمعان فى سياق مسلم والطحاوى: أنه صلى الله عليه وسلم إن أجنب أول الليل، وأراد أن ينام، فربما اغتسل، وربما توضأ، وربما تيمم، وإن أجنب آخر الليل، ربما نام من غير أن يتوضأ، لأن العهد للاغتسال قريب، والمدة بينهما قصيرة، فلم يعتن بالوضوء اعتناؤه أول الليل..... وهذا القدر يكفى لبيان الجواز، فالأولى أن يُترك قوله: "ولا يمس ماء" على عمومه، كما يقتضيه القواعد (معارف السنن ١: ٣٩٦)

١-: ما روى عن ابن عمر: أن عمر رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أينا أحدا وهو جنب؟ قال: "نعم، ويتوضأ وضوءه للصلاة" وفي رواية: "واغسل ذكرك"

٢-: وروى عن عمار بن ياسر رضى الله عنه، قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب إذا أراد أن ينام، أو يشرب، أو يأكل أن يتوضأ وضوءه للصلاة.

٣-: وروى عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أصيب أهلى وأريد النوم؟ قال: "توضأ وارقد"

ثم قال المصنف رحمه الله: وقد تكاثرت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الجنب يريد النوم: أنه يتوضأ، ثم ينام. وقد قال بذلك نفر من الصحابة، منهم عائشة رضى الله عنها، كما تقدم عنها آنفاً، ومنهم زيد بن ثابت، فإنه قال: "إذا توضأ الجنب قبل أن ينام فقد بات طاهراً" فثبت الوضوء للجنب عند النوم.

٢-: الجنب يريد الأكل أو الشرب

تقدم حديث الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضى الله عنها وعنهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ، وكذا روى عن عمار بن ياسر وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهما، كما تقدم آنفاً، فذهب قوم إلى هذه الآثار، فقالوا: لا ينبغي للجنب أن يطعم حتى يتوضأ^(١)

وخالفهم فى ذلك آخرون: فقالوا: لا بأس أن يأكل وإن لم يتوضأ، واستدلوا بحديث عائشة رضى الله عنها، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه.

ثم أجاب عن حديث عائشة الذى تقدم آنفاً عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ، فأجاب أن حديث الحكم هذا منسوخ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للأكل (١) روى ذلك عن ابن عمر، وعلى، وبعض المالكية، وهو مذهب داود الظاهرى، والمراد بالوضوء: وضوء الصلاة.

حين كان يتوضأ لذكر الله، فلما نُسَخ الوضوء لذكر الله نُسَخ للأكل أيضاً.

والدليل على النسخ:

١ - ماتقدم في باب ذكر الجنب والحائض إلخ من حديث علقمة بن الفغواء رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أهرق الماء لم يتكلم، فكان يتوضأ ليتكلم، فيسمى ويأكل، ثم نسخ ذلك، فكان يغسل كفيه، ويأكل، وكذلك نقول في وضوءه صلى الله عليه وسلم عند النوم: كان يتوضأ لينام على ذكر الله، فلما نسخ اشتراط الطهارة لذكر الله، وأبيح للجنب ذكر الله، وارتفعت العلة التي لها تُتوضأ، نُسَخ وجوب الوضوء للجنب عند النوم كذلك.

٢ - وقد روينا عن ابن عباس في باب ذكر الجنب والحائض إلخ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الخلاء (فأراد أن يطعم) ف قيل له: ألا تتوضأ؟ فقال: "أريد الصلاة فأتوضأ؟" فأخبر ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتوضأ إلا للصلاة، ففي هذا أيضاً نفى الوضوء عن الجنب إذا أراد النوم، أو الأكل، أو الشرب.

٣ - وأيضاً قد روينا من قبل عن ابن عمر رضى الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنه حين سأل: أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: "نعم ويتوضأ" ثم لم يعمل ابن عمر بهذا، بل كان يترك غسل رجليه في وضوءه إذا أراد النوم، أو أكل وهو جنب، وبهذا أفتى أيضاً، فلا يمكن هذا إلا وقد ثبت عنده نسخ ما روى، فأنظر ابن عمر هذا، وحديث ابن عباس المتقدم يدلان على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم أو الأكل.

٣ - الجنب يريد المعاودة:

روى عن أبى سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ" فذهب قوم إلى وجوب الوضوء على من يريد المعاودة، وبه قال ابن حبيب المالكي وأصحاب الظواهر، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا يستحب، وبه قال أبو يوسف، وذهب الجمهور إلى أنه مستحب، وأجابوا عن حديث أبى سعيد بأنه منسوخ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ حين كان يتوضأ لذكر الله،

ليسمى ويعود، فلما نسخ الوضوء لذكر الله نسخ للمعاودة كذلك.
والدليل على النسخ ما روى عن أبي حنيفة آتفا في نفس الباب عن عائشة رضي الله
عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجامع، ثم يعود، ولا يتوضأ.

فإن قيل:

رُوي عن أبي رافع رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف
على نسائه في يوم، فجعل يغتسل عند هذه، وعند هذه، فقليل: يا رسول الله! لو جعلته
غسلاً واحداً؟ فقال: "هذا أزكى وأطهر وأطيب" فلما كان هذا عمل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فينبغي أن يكون الغسل بين الجماعين واجباً.

قلنا:

قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: "هذا أزكى، وأطيب، وأطهر" يدل
على أن غسله صلى الله عليه وسلم لم يكن للجواب. على أنه قد روى عنه صلى الله عليه
وسلم أنه طاف على نسائه بغسل واحد كما في حديث أنس رضي الله عنه.

(تم بحمد الله تعالى كتاب الطهارة وبه تم المرقوم على شرح معاني
الآثار، وتليه مقالة في شرط الإمام البخاري في صحيحه)



بسم الله الرحمن الرحيم

شرط الإمام البخارى فى صحيحه

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد: فإن صحيح الإمام البخارى - رحمه الله - قد فاق أمثاله فى الصحة والدقة، وأجمع المسلمون اليوم على كونه أصح الكتب بعد كتاب الله، والفضل فى ذلك يرجع إلى توقيه وتحريه فى تمحيص الأحاديث.

ولكن ما هى الخطة فى تنقيته للأحاديث الصحيحة؟ ولإدراجه فى صحيحه؟ ويعبر عن هذه الخطة بالشرط؛ ولقد اضطربت كلمات القوم فى بيانها، والسبب فى ذلك أن الإمام بنفسه لم يبين شرطه، وكذلك لم يثبت شرط عن أى إمام على لسانه، وإنما استفيد من صنيعهم فى مصنفاتهم وسير كتبهم، قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى فى جزء شروط الأئمة له: "اعلم أن البخارى ومسلما ومن ذكرنا بعدهما - يعنى أصحاب السنن الأربع - لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج فى كتابى مما يكون على الشرط الفلانى، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم؛ فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم"

ولذلك يجب علينا أن نلقى نظرة عابرة على طريقة تدوين الكتب الستة ولاسيما صحيحى البخارى ومسلم، فنقول:

لا يخفى على رجال العلم أن الأحاديث الشريفة لم تدون بصورة مضبوطة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم، ولا على عهد الصحابة رضى الله عنهم، وإن كانت قد قيّدت متفرقة، لأن الناس كانوا فى ابتداء الحال، فنهوا عن ذلك خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم، ولعدم الحاجة إلى التدوين حينذاك لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، وبدأ تدوين الحديث الشريف بصورة ملحوظة مع بداية القرن الثانى الهجرى، عندما أصدر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - مرسومه فى هذا الخصوص إلى عمّاله، فقد كتب إلى عامله أبى بكر بن حزم:

” انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه: فإنني خفت
دروس العلم، وذهاب العلماء“^(١).

وعلق الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله - على هذه الرواية، فقال: ”والذي
يظهر أنه لم يخص ابن حزم بهذا العمل الجليل، بل أرسل إلى ولاية الأمصار كلها، وكبار
علمائها، يطلب منهم مثل هذا؛ فقد أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أن عمر بن عبد العزيز
كتب إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه“^(٢)

فجُمعت أولا أحاديث الأمصار في سفر سفر؛ ففي مكة قام بجمعها ابن جريج،
وفي الشام الأوزاعي، وفي الكوفة الثوري، وفي البصرة حماد بن سلمة، وفي المدينة
الإمام مالك بن أنس، ومن إليه. ولكنهم لم يهتموا في هذا العهد الأول من تدوين
الأحاديث بالتفريق بين الصحيح وغيره، وكذا بين المرفوع وغيره، اللهم إلا الإمام
مالك - رحمه الله - الذي اهتم بهذا الجانب بصفة خاصة. والتزم أن لا يقبل إلا ما صح
من الروايات، وألف موطأه بعد ما أمضى في جمعه وتأليفه أربعين سنة.

ولما تم جمع أحاديث كل منطقة على حدة، شعروا بالحاجة الملحة إلى جمعها في
الجوامع والمصنفات، لصعوبة الاستفادة من دواوين أحاديث الأمصار؛ فألفت في العهد
الثاني من تدوين الحديث كتب تستحق أن تسمى موسوعات في الحديث، مثل المصنّف
لـعبد الرزاق، والمصنّف لابن أبي شيبة، وما إليهما، اللذين جُمعت فيهما الأحاديث دونما
تنقيح؛ ولكن في هذا العهد بالذات اهتم الإمام أحمد - رحمه الله - بأمرين: أن لا يقبل إلا
المرفوع المسند من الأحاديث، وأن لا يقبل إلا الصحيح الجدير بالاستدلال؛ ولو لم يدخل
في مسنده كل من ابنه عبد الله، وتلميذه القطيعي رواياتهما، لكان نافعاً للغاية للأمة؛ ولكنه
على كل حال كان كتاباً طويلاً، فمست الحاجة إلى تأليف كتب تضم - على إيجازها -
الصحيح المرفوع من الأحاديث، ومن ثم بدأ العهد الثالث لتدوين الحديث، والحادث
الذي دفع الإمام البخاري - رحمه الله - إلى وضع صحيحه يدل بوضوح على ذلك، فقد
روى الحافظ في هُدى الساري أن الإمام البخاري - رحمه الله - قال:

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم في باب: ”كيف يقبض العلم؟“

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٢.

”كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم! قال: فوق ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح“^(١) كما يدل عليه الاسم الذي اختاره البخاري لكتابه، فقد سماه: ”الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه“^(٢)

ونفس الطريقة سلكها كل من أصحاب الكتب الستة، الذين عتوا بأن لا يجمعوا في كتبهم إلا الأحاديث المرفوعة، وأن لا يدرجوا فيها لحد الإمكان أقوال الصحابة وفتاواهم، وأن تكون كتبهم مختصرة لا تطول أكثر من اللازم؛ ومن هنا اكتفى الإمام الترمذي في جامعته بذكر رواية أو روايتين في الباب، وأشار إلى باقي الروايات بقوله: ”وفي الباب“ وكذلك فلم يستقص أبو داود والنسائي، وابن ماجه جميع الروايات في الباب؛ أما أصحاب السنن فقد وضعوا نصب أعينهم أن يجمعوا إلى جانب الأحاديث المرفوعة الصحيحة، مستدلّات الفقهاء كذلك، نظراً لإتمام الفائدة.

وخلاصة القول: أن مشروع مؤلفي الصحيحين كان بسيطاً، حيث لم يكن نصب أعينهما إلا وضع كتاب مختصر جامع في الحديث، بينما كان مشروع مؤلفي السنن الأربع مزدوجاً، إذ كانوا يهدفون أن يضموا إلى مؤلفاتهم المختصرة مستدلّات الفقهاء إلى جانب الأحاديث الصحيحة؛ وذلك اضطرهم أن يتنازلوا إلى الحسن بل إلى الضعيف من الروايات. لأنها وأمثالها حجة لدى بعض المجتهدين إذا خلا الباب من الروايات الصحيحة؛ لكن الشيخين لم يكونا مضطرين لذلك، لأن خطتهما كانت بسيطة، فاكتفيا بالروايات الصحيحة؛ إلا أن الإمام البخاري - رحمه الله - قد أكثر من وضع الأبواب، واستنباط المسائل، وتكرار الروايات وسرد الموقوفات والتعليقات في تراجم الأبواب، لحد أن أضحى كتابه الصحيح طويلاً للغاية، ثم إنه جزأ الأحاديث، وساقها في شتى الأبواب من صحيحه، وربما في غير مكانه، مما جعله غامضاً لحد ما؛ حتى لا يستطيع كل أحد أن يهتدي إلى مطلوبه في صحيح الإمام البخاري - رحمه الله -؛ وهذا هو الذي حدا بالإمام مسلم - رحمه الله - إلى وضع صحيح آخر، وأشار إلى هذا السبب في مقدمة صحيحه حيث قال:

(١) هدى السارى ص ٧. (٢) عمدة القارى ١/٥ الفائدة الأولى.

”أردت - أرشدك الله - أن توقف على جملتها، مؤلفة محصاة؛ وسألتني أن أخصها لك في التأليف، بلا تكرار يكثر؛ فإن ذلك - زعمت - مما يشغلك عمله قصدت، من التفهم فيها، والاستنباط منها“.

وقد وضع في اعتباره لدى تأليفه أن لا يقع فيما وقع فيه نظيره البخارى - رحمه الله - حتى لم يدرج فيه تراجم الأبواب، وإن كانت معهودة في الذهن، وساق طرق الحديث في مكان واحد، حتى يظل كتابه مختصراً خالياً من المواد غير المعنية، نافعة للقارئ بصورة أكثر؛ وذلك هو الذى حمل عدداً من المغاربة أن يعتبروا صحيح مسلم أصح الكتب بعد كتاب الله، وهى نظرية معقولة لحد ما؛ وهذا هو الفارق لدى بين الصحيحين، حيث إن الخلاف فى الشرائط ليس هو الفارق الأصلى بينهما، لأنها ليست لحد جدير بالذكر، يقول البدر العينى .

”والظاهر أن شرطهما اتصال السند؛ بنقل الثقة عن الثقة، من مبتداه إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة“^(١).

ويقول الحافظ أبو الفضل بن طاهر:

”شرط البخارى أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع؛ فإن كان للصحابى راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد، وصح الطريق إليه كفى، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم بشبهة وقعت فى نفسه، وأخرج مسلم أحاديثهم لإزالة الشبهة“^(٢).

وقال الحازمى ما خلاصته:

”إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً، غير مدلس، ولا مختلطاً، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً، متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد“^(٣).

ثم قسم الحازمى الرواة على خمسة أقسام:

(١) عمدة القارى ٦/١ فى الفائدة الرابعة. (٢) مقدمة اللامع الدرارى ص ٢٥ ط: الهند فى الفائدة الرابعة. (٣) المصدر السابق ص ٢٥.

الأول: كثير الضبط والإتقان، وكثير الملازمة لشييوخهم.

الثاني: كثير الضبط، وقليل الملازمة.

الثالث: بالعكس.

الرابع: قليل الضبط، وقليل الملازمة،

الخامس: قليل الضبط، وقليل الملازمة، مع غوائل الجرح سوى ذلك.

ثم قال: إن البخارى ينزل إلى القسم الثانى، ولا يقبل روايات باقى الأقسام من

الرواة، بينما ينزل مسلم إلى القسم الثالث ولا يقبل روايات القسمين المتبقين؛ وأما

الإمام مسلم - رحمه الله - فقد قسم الرواة بدوره فى مقدمة صحيحه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ثقات الرواة من الدرجة الأولى؛ أتى برواياتهم فى الأصول.

الثانى: ثقاتهم من الدرجة الثانية؛ أتى برواياتهم فى المتابعات والشواهد فى

الأكثر، وربما أتى برواياتهم فى الأصول إذا لم يجد فى الباب روايات القسم الأول.

الثالث: ضعافهم؛ لم يأت بأحاديثهم فى صحيحه.

ويعنى بالثقة من الدرجة الأولى: الراوى الذى يكون على المستوى الرفيع من

الضبط والإتقان أى يحفظ الحديث ويضبطه جيدا، ويرويه بصورة متقنة، وأن لا يكون

حديثه مختلطا بشكل ملحوظ.

ويعنى بالثقة من الدرجة الثانية: الراوى الذى يكون خفيف الضبط والإتقان

بالنسبة إلى القسم الأول، ويساويه فى اسم الستر والصدق وتعاطى العلم.

ثم اعلم أن تقسيم الحازمى من عند نفسه؛ وأما الإمام مسلم فإنه صاحب البيت

أدرى بما فيه، وبما فى كتاب صاحبه، فإنه حذا حذو البخارى فى صحيحه^(١)

وعصارة القول: أن صحيح الإمام مسلم - رحمه الله - يشتمل على الحديث

الصحيح والنذر اليسير من الحديث الحسن فكذلك صحيح الإمام البخارى - رحمه

الله - يشتمل على كلا النوعين؛ لأن مسلما حذا حذوه كما قاله الخطيب البغدادي؛

وهذا هو الذى تقتضيه طبيعة ذلك العصر، لأن الحديث الشريف حينذاك كان منقسما

إلى صحيح وضعيف؛ وأما التقسيم الرباعى من الصحيح لذاته، والصحيح لغيره،

(٨) تاريخ بغداد ١٠٠/١٣.

والحسن لذاته، والحسن لغيره، فلم يكن معروفاً في ذلك العصر؛ وكلمة "الحسن" كانت تستخدم مترادفة مع الصحيح، فقد حكم الإمام الترمذى في جامعه على حديث بأنه حسن صحيح ثم ساق في تأييده مقالة الإمام البخارى، فقال: "سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن" (١) وعندما جمعهما الإمام الترمذى في جامعه فمعناه: أن الحديث صحيح في اصطلاح، وحسن في اصطلاح، وهما بمعنى.

وبقى أمران يحتاجان إلى تفصيل مآ:

١- هل كون الراويين على الأقل في كل طبقة شرط لدى الإمام البخارى ومسلم رحمهما الله؟ قد نُمى إلى الحاكم أبى عبد الله النيشابورى - رحمه الله - أن ذلك أحد الشروط عندهما، ولكن الحافظ أبا الفضل بن طاهر أنكره، فقال: "وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخارى ومسلم أن يكون للصحابى راويان، فصاعداً، ثم يكون للتابعى المشهور راويان ثقتان، إلى آخر كلامه، فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد" (٢)

وقد أول أبو على الغسانى - رحمه الله - قول الحاكم بما يلى:

"ليس المراد أن يكون كل خبر رواه يجتمع فيه راويان عن صحابه، ثم عن تابعيه، فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده؛ وإنما المراد: أن هذا الصحابى، وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة" (٣) غير أن ابن المواق رفض هذا التأويل، فقال:

وما حمل عليه الغسانى كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض وغيره، ليس بالبين، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له فى كتابيهما، وليس من الانصاف إلزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به، لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك كان فى إخلالهما به درك عليهما" (٤)

٢- هل يشترط عند الإمام البخارى - رحمه الله - لإدراجه الحديث فى صحيحه

(١) جامع الترمذى ١/١٨ ط: الهند باب فى المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بفصل واحد.

(٢) هدى السارى ص ٩.

(٣) مقدمة اللامع ص ٢٥.

(٤) المصدر السابق.

ثبوت اللقاء بين الراوى والمروى عنه؟ وعمّ الظن بأن البخارى شرط اللقاء، واكتفى مسلم بالمعاصرة، وهذا البحث مشهور فيما بين أهل العلم، وهو متفرع من أن ما يشترط من اتصال السند لصحة الحديث هل يتطلب ثبوت اللقاء أو تكفى المعاصرة وإمكانية اللقاء؟ وقد فصل الحديث مسلم - رحمه الله - حول هذه القضية فى مقدمة صحيحه، وأكد أنه إذا كانت المعاصرة بين الراوى والمروى عنه، ولم يثبت عدم اللقاء بينهما، ولم يكن الراوى مدلساً، وروى بصيغة "عن" فإن جمهور المحدثين يعتبرون الحديث متصلاً، ولكن بعض منتحلى الحديث يعتبره منقطعاً، غير صحيح؛ وقد رفض مسلم قوله بأمرين.

الأول: أن هذا القول غير مروى عن أحد من العلماء المتقدمين.

الثانى: وجد أمثلة عديدة لم يثبت فيها اللقاء، ورغم ذلك فإن جميع الأئمة يعتبرون أحاديث أمثال هؤلاء الرواة المعنية متصلة، وقدم مسلم - رحمه الله - فى هذا الخصوص ستة عشر مثالا. وأنا أتردد بعدة قرائن فى قضية اعتبار الإمام البخارى وأستاذه الجليل على بن المدينى من منتحلى الحديث وهى:

١- ما سرده الإمام مسلم - رحمه الله - من الأمثلة الستة عشر، توجد منها سبعة فى صحيح البخارى، فلو كان ثبوت اللقاء شرطاً لديه لصحة الحديث أو على الأقل لإدراجه فى صحيحه، لما أثبتها فى صحيحه!

٢- إن صحيح الإمام مسلم إنما وُضع بعد صحيح الإمام البخارى، فالطريق الأقصر إلى الرد على البخارى كان أن يقول: "إن أحاديث كذا وكذا توجد فى كتاب القائل باللقاء، فعليه أن يثبت اللقاء فيها أولاً"، ولكن لم يورد مسلم رحمه الله مثل هذا الاعتراض فى مكان ما.

٣- لا يخفى على أهل العلم والفضل ما كان بين الشيخين من المودة والعلاقة الصافية، وظلت هذه العلاقة قائمة حسب تصريح الخطيب لآخر لحظة، فكيف يمكن أن يعتبر مسلم - رحمه الله - أستاذه محدثاً منتحلاً، ويعتبر رأيه سوء رويته؟!

ويعتقد كاتب هذه السطور أن ذلك لم يكن مذهب الإمام البخارى ولا مذهب أستاذه على بن المدينى رحمهما الله، بل كان قول قائل طار باسمه العنقاء؛ اللهم إلا أن يقال: إن الإمام البخارى رحمه الله راعى فى صحيحه تلك النظرية الشاذة لحدما، لكى

يعتبر كتابه صحيحا بالإجماع؛ وأما مسلم رحمه الله فلم يلتفت إليها رأسا.

وفى الأخير أرى لزاما على أن أوضح معنى قولهم: "على شرط الشيخين" أو "على شرط البخارى" أو "على شرط مسلم" فالآراء تختلف فى تفسيره، فيعتقد البعض أن معنى كون الحديث على شرط البخارى: أن رواته موصوفون بصفات رواة البخارى، وإن لم يكن البخارى روى عنه فى صحيحه حديثا. قال الحاكم أبو عبد الله فى مقدمة المستدرک: "وأنا استعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان - رضى الله عنهما -، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة فى الأسانيد والتمتون من الثقات مقبولة"

وهذه العبارة تزيد القول المذكور، ولكن هذا ليس بمشهور، ولا ريب أن إدراكه عسير جدا، فكيف يحكم أن هذا الراوى مثل ذلك الراوى؟
فالصحيح أن عماده على أن يكون راوى الحديث من رواة الصحيحين أو أحدهما، ولكن الواجب أن لا ينظر إلى الرواة وحدهم، بل ينظر إليهم من خلال علاقتهم مع المروى عنه؛ ورغم أن العلامة الزيلعى - رحمه الله - اعترض على هذا رأى أيضا، ولكن عامة القوم قد استحسَنوه.

وبقى السؤال: أن الصحيحين لماذا يشتملان على رواية ضعفاء، فقد سُمى الدار قطنى وغيره عددا من الرواة الضعفاء فيهما؟

والجواب: أن كون الراوى ثقة عادلا، أو ضعيفا أمر مجتهد فيه، حيث يُنتزع ذلك من أحوالهم، ويعمل فى الانتزاع طبيعة المنتزع ومعلوماته، وما يحدده هو من أسباب الأخذ والرد، فقد يمكن أن يعتبر كل من البخارى ومسلم الرواة ثقات، ويأخذان رواياتهم، ويعتبرهم الآخرون غير ثقات، ولكن رأى الآخرين لا يكون حجة عليهما، وفى هذا المعنى قيل: "إنهم قد جاوزوا القنطرة!"

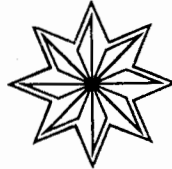
ولنختتم المقالة بنص حكيم الأمة، فيلسوف الإسلام، الإمام الأكبر الشاه ولي الله المحدث الدهلوى من كتابه الماتع: حجة الله البالغة (١: ١٣٤) فقال رحمه الله:

"أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهُوُّ أمرهما فهو مبتدع،

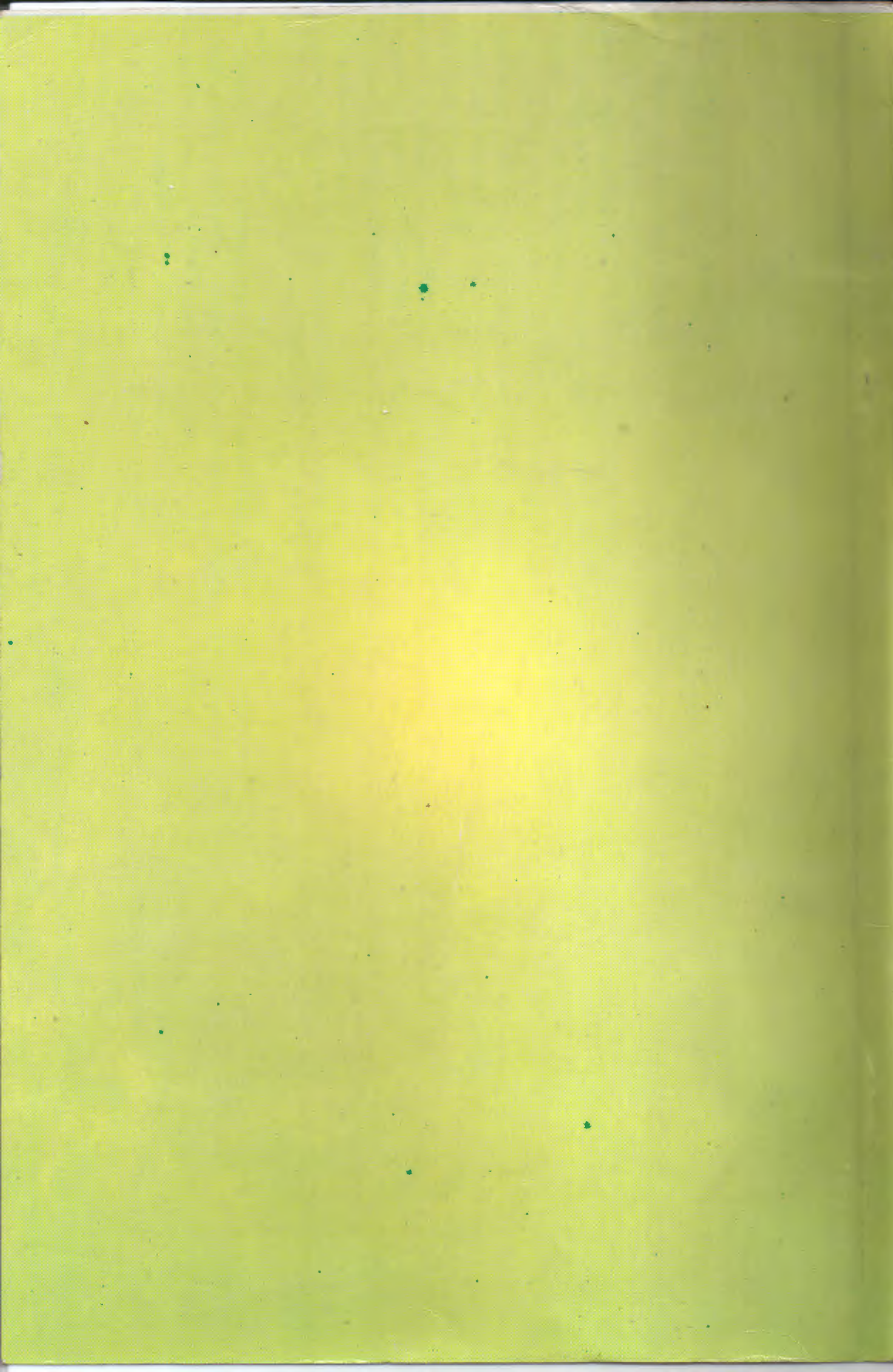
متبع غير سبيل المؤمنين. وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة وكتاب الطحاوي ومسند الخوارزمي وغيرهما تجد بينهما وبينهما بُعد المشرقين.

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما، ولم يذكُرهما، وقد تتبعْتُ ما استدركه فوجدته قد أصاب من وجه، ولم يصب من وجه، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه، ولكن الشيخين لا يذكُران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به والتصحيح له كما أشار مسلم حيث قال: "لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه" وجُلُّ ما تفرد به المستدرك كالموكا^(١) عليه، المخفي مكانه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد، أو ما اختلف المحدثون في رجاله، فالشيخان كاساتذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث في الوصل والانقطاع وغير ذلك حتى يتضح الحال، والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مخرّجة من صنائعهم كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس في الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك فالذي حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ، والحق أنه كثيراً ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل رفع الموقوف ووصل المنقطع، لاسيما عند رغبتهم في المتصل المرفوع، وتنويههم به، فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم والله أعلم اهـ

غفر الله تعالى لنا ولهم، وجزاهم بما خدموا الدين أحسن الجزاء وصلى الله على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) الموكاء ككساء، رباط القربة وغيرها، وكل ما شدّ رأسه فهو وكاء، وأوكى عليها: شدّ رأسها، والمراد من الموكا عليه مستور الحال اهـ



Custom Scan



Input

Scanner: Panasonic KX-MB2010SX ▼

Options...

Sides: Both Sides ▼

Color Mode: Autodetect ▼

Resolution: 300 DPI ▼

Paper Size: Custom ▼

Width: 160 mm Height: 245 mm

☒ Prompt for scanning more pages

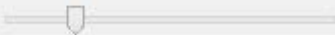
Output

☒ New PDF Document☐ Multiple files More Options...☐ Append to existing file or portfolio

Select: C:\Users\Muhammad\Desktop\cover.1 ▼

Browse

Document Settings

☒ Optimize Scanned PDFSmall Size  High Quality Options...☐ Make Searchable (Run OCR) Options...☐ Make PDF/A-1b compliant ☐ Add Metadata

Help

Defaults

Scan

Cancel